إقـــــرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

قياس خطر الأعمال باستخدام مدخل تحليل الاستراتيجية بغرض رفع كفاءة وفاعلية عملية المراجعة (دراسة على مكاتب التدقيق في قطاع غزة)

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وإن هذه الرسالة ككل أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

DECLARATION

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification

Student's name: اسم الطالب: **أماني ابراهيم أحمد كلاب**

Signature: التوقيع:

Date: التاريخ: 2015/10/04

الجامعـــــة الإســـــلامية – غـــــزة
شؤون البحث العلمي والدراسات العليا
كليـــــــــــــة التجـــــــــــارة
قســـــم المحاســـــبة والتمويـــــل

قياس خطر الأعمال باستخدام مدخل تحليل الاستراتيجية بغرض رفع كفاءة وفاعلية عملية المراجعة
(دراسة على مكاتب التدقيق في قطاع غزة)

Using strategy analysis to measure Business risks in order to increase efficiency and effectivity of auditing

إعداد الباحثة

أماني إبراهيم أحمد كلاب

إشراف الدكتور

ناهض نمر محمد الخالدي

أستاذ المحاسبة المساعد في كلية التجارة بالجامعة الإسلامية

قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل

1436هـ- 2015م

بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الإسلامية – غزة
The Islamic University - Gaza
مكتب نائب الرئيس للبحث العلمي والدراسات العليا هاتف داخلي 1150

الرقم Ref ج س غ/35/
التاريخ Date 2015/08/17م

نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناءً على موافقة شئون البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحثة/ **أماني ابراهيم أحمد كلاب** لنيل درجة الماجستير في **كلية *التجارة*/ قسم المحاسبة والتمويل** وموضوعها:

قياس خطر الأعمال باستخدام مدخل تحليل الاستراتيجية بغرض رفع كفاءة وفاعلية عملية المراجعة (دراسة على مكاتب التدقيق في قطاع غزة)

وبعد المناقشة العلنية التي تمت اليوم الاثنين 02 ذو القعدة 1436هـ، الموافق 2015/08/17م الساعة الحادية عشرة صباحاً بمبنى اللحيدان، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

د. ناهض نمر الخالدي	**مشرفًا ورئيساً**	.....
أ.د. حمدي شحدة زعرب	**مناقشًا داخلياً**	.....
د. اسكندر نشوان	**مناقشًا خارجياً**	.....

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحثة درجة الماجستير في **كلية *التجارة*/**قسم **المحاسبة والتمويل**.

واللجنة إذ تمنحها هذه الدرجة فإنها توصيها بتقوى الله ولزوم طاعته وأن تسخر علمها في خدمة دينها ووطنها.

والله ولي التوفيق،،،

نائب الرئيس لشئون البحث العلمي والدراسات العليا

أ.د. عبد الرؤوف علي المناعمة

P.O. Box 108, Rimal, Gaza, Palestine fax: +970 (8) 286 0800 فاكس Tel: +970 (8) 286 0700 ص.ب. 108 الرمال، غزة، فلسطين هاتف
public@iugaza.edu.ps www.iugaza.edu.ps

بسم الله الرحمن الرحيم

{قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ}

سورة البقرة الآية (32)

الإهداء

إلى من غرس فينا حب العلم والتعلم.... إلى روح والدي الطاهرة رحمه الله

إلى من يسعد قلبي بلقياها.... إلى روضة الحب التي تنبت أزكى الأزهار أطال الله في عمرها

أمي الغالية

إلى توأم روحي ورفيق دربي... إلى صاحب القلب الطيب والنوايا الصادقة إلى من تحمل أوقات البعد والانشغال

زوجي العزيز

إلى من هم أقرب إليّ من روحي... إلى من شاركني حضن الأم وبهم استمد عزتي

إخوتي وأخواتي

إلى من أرى التفاؤل بعينيه والسعادة في ضحكته ... إلى الوجه المفعم بالبراءة

ابني تميم

إلى هذا الصرح العلمي الشامخ

الجامعة الإسلامية

أهدي هذه الرسالة

الباحثة

شكر وتقدير

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك، ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك، ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك، ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك....فالشكر أولاً لله تعالي على نعمه التي لاتعد ولا تحصى.

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد الخلق أجمعين سيدنا محمد الصادق الوعد الأمين وعلى آله وصحبه أجمعين، قال تعالى:

"فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا مِنْ قَوْلِهَا وَقَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ" سورة النمل الآية (19)

أما بعد،،،

يسرني أن أتقدم بداية بالشكر الجزيل للدكتور الفاضل ناهض نمر الخالدي أستاذ المحاسبة المساعد الذي تفضل بالإشراف على هذه الرسالة والذي لم يدخر جهداً في سبيل إنجاز هذا البحث.

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى أعضاء لجنة المناقشة متمثلين بالأستاذ الدكتور حمدي شحدة زعرب مناقشاً داخلياً والدكتور اسكندر محمود نشوان مناقشاً خارجياً على تفضلهم وقبولهم مناقشة هذا البحث وإبرازه بالشكل العلمي المناسب.

كما وأتقدم بالشكر والعرفان للجامعة الإسلامية بغزة متمثلة في إدارتها والهيئة التدريسية لكلية التجارة على ما قدموه لنا من عطاء للحصول على هذه الدرجة العلمية، أدامها الله ذخراً للعلم والعلماء.

كما أتقدم بالشكر لكل من قدم لي يد العون والمساعدة في إتمام هذه الدراسة خاصة مكاتب التدقيق الذين لم يبخلوا علينا بالخبرة والنصيحة.

وختاماً أسأل العلي القدير أن يتقبل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم وأن يتم علينا ما بدأناه.

ملخص الدراسة

تهدف هذه الدراسة بشكل رئيس إلى التعرف على مخاطر الأعمال باستخدام مدخل تحليل استراتيجية العميل بهدف رفع كفاءة وفاعلية عملية المراجعة، لذلك تمت دراسة مخاطر الأعمال وتأثيرها على كفاءة وفاعلية عملية المراجعة ليتكون إطاراً معرفياً حول الهدف الأساس لهذه الدراسة، وقد اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وتم إعداد الاستبانة وتوزيعها على مجتمع الدراسة المتمثل في مكاتب التدقيق والذين يملكون ترخيص لمزاولة المهنة والبالغ عددهم (63) مكتباً، والعاملين بمكاتب التدقيق والذين يبلغ عددهم (83) مدققاً، ولقد تم توزيع 100 استبانة على عينة الدراسة وقد تم استرداد 84 استبانة، وتم تحليل البيانات باستخدام برنامج (SPSS) في تحليل البيانات واختبار الفرضيات.

وكان من أهم نتائج الدراسة: تبين من خلال تحليل استراتيجية العميل قدرة المدققين على الكشف عن المخاطر الاستراتيجية الداخلية والخارجية للعميل وبالتالي العمل على رفع كفاءة وفاعلية عملية المراجعة، إن تلافي أي أخطاء مادية في القوائم المالية وزيادة قدرة المراجعين على اكتشاف الأخطاء المادية يعمل على تخفيض الخطر الحتمي، إن دقة ووضوح المعلومات الناتجة من النظام المحاسبي ودقة ومعقولية التقديرات المحاسبية يؤدي إلى تخفيض خطر التشويه الجوهري للقوائم المالية، وتبين كفاءة وفاعلية عملية المراجعة من خلال أن مكتب التدقيق يفي بوعوده للعملاء في الوقت المحدد وكذلك يحتفظ مكتب التدقيق بسجلات دقيقة ومنظمة لأعماله ويحرص على إدامة الإتصال والتواصل مع عملائه.

وكان من أهم توصيات الدراسة: ضرورة قيام المدققين باستخدام تحليل استراتيجية العميل لكي نزيد من مستوى كفاءة وفاعلية عملية المراجعة، وضرورة تقديم المدققين خدماتهم للعملاء عند لجوئهم إليهم وإدامة التواصل مع العملاء بشكل مستمر وتقديم مختلف المعلومات المهنية اللازمة لتلبية احتياجاتهم، حيث إن ذلك يدعم كفاءة وفاعلية عملية المراجعة، وضرورة قيام المدققين بتحليل البيانات التي توفرها التقارير الدورية ومتابعتها، وقياس مستوى فعالية إجراءات أنظمة الضبط والرقابة على عمليات المنشأة اليومية، حيث إن ذلك يساعد في تخفيض خطر تقييم بيئة الرقابة الداخلية.

Abstract

This study aimed mainly to identify the business risks using the approach of the customer strategy analysis in order to improve the efficiency and effectiveness of the auditing process. A study of business risks and their impact on the efficiency and effectiveness of the audit process has been performed to establish a cognitive framework of the main objective of this study, in which the descriptive analytical method has been adopted. A survey questionnaire has been developed and distributed to the targeted group of audit firms which have profession license from the Auditors Association in the Gaza Strip (63 offices). A hundred questionnaires have been distributed to the study sample of which a total of 84 where answered and collected. The data were analyzed using Statistical Package for the Social Sciences (SPSS).

One of the main recommendations of the study is; the necessity of employing client strategy analysis by auditors in order to increase the level of efficiency and effectiveness of the review process; and the need to provide their services to customers when demanded, and to sustain communication with customers on an ongoing basis, and provide various professional services to meet the their needs. This will consolidate the efficiency and effectiveness of the review process. Moreover, the auditors need to actively analyze the data provided by the periodic reports and follow-ups, and measure the level of effectiveness of control and auditing procedures over the daily operations, as this helps to reduce the risk of evaluation of the internal audit environment.

One of the most important results of the study shows that, and through the analysis of the client strategy, the ability of auditors to detect internal and external strategic risks for the client and therefore work to raise the efficiency and effectiveness of the review process. The avoidance of any material misstatement in the financial statements and the enhancement of the ability of auditors to detect material misstatements, works to reduce inevitable risk. The accuracy and clarity of information resulting from the accounting system and the accuracy and the reasonableness of accounting estimates, lead to a reduction in the risk of distortion of the financial statements, and shows the efficiency and effectiveness of the review process by the Audit Office fulfilling its promises to customers on time as well as retaining of the accurate and organized audit records in addition to keen and continuous communicate with clients.

الفهرس

البيان	الصفحة
قرآن كريم	أ
الإهداء	ب
شكر وتقدير	ج
ملخص الدراسة باللغة العربية	د
ملخص الدراسة باللغة الإنجليزية	هـ
الفهرس	و
قائمة الأشكال	ي
قائمة الجداول	ك
قائمة الملاحق	ن
الفصل الأول: الإطار العام للدراسة	1
1.1. مقدمة الدراسة	2
2.1. أهمية الدراسة	3
3.1. مشكلة الدراسة	3
4.1. أهداف الدراسة	4
5.1. فرضيات الدراسة	4

6.1. متغيرات الدراسة	5
7.1. منهجية الدراسة	7
8.1. مجتمع وعينة الدراسة	7
9.1. التعريفات الإجرائية	8
10.1. الدراسات السابقة	8
الدراسات باللغة العربية	8
الدراسات الأجنبية	18
11.1. ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة	21
الفصل الثاني: مخاطر الأعمال وعلاقتها باستراتيجية العميل	22
1.2. العناصر المكونة لمخاطر التدقيق	23
2.2. أنواع أخرى لمخاطر التدقيق	28
3.2. مخاطر المراجعة المقبولة بخطر الأعمال	29
4.2. الإجراءات المتعلقة بتقدير مخاطر المراجعة	34
5.2. مدخل تقييم الخطر المدعوم بتحليل استراتيجية المنشأة	40
6.2. مراحل تطبيق مدخل التحليل الاستراتيجي	44
7.2. مداخل تطبيق تحليل الاستراتيجية بغرض تحسين قياس خطر الأعمال	45

الفصل الثالث: جودة تدقيق الحسابات وواقع التدقيق في قطاع غزة	48
1.3. مفهوم جودة تدقيق الحسابات	50
2.3. خصائص جودة التدقيق	52
3.3. أهمية جودة التدقيق	53
4.3. مفهوم كفاءة وفاعلية التدقيق الخارجي	54
5.3. العوامل المؤثرة على جودة عملية المراجعة	63
6.3. المخاطر الناجمة عن عدم تحقيق جودة المراجعة	65
7.3. واقع مهنة تدقيق الحسابات في قطاع غزة	65
8.3. الجهات المنظمة لمهنة تدقيق الحسابات في قطاع غزة	66
9.3. حقوق وضوابط عمل المدققين المزاولين في قطاع غزة	66
الفصل الرابع: الطريقة والإجراءات	69
1.4. منهجية الدراسة	70
2.4. مجتمع وعينة الدراسة	71
3.4. خطوات إعداد أداة الدراسة(الاستبانة)	71
4.4. صدق وثبات الاستبانة	74
5.4. التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة	84

6.4. المعالجات الإحصائية	85
الفصل الخامس: نتائج الدراسة الميدانية وتفسيرها	87
المبحث الأول: الوصف الإحصائي لعينة الدراسة واختبار فرضيات الدراسة	88
الوصف الإحصائي لعينة الدراسة	89
نتائج تحليل محاور الدراسة	93
اختبار ومناقشة فرضيات الدراسة	109
المبحث الثاني: النتائج والتوصيات	115
نتائج الدراسة	116
توصيات الدراسة	117
المراجع	118
الملاحق	125

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1.1	يوضح متغيرات الدراسة	6
1.2	يوضح منهجية التدقيق القائمة على مخاطر الأعمال	38
2.2	يوضح محتوى وآلية تنفيذ الاستراتيجية	43
3.2	يوضح مدخل التقييم من أعلى إلى أسفل	46
4.2	يوضح مدخل التقييم من أسفل إلى أعلى	47

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1.2	يوضح العلاقة المتبادلة بين مكونات مخاطر التدقيق	33
2.2	يوضح الوسائل التي يستخدمها الممارسون لتقدير مخاطر المراجعة الممكن قبولها	34
1.4	يوضح توزيع فقرات أداة الدراسة على المحاور المكونة لها	72
2.4	تصحيح أداة الدراسة وفق مقياس ليكرت الخماسي	72
3.4	مستويات الموافقة على فقرات ومحاور الدراسة	73
4.4	معاملات الارتباط (الصدق) بين الدرجة الكلية للاستبانة والمحاور	75
5.4	معاملات صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الأول	76
6.4	معاملات صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الثاني	77
7.4	معاملات صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الثالث	78
8.4	معاملات صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الرابع	79
9.4	معاملات صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الخامس	80
10.4	معاملات صدق الاتساق الداخلي لفقرات المتغير التابع	81
11.4	ثبات أداة الدراسة باستخدام طريقة التجزئة النصفية	83
12.4	ثبات أداة الدراسة باستخدام طريقة ألفا كرونباخ	84
13.4	اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة	85
1.5	وصف عينة الدراسة حسب الجنس	89

2.5	وصف عينة الدراسة حسب العمر	90
3.5	وصف عينة الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة	90
4.5	وصف عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي	91
5.5	وصف عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي	92
6.5	وصف عينة الدراسة حسب التخصص العلمي	92
7.5	وصف عينة الدراسة حسب الشهادات المهنية	93
8.5	نتائج التحليل الإحصائي لفقرات محور (تحليل استراتيجية العميل)	94
9.5	نتيجة اختبار (T) للتحقق من مساواة متوسط (تحليل استراتيجية العميل) للدرجة الحيادية 3	95
10.5	نتائج التحليل الإحصائي لفقرات محور (خطر التشويه الجوهري للقوائم المالية)	96
11.5	نتيجة اختبار (T) للتحقق من مساواة متوسط (خطر التشويه الجوهري للقوائم المالية) للدرجة الحيادية 3	98
12.5	نتائج التحليل الإحصائي لفقرات محور (الخطر الحتمي أثناء القيام بعملية مراجعة الحسابات)	99
13.5	نتيجة اختبار (T) للتحقق من مساواة متوسط (الخطر الحتمي أثناء القيام بعملية مراجعة الحسابات) للدرجة الحيادية 3	100
14.5	نتائج التحليل الإحصائي لفقرات محور (خطر تقييم المراجع لبيئة الرقابة الداخلية)	101
15.5	نتيجة اختبار (T) للتحقق من مساواة متوسط (خطر تقييم المراجع لبيئة الرقابة الداخلية) للدرجة الحيادية 3	102

16.5	نتائج التحليل الإحصائي لفقرات محور (خطر اختبارات المراجعة)	103
17.5	نتيجة اختبار (T) للتحقق من مساواة متوسط (خطر اختبارات المراجعة) للدرجة الحيادية 3	105
18.5	ملخص نتائج التحليل الإحصائي للمتغيرات المستقلة	106
19.5	ملخص نتائج التحليل الإحصائي لفقرات محور(كفاءة وفاعلية عملية المراجعة)	107
20.5	نتيجة اختبار (T) للتحقق من مساواة متوسط (كفاءة وفاعلية عملية المراجعة) للدرجة الحيادية 3	108
21.5	نتيجة اختبار "العلاقة بين تحليل استراتيجية العميل وكفاءة وفاعلية عملية المراجعة"	110
22.5	نتيجة اختبار "العلاقة بين خطر التشويه الجوهري للقوائم المالية وكفاءة وفاعلية عملية المراجعة"	111
23.5	نتيجة اختبار "العلاقة بين الخطر الحتمي أثناء القيام بعملية مراجعة الحسابات وكفاءة وفاعلية عملية المراجعة"	112
24.5	نتيجة اختبار "العلاقة بين خطر تقييم المراجع لبيئة الرقابة الداخلية وكفاءة وفاعلية عملية المراجعة"	113
25.5	نتيجة اختبار "العلاقة بين خطر اختبارات المراجعة وكفاءة وفاعلية عملية المراجعة"	113
26.5	ملخص نتائج اختبار الفرضية الرئيسية والفرضيات الفرعية ذات العلاقة	114

قائمة الملاحق

الرقم	العنوان
1	الاستبانة
2	قائمة بأسماء المحكمين
3	قائمة أسماء مكاتب التدقيق في قطاع غزة

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1.1 مقدمة الدراسة

2.1. أهمية الدراسة

3.1. مشكلة الدراسة

4.1. أهداف الدراسة

5.1. فرضيات الدراسة

6.1. متغيرات الدراسة

7.1. منهجية الدراسة

8.1. مجتمع وعينة الدراسة

9.1. التعريفات الإجرائية

10.1. الدراسات السابقة

11.1. ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

1.1 مقدمة الدراسة:

إن الهدف من مراجعة وتدقيق البيانات المالية هو تمكين المراجع من إبداء رأيه الفني المحايد عن صدق تعبير القوائم المالية لنتيجة الأعمال والمركز المالي وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولا عاما، وتظهر أهمية ذلك من أنها وسيلة تخدم فئات متعددة، ومن أهم هذه الفئات مستخدمي القوائم المالية الذي يطلق عليهم (الطرف الثالث) كالمصارف والجهات الحكومية والجهات المنظمة للمهنة والمستثمرين.

وتشهد البيئة المحيطة بمنشآت الأعمال تغيرات جوهرية في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وقد اشتدت حدة هذه التغيرات بشكل واضح في الآونة الأخيرة، وفي ظل هذه التغيرات المستحدثة أصبحت منشآت الأعمال تواجه خطراً قد يهدد استمرارها رغم أن استمرارها يعتبر هو أحد الفروض التي يستند إليها القياس المحاسبي، والتي يعتبر إبداء الرأي حولها من أهم أهداف المراجعة.

وطبيعي أن تواجه المراجعة ضغوطاً وتحديات بسبب المتغيرات التي يشهدها العالم، حيث أصبح المراجع في ظل هذه المتغيرات يواجه مخاطر مسئوليات مهنية وقانونية غير مسبوقة، ويستدل على ذلك من الأحكام القضائية التي تصدر ضد المراجعي مع تزايد ملحوظ في حجم الدعاوى القضائية المرفوعة من قبل الأفراد الذين اعتمدوا على قوائم مالية مضللة بسبب إخفاق المراجع في اكتشاف الأخطاء الجوهرية عند قيامه بعملية المراجعة،(جربوع، 2004) مثلما حدث في شركة آثر أندرسون، فضلاً عن الانهيار المفاجئ للعديد من الشركات والمنشآت العالمية والتي لم يشر المراجع إلى احتمالية حدوث مثل هذه الانهيارات في تقاريره، لذلك يجب على مراجعي الحسابات القانونيين الالتزام بتطبيق المعايير الدولية للمراجعة وقواعد السلوك المهني ومراعاة القوانين والتشريعات والأنظمة عند القيام بفحص القوائم المالية المقدمة إليهم.

وتتمثل مخاطر عملية المراجعة التي لا يمكن تجنبها والتي تواجه مراجعي الحسابات فيما يلي: (جربوع،2002، ص 213)

- استخدام العينة الإحصائية عندما يتم فحص مفردات أقل من (100%) من العمليات المالية، فإن الاستنتاجات المتعلقة بذلك تكون عرضة لمخاطر الخطأ، والمخاطر الناجمة عن استخدام الحاسب الآلي في عملية المراجعة في حال عدم تفهمه لطبيعة التشغيل الإلكتروني.
- مخاطر ناجمة عن التقديرات المحاسبية المتعلقة بالمخصصات والخسائر المحتملة.

- مخاطر ناجمة عن وجود حالات غش هامة وتصرفات غير قانونية بالقوائم المالية.

كما أن هناك أموراً تؤدي إلى وجود مخاطر في عملية المراجعة منها: الشك في استقلال المراجعين الخارجيين ونقص الكفاءة المهنية وانخفاض جودة الأداء وغير ذلك.

ويتطلب الأمر من المراجع الخارجي عدم تجاهل أي من المخاطر التي تواجهه وعليه أن يبذل العناية المهنية اللازمة لتقديم أفضل الخدمات لعملائه وكافة المستفيدين من أعمال المراجعة، فالمدقق هو باحث للحقيقة باعث للطمأنينة.

2.1. أهمية الدراسة:

1. تنبع أهمية هذه الدراسة من الهدف الذي تسعى إليه بالإضافة إلى المجال الذي سوف تتناوله وهو جودة عملية المراجعة، كما ستلقي الضوء على واقع مهنة المراجعة في قطاع غزة ومدى التزام مكاتب المراجعة بتوفير متطلبات تحسين كفاءة وفاعلية عملية المراجعة، وتعد أيضاً مرجعاً استرشادياً من خلال تطوير النموذج الحالي بنموذج تحليل الاسترلتيجية، فالتعريف الحديث للجودة هي أداء عملية المراجعة بكفاءة وفاعلية.
2. تقوم الدراسة بمعرفة المخاطر التي تواجه المدقق عند القيام بعملية المراجعة بغرض تحقيق أفضل قياس لخطر الأعمال ومن ثم رفع كفاءة وفاعلية المراجعة، كما تكمن أهمية الدراسة في سعيها إلى رفع كفاءة المراجع من خلال تحليل استراتيجية الأعمال للمنشاة بغرض تحسين القدرة التنبؤية عند الحكم على استمرارية المنشأة باعتبارها أحد أهم مهام المراجع والتي يفشل أحياناً في إنجازها.

3.1. مشكلة الدراسة:

يرجع إخفاق المحاسبة في التعبير عن حقيقة أعمال المنشأة ومركزها المالي إلى ضخامة حجم العمليات المحاسبية وعدم الالتزام بكل قواعد الرقابة الداخلية وممارسة المنشآت لأنشطة يصعب التعبير عنها مالياً بشكل موضوعي، أما فشل حالات المراجعة فيرجع إلى تزايد مخاطرها فضلاً عن ضعف القدرة التنبؤية لنموذج المراجعة الحالي، كما أن تعرض المراجع الخارجي إلى خطر التقاضي لفشله في كشف التضليل في القوائم المالية أو إعطاء إشارة عن فشل الشركة في تحقيق الاستمرارية وتحقيق أهدافها يعد من أهم المشاكل والصعوبات التي تواجه مدقق الحسابات، إن متغيرات بيئة الأعمال واتباع أسلوب القيمة العادلة أوجد واقعاً جديداً يفرض تحليل الاستراتيجية التي أعدتها الإدارة عند قياس خطر الأعمال بغرض تحسين قياس استمرارية المنشأة ونموها. وتحتاج البيئة الفلسطينية إلى رفع كفاءة وفاعلية عملية المراجعة من خلال معرفة المخاطر التي

تواجه المراجع والقدرة على اكتشاف التضليل في القوائم المالية، ويمكن تلخيص مشكلة الدراسة بالسؤال التالي: **ما أثر قياس مخاطر الأعمال باستخدام مدخل تحليل استراتيجية العميل لزيادة كفاءة وفاعلية عملية المراجعة؟**

وتحتاج البيئة الفلسطينية وخاصة في قطاع غزة إلى دراسة متعمقة لمخاطر الأعمال والمشاكل التي تواجه المدقق عند قيامه بعمله وذلك حتى نزيد من مستوى الثقة لدى مستخدمي البيانات المالية.

4.1. أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

1- التعرف على مخاطر الأعمال من خلال معرفة كافة أنواع المخاطر التي تواجه المدقق عند قيامة بعملية المراجعة في قطاع غزة.

2- المساهمة في رفع كفاءة المراجع من خلال تحليل استراتيجية الأعمال للمنشاة بغرض تحسين القدرة التنبؤية عند الحكم على استمرارية المنشأة باعتبارها أحد أهم مهام المراجع.

3- التعرف على كيفية تحسين جودة عملية المراجعة، وتضييق فجوة التوقعات في عملية المراجعة والوصول بها إلى المستوى المطلوب والخروج بنتائج وتوصيات تساهم في رفع وتطوير أداء مكاتب المراجعة في قطاع غزة.

4- الوقوف على وضع مكاتب المراجعة الخارجية المزاولة للمهنة في قطاع غزة.

5- التعرف على عناصر رقابة جودة التدقيق الخارجي في الواقع العملي لمكاتب المراجعة العاملة في قطاع غزة حسب معيار التدقيق الدولي رقم (220) بعنوان (رقابة الجودة لعمليات تدقيق البيانات المالية).

5.1. فرضيات الدراسة:

من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة ومشكلة الدراسة سوف يتم اختبار الفروض التالية والتي ترتبط بأهداف الدراسة:

- **الفرضية الرئيسية:**

"توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى ثقة 5%، بين المحاور المستقلة (تحليل استراتيجية العميل، خطر التشويه الجوهري للقوائم المالية، الخطر الحتمي أثناء القيام بعملية

مراجعة الحسابات، خطر تقييم المراجع لبيئة الرقابة الداخلية، خطر قيام المراجع بإجراء اختبارات المراجعة) وبين زيادة كفاءة وفاعلية عملية المراجعة".

وتنبثق عنها الفرضيات الفرعية التالية:

- **الفرضية الفرعية الأولى:**

"توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 بين تحليل استراتيجية العميل وبين زيادة كفاءة وفاعلية عملية المراجعة".

- **الفرضية الفرعية الثانية:**

"توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 بين خطر التشويه الجوهري للقوائم المالية وبين كفاءة وفاعلية عملية المراجعة".

- **الفرضية الفرعية الثالثة:**

"توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 بين الخطر الحتمي أثناء القيام بعملية مراجعة الحسابات وبين كفاءة وفاعلية عملية المراجعة".

- **الفرضية الفرعية الرابعة:**

"توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 بين خطر تقييم المراجع لبيئة الرقابة الداخلية أثناء القيام بتحليل محتوى الاستراتيجية وبين كفاءة وفاعلية عملية المراجعة".

- **الفرضية الفرعية الخامسة:**

"توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 بين خطر قيام المراجع بإجراء اختبارات المراجعة وبين كفاءة وفاعلية عملية المراجعة".

6.1. متغيرات الدراسة:

تشتمل متغيرات الدراسة على متغيرات تابعة وأخرى مستقلة.

- **فالمتغيرات المستقلة:** هي تحليل استراتيجية العميل، وخطر التشويه الجوهري للقوائم المالية، والخطر الحتمي، وخطر تقييم بيئة الرقابة الداخلية، وخطر اختبارات المراجعة.
- أما **المتغير التابع:** فهو كفاءة وفاعلية عملية المراجعة (جودة عملية المراجعة).

شكل رقم (1.1)

يوضح متغيرات الدراسة

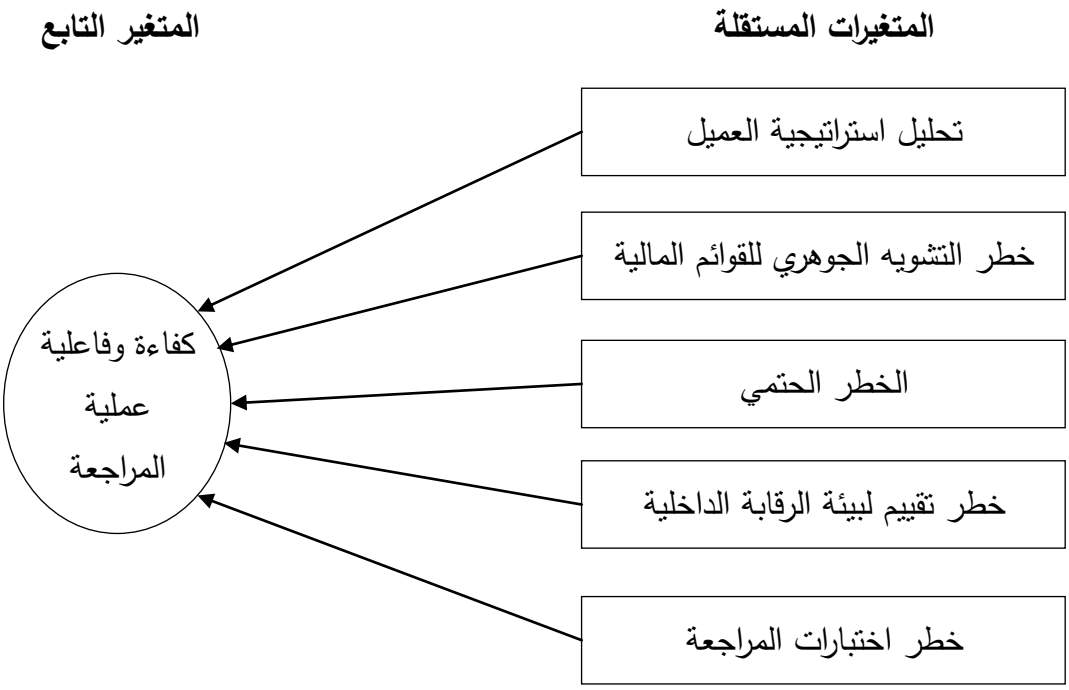

7.1. منهجية الدراسة:

- مصادر جمع البيانات:

نظراً لأن علم المراجعة من العلوم الإنسانية الاجتماعية سوف تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي باستطلاع أدب المراجعة بهدف التوصل إلى إطار مفاهيمي لكيفية تأثير دراسة وفهم استراتيجية العميل على كل من تقدير خطر المراجعة والاختيار بين أساليب الفحص البديلة، ثم يتم صياغة الفروض السابقة الذي يؤدي اختبارها إلى التوصل لنتائج عامة توضح مدى جدوى دراسة الاستراتيجية في تحسين دقة تقيم مخاطر المراجعة والاختيار بين الأساليب البديلة للفحص الأساسي، ولذلك تم استخدام المصادر التالية لجمع البيانات:

- **المصادر الأولية:** تم جمع البيانات من خلال البحث الميداني وذلك من خلال تصميم استبانة وتوزيعها على مدققي الحسابات وأصحاب وشركاء والعاملين بمكاتب المحاسبة والتدقيق.
- **المصادر الثانوية:** تم الاعتماد على الكتب، الدوريات، الأبحاث العلمية، المجلات المهنية المتخصصة، المقالات، الإنترنت والمواقع المتخصصة.

- منهجية تحليل البيانات:

تم تحليل البيانات بناءً على المنهج الوصفي التحليلي، كما تم استخدام الاختبارات الإحصائية اللازمة من خلال البرنامج الاحصائي (SPSS) كاختبار (T-TEST) وذلك لاختبار الفرضيات الموجودة بالبحث، واختبارمعامل بيرسون (Pearson Correlation Coefficient) واختبار كولمجروف سمرنوف بالإضافة إلى العديد من الاختبارات الإحصائية اللازمة.

8.1. مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من مدققي الحسابات، ومدراء التدقيق وأصحاب مكاتب وشركات التدقيق والعاملين فيها في قطاع غزة والمسجلة والمعتمدة لدى جمعية مدققي الحسابات القانونيين الفلسطينية.

أما بخصوص عينة الدراسة فتم توزيع الاستبيانات على معظم أفراد المجتمع الأصلي حيث تبلغ عدد مكاتب المراجعة الموجودة في قطاع غزة (63) مكتباً، وبلغ عدد العاملين المزاولين للمهنة في مكاتب المراجعة الموجودة في قطاع غزة (83) مدققاً.

9.1. التعريفات الإجرائية:

- **عملية تدقيق الحسابات:** عملية تجميع وتقييم الأدلة المتعلقة بالمعلومات لتحديد وإعداد تقرير يتضمن درجة المطابقة بين المعلومات والمعايير المحددة والمعتمدة، وأن يتم تنفيذ التدقيق من قبل جهة كفؤة ومستقلة (إبراهيم، 2009، ص17).
- **مخاطر التدقيق (Audit Risks):** المخاطر الناتجة عن فشل المدقق دون أن يدري في إبداء رأيه بشكل مناسب والمتعلق بالقوائم المالية التي تحتوي على أخطاء جوهرية.(AICPA، معيار 47)
- **مخاطر الأعمال (Business Risk):** كل شئ يدفع الشركة بعيداً عن تحقيق أهدافها وقد يؤدي إلى طريق الفشل.(Knechel, 2007)
- **التدقيق القائم على مخاطر الأعمال (BRA):** منهج حديث يهدف إلى توسيع نطاق تركيز مدقق الحسابات من مخاطر التدقيق والمشار إليها بوجود انحراف في القوائم المالية إلى مخاطر الأعمال والتي تجعل الشركة تفشل في تحقيق أهدافها.
- **جودة التدقيق (Audit Quality):** هو أداء عملية المراجعة بكفاءة وفاعلية.
- **مفهوم كفاءة وفاعلية التدقيق الخارجي:** هو التأكد بأن جميع العمليات المالية تم تسجيلها وفقاً للقواعد والمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً وأن البيانات المالية المنشورة مطابقة لما جاءت به القوائم المالية وأن تقرير المدقق يظهر رأيه بعدالة عن صحة البيانات والمركز المالي للمنشأة استناداً إلى معايير التدقيق وقواعد السلوك المهني للمراجع. (الجعافرة، 2008، ص26)

10.1. الدراسات السابقة:

أولاً: الدراسات باللغة العربية:

1- دراسة (المصدر، 2013) بعنوان: "أثر مخاطر مهنة التدقيق على جودة التدقيق دراسة ميدانية على مكاتب التدقيق في قطاع غزة"، وسعت الدراسة إلى بيان مدى تأثير مخاطر مهنة التدقيق على جودة عملية التدقيق ولتحقيق ذلك تمت دراسة مخاطر التدقيق وجودة التدقيق من كافة النواحي ليتكون إطاراً معرفياً كاملاً حول الهدف الأساس من هذه الدراسة، وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي وتم إعداد استبانة وتوزيعها على (63) مدققاً وتم استخدام SPSS في تحليل واختبار الفرضيات، وقد تم اجراء الدراسة على مكاتب التدقيق العاملة في قطاع غزة، وتوصلت الدراسة إلى نتائج كان من أهمها أن تأكد المدققين من دقة التقديرات المحاسبية تؤدي إلى تخفيض

المخاطر الملازمة، وأن بذل العناية المهنية الكافية واستخدام أسلوب مقارنة بيانات العميل مع بيانات النشاط الذي يعمل فيه بكفاءة وفاعلية يؤدي إلى تخفيض مخاطر الاكتشاف، وأوصت الدراسة بضرورة بذل المزيد من الجهود لتنمية قدرات المدققين واطلاعهم على التطورات التكنولوجية، وضرورة تمتع المدققين بالصفات العلمية والأخلاقية الجيدة لأن ذلك يرفع من مستوى جودة التدقيق، كما وأوصت الدراسة بضرورة توفير الاهتمام الشخصي للعميل وتفهم المدققين لمشكلات العملاء، وضرورة حصول المدققين على الشهادات العلمية والمهنية حيث إن ذلك يرفع من مستوى قدراتهم وبالتالي يزيد من كفاءة وفاعلية عملية المراجعة.

2- دراسة (أبو ميالة، 2013) بعنوان: "دور الإجراءات التحليلية في تخفيض مخاطر التدقيق"، وهدفت الدراسة إلى التعرف إلى دور الإجراءات التحليلية في تخفيض مخاطر التدقيق وفقاً لمعيار التدقيق الدولي رقم 520 من وجهة نظر مدققي الحسابات، ولتحقيق أهداف الدراسة تم إعداد استبانة ضمت 35 فقرة موزعة على 4 مجالات وتم توزيعها على 83 مدققا، وتم استخدام اختبارات (T-Test) للعينات المستقلة، ومعادلة الثبات كرونباخ ألفا، وذلك باستخدام الأساليب الإحصائية، وتوصلت الدراسة إلى نتائج كان من أهمها أن فهم مدقق الحسابات لمجال عمل الشركة والنشاط الذي تمارسه، وأن تقويمه لقدرة الشركة على الاستمرارية، وعدم وجود فروقات جوهرية عند تطبيق الإجراءات التحليلية، وقيامه بالإشارة إلى الانحرافات المحتملة يؤدي إلى تخفيض مخاطر التدقيق، وأوصت الدراسة مدقق الحسابات بتطبيق الإجراءات التحليلية في مرحلة التخطيط لمساعدته في فهم الأعمال وتحديد مناطق الخطورة المحتملة، وضرورة قيام مدقق الحسابات بالبحث والحصول على تفسيرات مناسبة وأدلة معززة وملائمة وذلك عندما تكشف الإجراءات التحليلية وجود تقلبات مهمة أو إظهارها لعلاقات متضاربة مع المعلومات وثيقة الصلة أو كشفها الانحرافات عن المبالغ المتنبأ بها، وعلى مدقق الحسابات تطبيق الإجراءات التحليلية عند تنفيذ عملية التدقيق وذلك عندما يقوم بتكوين قراره فيما إذا كانت البيانات المالية ككل مطابقة لمعرفة المدقق لطبيعة العمل، إعداد جمعية مدققي الحسابات القانونيين الفلسطينية البرامج التدريبية الخاصة بالإجراءات التحليلية للتعريف بأهميتها، وكيفية تطبيقها في المراحل المختلفة من عملية التدقيق،ولضمان تطبيق هذه الإجراءات بشكل فعال.

3- دراسة (عودة،2011) بعنوان: "أثر منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال على جودة التدقيق الخارجي"، وهدفت الدراسة إلى تحديد أثر تطبيق منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال في شركات التدقيق الأردنية على جودة التدقيق الخارجي، وتقديم التوصيات لشركات التدقيق حول ايجابيات وسلبيات تطبيق منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال، تكون مجتمع الدراسة من أكبر 13مكتب في الأردن، أما عينة الدراسة فقد شملت 165 مكتباً، وتم اتباع الأساليب الإحصائية الملائمة، وتوصلت الدراسة إلى نتائج كان من أهمها وجود أثراً لمفهوم التدقيق القائم على مخاطر الأعمال في تحقيق قيمة مضافة لعملاء التدقيق، وفي تخفيض مخاطر التدقيق، وفي توجيه إجراءات التدقيق الخارجي إلى أمور أكثر أهمية في التدقيق، وفي دعم استقلالية المدقق، وفي التطبيق الفعال لرقابة الجودة على أعمال التدقيق الخارجي، وأوصت الدراسة بالدعوة إلى الزام مكاتب التدقيق بتطوير قدرات المدققين بشكل مستمر لمواكبة كل حديث في مجال مهنة تدقيق الحسابات بما يساهم في تطوير المهنة ويعزز الثقة فيها.

4- دراسة (مسلم،2011) بعنوان: "مدى فاعلية التدقيق الخارجي للمؤسسات الأهلية الفلسطينية العاملة في قطاع غزة: دراسة استطلاعية"، وتناولت هذه الدراسة معرفة مدى فاعلية التدقيق الخارجي للمؤسسات الأهلية الفلسطينية، ومعرفة الوسائل التي تزيد من تطبيق معايير التدقيق الخارجي الفعال، وذلك من خلال استطلاع أراء القائمين على إدارة المؤسسات العاملة في قطاع غزة، ولتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها فقد اعتمدت الدراسة على البيانات الأولية والثانوية، حيث صممت استبانة تتناسب مع موضوع الدراسة وأهدافها، وقد وزعت 131 استبانة كعينة عشوائية من مجتمع الدراسة وقد تم استرداد 94 استبانة، وقد استخدمت الدراسة أسلوب التحليل الوصفي، وقد استخدم الباحث برنامج SPSS، وتوصلت الدراسة إلى نتائج كان من أهمها أن التدقيق الخارجي الفعال للمؤسسات الأهلية متوفر بدرجة غير كافية، وأن مقومات الاستقلالية والاختيار المهني للمدقق الخارجي يتخللها عدة نواقص أهمها أن أساس عملية الاختيار لمكتب التدقيق هي المعرفة المسبقة والعلاقات الشخصية، وأن أتعاب التدقيق غير عادلة من حيث مبلغها إضافة لربطها بالنتيجة النهائية للتقرير، نقص في تطبيق قاعدة الشك المهني وبذل العناية المهنية الناتج عن طول فترة العلاقة التعاقدية، هناك ضعف عام من قبل الجمعية العمومية من حيث اهتمامها بالقوائم المالية، وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز الاهتمام بتطبيق معايير التدقيق الخارجي الفعال في المؤسسات الأهلية بشكل أكبر مما هو مطبق، ضرورة تدعيم أركان ومقومات استقلالية المدقق الخارجي لكي يتمكن من القيام بأداء مهامه على الوجه الصحيح، ضرورة الفصل التام بين أعمال المحاسبة والتدقيق، وضرورة بذل مدققي الحسابات الخارجيين العناية المهنية اللازمة من

خلال قيامهم بإجراءات التدقيق لإضفاء الثقة والمصداقية على قوائمها المالية، عدم فرض أي قيود على عمل المدقق الخارجي ليتسنى له بذل العناية المهنية التي تؤهله لإبداء رأيه الفني المحايد، وضرورة إخضاع مكاتب التدقيق لهيئة متخصصة للإشراف على مهنة تدقيق الحسابات.

5- دراسة (المقطري، 2011) بعنوان: "أهمية التخصص المهني للمراجع في تحسين تقدير مخاطر المراجعة دراسة ميدانية في الجمهورية اليمنية"، وهدفت الدراسة إلى إبراز أهمية الدور الذي يؤديه التخصص المهني للمراجع في تحسين تقدير مخاطر المراجعة، وقد أجريت الدراسة على مكاتب التدقيق العاملة في الجمهورية اليمنية، وقد تم استخدام المنهج الوصفي وتوزيع 150 استبانة على مكاتب التدقيق المعتمدة في اليمن وتم استخدام برنامج spss لاختبار صحة الفرضيات، وتوصلت الدراسة إلى نتائج كان من أهمها عدم وجود اختلافات جوهرية بين آراء المراجعين حول أهمية التخصص المهني للمراجع بالنسبة إلى عملية المراجعة من خلال تحسين قرارات تخطيط عملية المراجعة وتدعيم استقلال المدقق والارتقاء بمستوى المنافسة المهنية بين مكاتب المراجعة، واتفاق المراجعيين على أهمية التخصص المهني للمراجع في تحسين كفاءة تقدير مخاطر المراجعة المتمثلة في خطر الرقابة وخطر الاكتشاف والخطر الحتمي وذلك من خلال تحديد اختبارات الالتزام والحكم على فاعلية نظام الرقابة الداخلية، وأوصت الدراسة بضرورة قيام الجمعيات العلمية المهنية بتنظيم دورات تدريبية للمراجع، وينبغي على شركات ومكاتب المراجعة في اليمن بإتمام المزيد من عمليات الاندماج بينها كي تتوافر لها القدرات البشرية والمهنية اللازمة لممارسة عملهم المهني وفقاً للتخصص المهني للارتقاء بجودة الأداء المهني وبالتالي زيادة كفاءة عملية المراجعة.

6- دراسة (نشوان، 2010) بعنوان: "جودة خدمة المراجعة الخارجية والعوامل المؤثرة فيها من وجهة نظر مراجعي الحسابات الفلسطينيين"، وهدفت الدراسة إلى تحديد مفهوم جودة التدقيق، وتحديد العوامل المؤثرة فيها من وجهة نظر مدققي الحسابات الفلسطينيين الحاصلين على رخصة مزاولة مهنة التدقيق والمزاولين للمهنة، ومسجلين فعلياً في جمعية مدققي الحسابات القانونيين الفلسطينية بقطاع غزة حتى يونيو 2010م، مع تقسيم وتحليل آثار العوامل المؤثرة إلى ثلاث مجموعات هي عوامل مرتبطة بالمكتب، وأخرى مرتبطة بفريق التدقيق، والثالثة مرتبطة بالعميل، وقد توصلت الدراسة إلى نتائج من أهمها أن هناك علاقة طردية بين جودة عملية التدقيق وكل من حصول المدقق على شهادات علمية ومهنية، والمعرفة بمعايير المحاسبة والتدقيق الدولية، والتزام المدقق بقواعد السلوك المهني، وقيامه بتدقيق أعمال لديه خبرة عملية جيدة فيها مع التزامه

بالتشريعات والأنظمة والقوانين السارية، وتنفيذه للتدقيق من خلال خطة عمل، وقد أشارت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي للمنظمات والجمعيات المهنية على جودة عملية التدقيق في حالة قيامها بعمل دورات وورش عمل حول أداء عملية التدقيق وفق المعايير المهنية والدولية، وتوفيرها للنشرات والإرشادات التي تساعد المدققين على القيام بأعمالهم بدرجة عالية من الجودة وفرضها للعقوبات على المدققين الذين لا يراعون الجودة في مهنتهم، ومن جهة أخرى فإن كل من اشتداد المنافسة في الأتعاب أو زيادتها عن الحد المعقول تقلل من الجودة، وأوصت الدراسة بضرورة إعلام جميع الأطراف المستفيدة من خدمة التدقيق الخارجية بأهمية جودة التدقيق، وضرورة جعلها المعيار الرئيسي عند تعيين أو اختيار مدقق الحسابات، ضرورة إعادة تنظيم مكاتب التدقيق من حيث تصنيفها وفقاً لمستوى التزامها بالجودة المطلوبة، وتحديد الأعمال الواجب أداؤها لكل مستوى من مستويات التصنيف، تفعيل إعادة النظر في التشريعات والقوانين المنظمة للمهنة، مع معالجة أوجه الضعف والقصور فيها، وبشكل خاص وضع نصوص قانونية لمكاتب المحاسبة والتدقيق بتطبيق نظام خاص بالجودة.

7- دراسة (جبران، 2010) بعنوان: "العوامل المؤثرة في جودة مراجعة الحسابات من وجهة نظر المحاسبين القانونين في اليمن"، وهدفت الدراسة إلى معرفة العوامل المؤثرة في جودة تدقيق الحسابات من وجهة نظر مدققي الحسابات في اليمن، واستخدمت الدراسة أسلوب المنهج الوصفي التحليلي حيث قام الباحث بتصميم وتوزيع استبانة على أصحاب مكاتب تدقيق الحسابات في الجمهورية اليمنية، وتوصلت الدراسة إلى نتائج كان من أهمها وجود تأثير إيجابي كبير على جودة تدقيق الحسابات يرجع إلى التأهيل العلمي والخبرة العملية وإلمامه بمعايير التدقيق المتعارف عليها، وتنظيم مكتب التدقيق وحجمه وسمعته وشهرته، واستقلال المراجع وتقدير أتعابه، وإجراءات تخطيط وتنفيذ عملية التدقيق ومتانة وسلامة نظام الرقابة الداخلية للعميل، وأوصت الدراسة بالاهتمام بالتأهيل العلمي والمهني والخبرة العملية الكافية للعاملين في مكاتب التدقيق مع ضرورة التركيز على مواكبة التطورات الحديثة للمهنة، والمحافظة على استقلالية معايير الحسابات ودعمها وضرورة تخطيطه المسبق للتنفيذ السليم لعملية التدقيق، وبتبني معايير محاسبية وتدقيق على المستوى المحلي، وإعادة النظر في التشريعات والقوانين المنظمة للمهنة وذلك لمعالجة أوجه النقص والقصور فيها، مع إعطاء الجمعيات المهنية صفة الإلزام للتوجيهات والتعليمات الصادرة عنها.

8- دراسة (عرار، 2009) بعنوان: "مدى التزام المدقق الخارجي في الأردن بإجراءات واختبارات تقييم مخاطر الأخطاء المادية عند تدقيق البيانات المالية"، وهدفت الدراسة إلى بيان مدى التزام مدقق الحسابات الخارجي في الأردن بإجراءات واختبارات تقييم مخاطر الأخطاء المادية عند تدقيق البيانات المالية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم استبانة وقد تم توزيع الاستبانة على عينة الدراسة المكونة من 100 مدقق، مقسمة إلى 50 استبانة تخص المدقق الداخلي، و50 تخص المدقق الخارجي، وتوصلت الدراسة إلى نتائج كان من أهمها أن المدقق الخارجي في الأردن يطبق الإجراءات والاختبارات اللازمة لفهم المنشأة وبيئتها الداخلية لتقييم مخاطر الأخطاء المادية، إذ توجد علاقة بين فهم المدقق لبيئة المنشأة وبين قدرته على تقييم مخاطر الأخطاء المادية عند تدقيق البيانات المالية، وأن المدقق يلتزم بتطبيق الإجراءات والاختبارات اللازمة لاختبار نظام الرقابة الداخلية عند تقييمه لمخاطر الأخطار المادية عند تدقيق البيانات المالية، تبين من خلال التحليل الإحصائي أن المدقق الخارجي في الأردن يطبق الإجراءات والاختبارات المناسبة لتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية عند تدقيق البيانات المالية، أن المدقق الخارجي في الأردن يلتزم بالإجراءات والاختبارات اللازمة لتقييم كفاية ومناسبة أدلة الإثبات لتقييم مخاطر الأخطاء المادية عند تدقيق البيانات المالية، المدقق الخارجي في الأردن يلتزم بالاختبارات والإجراءات لتقييم مخاطر الأخطاء المادية عند تدقيق البيانات المالية، وأوصت الدراسة بالاهتمام بإلحاق مدققي الحسابات حديثي العهد بمهنة التدقيق بدورات محاسبية مختصة بتقييم مخاطر الأخطاء المادية، ضرورة الاهتمام بعقد دورات متخصصة لمدققي الحسابات الخارجيين تتعلق بمعايير التدقيق الدولية وكيفية تطبيقها خصوصاً ما يتعلق منها بتصميم الاختبارات اللازمة للكشف عن الأخطاء المادية والتلاعب في القوائم المالية المنشورة، وفي رأيي يجب أن تكون مثل هذه الدورات إلزامية وليست اختيارية، ضرورة الحصول من المدققين ذوي الخبرة في المهنة على الأخطاء الأكثر شيوعاً في كل نوع من أنواع المهن والصناعات عن طريق منشورات معينة، لتوثيق وتوطيد التعاون بين المدقق الخارجي والمدقق الداخلي أثناء عملية التدقيق نظراً لتكامل مهامهما من حيث تقليص مخاطر الغش والتحريف في البيانات المالية إلى حدها الأدنى.

9- دراسة (جربوع، 2008) بعنوان: "مجالات مساهمة التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي في تحسين جودة عملية المراجعة الخارجية وتعزيز موضوعيته واستقلاله دراسة تطبيقية على المراجعين الخارجيين في قطاع غزة"، وهدفت الدراسة إلى توضيح مجالات مساهمة التغيير الإلزامي للمدقق الخارجي في تحسين جودة عملية المراجعة وتعزيز موضوعيته واستقلاله، وذلك من وجهة نظر مدققي الحسابات العاملين في قطاع غزة، وتوصلت الدراسة إلى نتائج كان من أهمها

إن فكرة تغيير المدقق الخارجي تبدأ في الشركات المساهمة عندما تواجه الشركات المشاكل المرتبطة بانخفاض قيمة أسهمها في السوق المالي، وأن طول الفترة التعاقدية ما بين المدقق والشركة تقلل من استقلالية المراجع، وأوصت الدراسة بضرورة أن يمارس المدقق الشك المهني عند مراجعة حسابات عميله، بضرورة عدم تجاوز الفترة التعاقدية للعمل التدقيقي بين المدقق والشركة لخمس سنوات، وبوجوب إلزام الشركة – المستفيدة من خدمات التدقيق – بتغيير المدقق كل خمس سنوات كحد أقصى للحد من المنافسة التي تؤدي بالمدقق لتخفيض أتعابه بدرجة غير مقبولة للحصول على عملاء جدد مما يؤدي إلى تقليل جودة عملية التدقيق.

10- دراسة (الجعافرة، 2008) بعنوان: "مدي حرص مكاتب التدقيق على توفير متطلبات تحسين فاعلية التدقيق الخارجي للشركات المساهمة العامة الأردنية"، وهدفت الدراسة إلي قياس مدي حرص مكاتب التدقيق على توفير متطلبات تحسين فاعلية التدقيق الخارجي للشركات المساهمة العامة الأردنية حيث توصلت الدراسة إلي أنه تتوفر المقومات الأساسية التي تدعم فاعلية التدقيق الخارجي في مكاتب التدقيق الكبيرة والصغيرة العاملة في الأردن، وأوصت الدراسة بعدم قبول مكاتب التدقيق لأي عملية إلا بعد التأكد من أنها لا تتعارض مع استقلاليتها بالإضافة لتنظيم أعمال الخدمات الاستشارية في مكاتب التدقيق بما يمنع تأثير أتعاب تلك الخدمات علي أتعاب التدقيق من جهة وعلى جودة التدقيق من جهة أخرى وكذلك تفعيل البرامج التدريبية في مكاتب التدقيق لتعريف وتدريب العاملين فيها على تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة والتدقيق.

11- دراسة (التويجري والنافعابي، 2008) بعنوان: "جودة خدمة التدقيق: دراسة تحليلية للعوامل المؤثرة فيها من وجهة نظر المراجعين"، وهدفت الدراسة إلى معرفة آراء المدققين حول العوامل ذات التأثير المحتمل علي جودة خدمة التدقيق المؤداة بواسطة مكاتب المحاسبة القانونية وكذلك العوامل المؤثرة في تفضيل العملاء لمكتب تدقيق على آخر، وقد أجريت الدراسة في المملكة العربية السعودية على مكاتب التدقيق فيها، وقد تم استخدام المنهج الوصفي والتحليلي وتم توزيع 95 استبانة وتم استخدام spss لإجراء الإختبارات الإحصائية، وتوصلت الدراسة إلى نتائج كان من أهمها أن أكثر العوامل التي لها تأثير في جودة التدقيق من وجهة نظر المدققين هي: الخبرة العملية لأعضاء مكتب التدقيق في مجال المراجعة والموضوعية عند فحص وتقييم القوائم المالية وكتابة التقرير عنها والكفاءة العلمية لأعضاء مكتب التدقيق متمثلة بالشهادات الأكاديمية، وأوصت الدراسة بضرورة التزام مكاتب التدقيق بالموضوعية وأخلاقيات المهنة عند فحص وتقييم القوائم المالية واستقلال مكتب التدقيق عن منشأة العميل وكذلك بذل الجهد وإعطاء الوقت الكافيان لأي

عمل تدقيقي لما لهما من تأثير ملحوظ على جودة الخدمة المقدمة، بالإضافة لوجود جهة ملزمة تتابع بأمانة وموضوعية خدمة التدقيق المقدمة وإصدار تصنيف دوري للمكاتب بحسب درجة الجودة في العمل المؤدي.

12- دراسة (كرسوع، 2008) بعنوان: "مخاطر المراجعة ومجالات مساهمة المراجع الخارجي في التخفيف من تأثيرها على القوائم المالية في عملية المراجعة"، وهدفت الدراسة إلى توضيح مخاطر المراجعة ومجالات مساهمة المراجع الخارجي في التخفيف من تأثيرها على القوائم المالية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم اتباع المنهج العلمي من خلال تصميم استبانة، حيث وزعت على مكاتب المراجعة في قطاع غزة وعددها (85) استبانة، وبلغت الردود (75) استبانة، وتوصلت الدراسة إلى نتائج كان من أهمها أن استخدام العينة الإحصائية يؤدي إلى تخفيض مخاطر عملية المراجعة، إن استخدام الحاسب الآلي في عملية المراجعة يؤدي إلى تخفيض مخاطر عملية المراجعة، إن التأكد من صحة ودقة ومعقولية التقديرات المحاسبية يعمل على تخفيض مخاطر عملية المراجعة، وأوصت الدراسة استخدام وتطبيق أساليب العينة الإحصائية بشكل صحيح، من أجل تخفيض مخاطر عملية المراجعة، وضرورة أن يلم المراجع بمكونات الحاسب الآلي، والتأكد من صحة إدخال وإخراج البيانات ومعالجتها، كما يجب على المراجع استخدام اجتهاده وخبرته المهنية على مستوى البيانات المالية لاكتشاف المخاطر المتأصلة أو المتلازمة.

13- دراسة (الخزندار، 2007) بعنوان: "مدى تأثير التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي في تحسين جودة عملية المراجعة وتعزيز موضوعيته واستقلاله"، وهدفت هذه الدراسة إلى توضيح مدى تأثير التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي في تحسين جودة عملية المراجعة وتعزيز موضوعيته واستقلاله، ولتحقيق ذلك تم عمل استبانة وزعت على المراجعين الخارجيين وتم استخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة، وتوصلت الدراسة إلى نتائج كان من أهمها بأنه توجد علاقة بين تطبيق التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي وأثره على التخصص المهني في الصناعة وبين جودة عملية المراجعة، وتوجد علاقة بين تطبيق التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي وأثره على جودة وتكلفة وأتعاب عملية المراجعة وبين تحسين جودة عملية المراجعة، وأوصت الدراسة بإجراء دراسات وبحوث في مجال التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي بالشركات في قطاع غزة، ودراسة أثر تكنولوجيا المعلومات واستخدام الحاسبات الإلكترونية في تشغيل البيانات المالية في عملية المراجعة واستخدام التخصص المهني في الصناعة التي ينتمي إليها العميل.

14- دراسة (النوايسة، 2006) بعنوان: "العوامل المؤثرة على جودة تدقيق الحسابات: دراسة ميدانية من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين في الأردن"، وهدفت الدراسة إلى التعرف على العوامل المؤثرة على جودة تدقيق الحسابات من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين بالأردن وذلك من خلال تحليل متغيرات الدراسة البالغة خمس متغيرات مستقلة وهي (1) أهمية جودة تدقيق الحسابات (2) العوامل المتعلقة بإجراءات العمل الميداني (3) العوامل المرتبطة بأتعاب التدقيق (4) العوامل المتعلقة بتنظيم مكتب التدقيق (5) العوامل المتعلقة بفريق التدقيق، وبيان أثرها على جودة التدقيق وتقديم توصيات حول رفع مستوى أداء المهنة، وقد أجريت الدراسة على مكاتب التدقيق في الأردن، وتوصلت الدراسة إلى نتائج كان من أهمها أن المدققين يدركون أهمية جودة التدقيق بنسبة 80,20% وأن أكثر ما يؤثر على جودة التدقيق هي العوامل المرتبطة بفريق العمل وأن أقلها تأثيراً العوامل المرتبطة بعملية تنظيم المكتب، وقد أوصت الدراسة بضرورة تفعيل دور جمعية المحاسبين القانونيين ومنحها صلاحيات أوسع لتشمل: ضرورة تحقيق أتعاب التدقيق على أسس موضوعية والتأكد من التزام كافة مكاتب التدقيق بها وتخصيص جزء من أتعاب التدقيق لغايات التدريب والتعليم المستمر للمدققين، تعريف المدققين بأهمية جودة تدقيق الحسابات، وحث مكاتب التدقيق على توفير نظام لتقييم الأداء ومنح مكافآت وحوافز للمدققين على أساسه.

15- دراسة (أبو هين، 2005) بعنوان: "العوامل المؤثرة في جودة تدقيق الحسابات من وجهة نظر مدققي الحسابات القانونيين في فلسطين". دراسة حالة مكاتب تدقيق الحسابات في قطاع غزة، وهدفت الدراسة إلى معرفة العوامل المؤثرة في جودة تدقيق الحسابات من وجهة نظر مدققي الحسابات في فلسطين، وتحديد الأهمية النسبية لكل عنصر، والخروج بنتائج وتوصيات تساهم في رفع وتطوير أداء مكاتب المراجعة في فلسطين، مع تقديم بعض الإرشادات للجمعيات والمؤسسات المنظمة للمهنة، ولتحقيق أهداف هذه الدراسة فقد تم مراجعة الدراسات السابقة والمادة النظرية المتعلقة بالموضوع، وصياغة بعض الفرضيات لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة على تساؤلاتها، وقد استخدمت الدراسة أسلوب المنهج الوصفي التحليلي في البحث وقد تم تصميم وتوزيع استبانة علمية محكمة على مجتمع الدراسة، وقد أجريت الدراسة على أصحاب مكاتب وشركات التدقيق العاملة في قطاع غزة والمعتمدة لدى لجنة المكاتب التابعة لجمعية المحاسبين والمراجعين الفلسطينية، وقام الباحث بتحليل بيانات الاستبانة من خلال البرنامج الإحصائي SPSS واستخدام الاختبارات الإحصائية المتنوعة، وتوصلت الدراسة إلى نتائج كان من أهمها: يعتبر كلاً من التأهيل العلمي والخبرة العملية ومدى إلمام مراجع الحسابات بمعايير المراجعة المتعارف عليها من العوامل الهامة والمؤثرة إيجابياً في جودة تدقيق الحسابات، وأن ارتفاع درجة المنافسة بين مكاتب المراجعة يؤثر

سلباً على جودة أعمال التدقيق، وخاصة المنافسة في تخفيض المراجع لأتعابه من أجل اجتذاب عملاء جدد، إن تبني مكاتب المراجعة لسياسات وإجراءات رقابة الجودة على أعمال المراجعة من شأنه أن يؤدى إلى تحسين جودة الخدمات المقدمة من قبل هذه المكاتب، وأظهرت النتائج أن المنظمات والجمعيات المهنية تلعب دوراً هاماً في التأثير بالإيجاب على جودة تدقيق الحسابات، مع ضرورة وجود إلزام قانوني من قبل هذه الجمعيات يلزم مكاتب المراجعة بإتباع نظام خاص لرقابة الجودة مع فرض عقوبات على المخالفين، وأوصت الدراسة باختيار مكاتب التدقيق لمدققي الحسابات وممن يتوافر لديهم درجة كافية من التأهيل العلمي والمهني المناسب، والخبرة العملية الكافية مع ضرورة التركيز على مواكبة التطورات الحديثة للمهنة، يجب على المؤسسات المهنية أن تقوم بتحديد حد أدنى لأتعاب مدقق الحسابات، لا يجوز للمدقق بأية حال التنازل عنها، مع فرض نظام مناسب وعلمي في تحديد أتعاب المدقق، وألا يترك ذلك للمساومة بين الطرفين، ضرورة إلزام مكاتب المراجعة بأن يكون لديها قسماً خاصاً بمراقبة جودة أداء مكاتب المراجعة، المحافظة على استقلالية مراجع الحسابات، ودعمها بقدر الإمكان من خلال وضع الضوابط والمحددات التي تضمن ذلك.

16- دراسة (الضلعي، 2004) بعنوان "مدى تطبيق رقابة الجودة في مكاتب تدقيق الحسابات في اليمن – دراسة تطبيقية"، وهدفت الدراسة إلى معرفة مدى إدراك مكاتب التدقيق في اليمن لمفهوم رقابة جودة التدقيق وأهميتها، ودراسة مدى تطبيق هذه المكاتب لضوابط رقابة الجودة واختبار وجود اختلاف في درجة تطبيق مكاتب التدقيق لضوابط رقابة الجودة باختلاف حجمها وارتباطها بمكتب تدقيق أجنبي وتاريخ تأسيها وحصول الشريك المسئول عن التدقيق على زمالة مهنية أجنبية ومراجعة مكتب التدقيق لحسابات شركات عالمية، وقد اعتمدت الدراسة على البيانات من خلال الدراسة الميدانية استخدام أسلوب الاستبانة، حيث وزعت استبانة واحدة على كل مكتب من مكاتب تدقيق الحسابات في العاصمة اليمنية صنعاء، وبلغ عددها (33) مكتباً، وقد تم استرداد ما نسبته 78.8% من إجمالي الاستبيانات الموزعة، وقد أجريت الدراسة في اليمن على مكاتب التدقيق الموجودة فيها، وتوصلت الدراسة إلى نتائج كان من أهمها أنه لا يسهم كل من التعليم الجامعي المحاسبي وجمعية المحاسبين القانونيين اليمنيين في إبراز مفهوم وأهمية تطبيق رقابة الجودة في مكاتب التدقيق، تقوم مكاتب التدقيق بتطبيق ضوابط رقابة الجودة بنسبة 81.1%، إذ تطبق 65.38% من مكاتب عينة الدراسة ضوابط رقابة الجودة إلى حد كبير جداً، و30.77% من مكاتب عينة الدراسة تطبقها إلى حد كبير، و3.85% من مكاتب عينة الدراسة تطبقها إلى حد قليل، تختلف الضوابط العامة لرقابة الجودة من حيث مدى تطبيقها في هذه المكاتب، لا تختلف

درجة تطبيق كافة ضوابط رقابة الجودة باختلاف حجم المكتب أو ارتباطه بمكتب تدقيق أجنبي أو بتاريخ التأسيس أو بحصول الشريك المسئول عن التدقيق على زمالة مهنية أجنبية أو بمراجعة المكتب لحسابات شركات أجنبية، وأوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بمهنة تدقيق الحسابات في اليمن، ضرورة الاهتمام بمدققي الحسابات اليمنيين ورفع مستواهم المهني، وضرورة إعادة النظر في القوانين المنظمة لمهنة التدقيق للرقي بجودة الخدمات التي تقدمها مهنة التدقيق في اليمن.

17- دراسة (أحمد، 2002)، بعنوان: "العوامل المؤثرة في جودة التدقيق من وجهة نظر الفئات ذات العلاقة ببيئة التدقيق"، وهدفت الدراسة إلى تحليل العوامل التي تؤثر في جودة عملية التدقيق من وجهة نظر المدققين، والمديرين الماليين، والمستثمرين مع تحديد إذا كان هنالك اختلاف بين آراء هذه الأطراف الثلاثة وذلك من خلال توزيع استبانة على الأطراف المذكورة، وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي وبرنامج spss لتحليل البيانات، وأوصت الدراسة بضرورة حرص مكاتب التدقيق على اختيار فريق عمل من ذوي الاختصاص والخبرة المهنية، ضرورة تفعيل القوانين المهنية المتعلقة بآداب وسلوك المهنة، كالاستقلالية والنزاهة والموضوعية، ضرورة إلزام مكاتب التدقيق بتطبيق نظام الرقابة على جودة أعمال التدقيق، وذلك من خلال إنشاء قسم خاص داخل مكتب التدقيق يهتم بمراقبة سياسات وإجراءات عمليات التدقيق داخل المكتب.

ثانياً: الدراسات الأجنبية:

1- **دراسة (Galderon, 2012) بعنوان: "السيطرة على المخاطر وأتعاب المراجعة الحالية"**، وهدفت الدراسة إلى أن أتعاب المراجعة تدفعها عوامل الخطر السابقة والمخاطر التي تواجهها في الفترة الحالية وركزت هذه الدراسة على المخاطر من خلال دراسة تأثير ضعف الرقابة الداخلية على أتعاب المراجعة الحالية، وقد تم استخدام ورقة الانحدار المتعدد، وتوصلت الدراسة إلى نتائج كان من أهمها أن ضعف الرقابة الداخلية يؤثر تدريجياً على أتعاب المراجعة الحالية وتؤثر لمدة ثلاث سنوات وأن الشركات التي فشلت في الحفاظ على نظام رقابة تكبدت خسائر أعلى بكثير عن غيرها، وأوصت الدراسة بضرورة النظر في عوامل الخطر لدراسة وتحديد أتعاب المراجعة.

2- دراسة (Abdullatif and Al-khadash, 2010) بعنوان: "وضع مناهج التدقيق في سياق تدقيق مخاطر الأعمال في الأردن"، وهدفت الدراسة إلى اكتشاف مدى امكانية تطبيق منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال في الدول النامية وخصوصا في الأردن مع الأخذ بعين الاعتبار اختلاف العوامل البيئية بين الدول المتقدمة التي تبنت إنشاء وتطوير هذا المنهج، لقد سعت هذه الدراسة إلى معرفة مدى إمكانية تطبيق بعض العوامل المتعلقة بمنهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال، وما الأثار الناجمة عن اعتماد منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال على مكاتب التدقيق، وما تأثير انخفاض اتعاب التدقيق على تطبيق منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال، وتوصلت الدراسة إلى نتائج كان من أهمها أن مكاتب التدقيق قد تبنت منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال على مستويات تطبيق مختلفة بالاعتماد على دور مؤسسة التدقيق الإقليمية، كثير من مكاتب التدقيق لو أرادت تطبيق بعض العوامل المتعلقة بمنهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال مثل فعالية نظام الحاكمية فإن ذلك سيؤدي إلى القيام بنفس مستوى الاختبارات الجوهرية، بعض مديري الشركات يهتمون بوجود رقابة ضعيفة تسمح لهم بزيادة سيطرتهم وقوتهم، وأن تطبيق منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال في الأردن بمثابة رفاهية حيث يتم رفع التكاليف مقابل منافع محدودة.

3- دراسة (Curtis &Turkey, 2007) بعنوان: "تدقيق مخاطر الأعمال دراسة حالة لشركة في الولايات المتحدة الأمريكية"، وهدفت الدراسة إلى الكشف عن أثر جودة التدقيق على مخاطر الأعمال، أجريت الدراسة عن طريق دراسة حالة لشركة في الولايات المتحدة تستخدم نظام التدقيق على مخاطر الأعمال لمدة خمس سنوات، وذلك من خلال إجراء مقابلات مع فريق التدقيق في الشركة، ومن خلال مراجعة الملفات الفعلية للتدقيق، وتوصلت الدراسة إلى نتائج كان من أهمها التأكيد على أهمية الدور الذي تلعبه عملية التدقيق في الشركات وعلى ضرورة تطوير منهجية التدقيق وأساليبه ووسائله باستمرار من أجل القدرة على تجاوز العقبات التي قد تواجه هذة العملية، وجود بعض التضاربات في منهجية عملية التدقيق في السياق التنظيمي للشركة، سواء في العلاقة المعقدة بين المسئولين والعاملين في شركات المحاسبة الكبيرة أو في المعرفة والهيكل الإداري تستخدم لدعم تسليم تقارير التدقيق.

4- دراسة (Kotchetova, Kozloski, Messier, 2006) بعنوان: "العلاقة بين مخاطر المدقق والتدقيق المبني على مخاطر الأعمال"، وهدفت الدراسة إلى تقييم مخاطر التدقيق المبني على المخاطر، وقد تم اختبار سلسلة من الفرضيات المتعلقة بتعريف المدقق لمخاطر الأعمال وتقييمه لمخاطر البيانات الكاذبة في مرحلة الوحدة الاقتصادية المنفصلة، وأدائهم في عملية تحليل

الأعمال وتقييمات مخاطر مرحلة المعالجة المترابطة وتقييماتهم النهائية لمخاطر البيانات الكاذبة في مرحلة إعداد الحسابات، وتوصلت الدراسة إلى نتائج كان من أهمها كلما كان عدد المخاطر المعروفة من قبل المدققين كبيراً زاد عدد التقارير المتضمنة لتلك المخاطر، وأن تقييم المدقق لمخاطر البيانات الكاذبة في مرحلة إعداد الحسابات تتصل مباشرة مع تقييمه لمخاطر البيانات الكاذبة في مرحلة الوحدة الاقتصادية المنفصلة، ومخاطر البيانات الكاذبة في مرحلة إعداد الحسابات تتأثر بتقييم المدقق لمخاطر الأعمال في مرحلة المعالجة.

5- دراسة (Sun, 2004) بعنوان: "المحاولات الثلاثة لتقييم مخاطر الأعمال"، وهدفت الدراسة إلى تطوير وتحسين نماذج تقييم مخاطر التدقيق، تنقسم هذه الدراسة إلى ثلاثة أقسام، يعالج القسم الأول ويقترح الطرق البديلة لتحليل مخاطر أمان أنظمة المعلومات والقسم الثاني تقويم الأداء المتصل بآراء المدققين المعنية والنماذج الإحصائية للتنبؤ بالإفلاس، وتعرض هذه الدراسة تطوير نموذج إحصائي موجود من عام1994 وتوصلت الدراسة إلى نتائج كان من أهمها من المحتمل استخدام نموذج إحصائي معين ونسبة تكلفة معينة لعمل مقارنة ويمكن لآراء المدققين المعنية أن تكون أفضل أو متشابهة، أو أقل من النماذج الإحصائية، وأوصت الدراسة باقتراح طريقة تجريبية تساعد على اختيار تنبؤات الإفلاس من عدة متغيرات محتملة، تعتمد هذه الطريقة على افتراض أن توزيعات المتغيرات المجتمعة واستخدام أكثر من متغير في نموذج التنبؤات هو أمر طبيعي.

6-دراسة (Ballou&heitger, 2002) بعنوان: "تأثير التدقيق القائم على مخاطر الأعمال على الحكم التدقيقي واتخاذ القرارات"، وهدفت الدراسة إلى دراسة تأثير التدقيق القائم على مخاطر الأعمال على الحكم التدقيقي واتخاذ القرارات وقد تناولت الدراسة العديد من الموضوعات ذات العلاقة بالتدقيق واتخاذ القرار في ظل بيئة التدقيق القائم على مخاطر الأعمال، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج كان من أهمها ضرورة أن يأخذ المدققين والباحثين في الاعتبار الكيفية التي يؤثر بها التدقيق القائم على مخاطر الأعمال على عمليات التدقيق للمنشآت قيد التدقيق وذلك من خلال إجراء تحليل تفصيلي لأعمال هذه المنشأة، وأوصت الدراسة إلى ضرورة قيام المدققين بداية بفهم شامل لبيئة عملية التدقيق في ظل بيئة التدقيق القائم على مخاطر الأعمال المستخدم في المنشأة بحيث تتضمن تقديم إجابات على الأسئلة المتعلقة ببيئة التدقيق ذاتها على المستويين الاستراتيجي والعملياتي وتقييم مخاطر الأعمال.

7- دراسة (William, Lizabith, 2000) بعنوان: "تقدير المخاطر الملازمة ومخاطر الرقابة"، وهدفت الدراسة إلى أثر العوامل المرتبطة بمجموعة من أرصدة الحسابات والمرتبطة بأرصدة حسابات معينة والمؤثرة على المخاطر الملازمة ومخاطر الرقابة عند تقدير المدقق لتلك المخاطر كما تناولت الدراسة مجموعة من المتغيرات المستقلة المؤثرة على تقديرات المدققين عند تقدير المخاطر الملازمة ومخاطر الرقابة ومنها: اتجاه الإدارة للتقرير عن النتائج المالية المبالغ فيها، اتجاه الإدارة للمراوغة أو تجاوز إجراءات الرقابة، نتائج فحص إجراءات عملية التدقيق، وأوصت الدراسة بأن العوامل المرتبطة بمجموعة من الأرصدة والعوامل المتعلقة بأرصدة حسابات معينة تؤثر على تقدير المخاطر الملازمة أكثر من تأثيرها على مخاطر الرقابة.

8- دراسة (Elitzur،1996) بعنوان: "جودة التدقيق المخططة"، وهدفت الدراسة إلى دراسة تخطيط جودة عملية المراجعة، حيث قدمت الدراسة اقتراحات بناءة لغرض التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي المستقل كما تم تمرير مذكرة من الكونجرس الأمريكي بتخفيض المسؤولية المدنية للمراجع في حال فشل عملية المراجعة، كما تم تقديم مقترح للتخطيط الأفضل لجودة المراجعة بواسطة المراجع الخارجي، وتوصلت الدراسة إلى نتائج كان من أهمها تمتع المراجع الخارجي بالكفاية الفنية والاستقلال والحياد والموضوعية أثناء فحصه للقوائم المالية كي تؤدي إلى تحقيق مستوى عال من الجودة في عملية المراجعة، وزيادة أتعاب عملية المراجعة يؤدي إلى زيادة جودة أداء تلك العمليات.

11.1. ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

أوجه الاختلاف: معظم الدراسات السابقة لم تتناول مدخل تحليل استراتيجية العميل في معرفة خطر الأعمال.

أوجه التشابه: الدراسات السابقة تناولت المخاطر التي تواجه المراجع عند قيامه بعملية المراجعة، فتشابهت هده الدراسه من حيث تناول نفس الموضوع وهو مخاطر الأعمال

ما يميز الدراسة الحالية: تعتبر من الدراسات المهمة لموضوع المراجعة في قطاع غزة وخاصة بالنسبة لمدققي الحسابات في معرفة حجم مخاطر الأعمال باستخدام استراتيجية العميل، وتسلط الضوء على واقع مهنة التدقيق في قطاع غزة والعمل على زيادة كفاءة وفاعلية عملية التدقيق، وأيضاً الدراسات السابقة تناولت قياس مخاطر التدقيق دون الأخذ بعين الاعتبار تحليل وفهم استراتيجية العميل، حيث إن ذلك يقلل من الجهد الذي يبذله المدقق في اكتشاف المخاطر وبالتالي يساهم في رفع كفاءة وفاعلية عملية المراجعة.

الفصل الثاني

مخاطر الأعمال وعلاقتها باستراتيجية العميل

1.2. العناصر المكونة لمخاطر التدقيق

2.2. أنواع أخرى لمخاطر التدقيق

3.2. مخاطر المراجعة المقبولة بخطر الأعمال

4.2. الإجراءات المتعلقة بتقدير مخاطر المراجعة

5.2. مدخل تقييم الخطر المدعوم بتحليل استراتيجية المنشأة

6.2. مراحل تطبيق مدخل التحليل الاستراتيجي

7.2. مداخل تطبيق تحليل الاستراتيجية بغرض تحسين قياس خطر الأعمال

تواجه مهنة التدقيق العديد من مخاطر الأعمال، فمنها مخاطر خارجية ذات علاقة ببيئة الأعمال ومنها مخاطر عملية التدقيق ذاتها في ظل الأعمال اليدوية والإلكترونية ولقد عرف معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي (AICPA) مفهوم مخاطر التدقيق في معيار رقم (47) والمتعلق بمخاطر المراجعة والأهمية النسبية على أنها "المخاطر الناجمة عن فشل المدقق دون أن يدري في إبداء رأيه بشكل مناسب والمتعلق بالقوائم المالية التي تحتوي على أخطاء جوهرية".(عودة، 2011، ص24)

كما عرفها الاتحاد الدولي للمحاسبين بأنها "تلك المخاطر التي تؤدي إلى قيام المدقق بإبداء رأي غير مناسب عندما تكون البيانات المالية خاطئة بشكل جوهري"، كما عرفه Abrumfield بأنه "احتمال إبداء المدقق رأياً غير متحفظ في قوائم مالية تحتوي على أخطاء جوهرية".(إبراهيم، 2009، ص57)

إن مخاطر التدقيق أو ما يسمى مخاطر التدقيق المقبولة (Acceptable Audit Risks) هي قياس لكيفية استعداد المدقق لقبول احتمال أن يكون بالقوائم المالية تحريف جوهري بعد إنهاء عملية التدقيق والوصول إلى رأي غير متحفظ. (الاتحاد الدولي للمحاسبين،2001، ص248)

وعندما يقرر المدقق مخاطر التدقيق عند أقل مستوى مقبول للخطر، فهذا يعني أن المدقق يقوم بعمل إجراءات تدقيق أكثر تفصيلاً، وفي حالة التأكد الكامل أي عندما يكون الخطر (0%) فهذه حالة نظرية فمن غير الممكن أن يكون مدقق الحسابات في حالة تأكد كامل، في حين عندما يكون الخطر (100%) فهذه تكون حالة عدم التأكد الكامل، ولا شك أن حالة التأكد الكامل (الخطر صفر) لدقة وصحة القوائم المالية عندما تكون القوائم المالية خالية تماماً من الأخطاء والتحريفات الجوهرية (عبدالله، 2007، ص74)، وهذه المخاطر تم وضعها من قبل المدقق الخارجي وتتكون من ثلاثة عناصر هي:

1.2. العناصر المكونة لمخاطر التدقيق:

تتكون مخاطر التدقيق من العناصر التالية وهي كما يلي:

1. المخاطر المتأصلة أو الملازمة (Inherent Risks):

وهي قابلية رصيد أو حساب معين أو مجموعة من المعاملات على أن تكون خاطئة بشكل جوهري، منفردة أو عندما تجمع مع المعلومات الخاطئة في أرصدة حسابات أو في مجموعات أخرى، مع افتراض عدم وجود ضوابط داخلية ذات علاقة.(الاتحاد الدولي

للمحاسبين،2007، ص141) أو هي قابلية احتواء أحد تأكيدات إدارة المنشأة على غش وأخطاء مهمة بفرض عدم وجود إجراءات رقابة داخلية (socpa.org.sa-intro.htm).

ولتقدير المخاطر المتأصلة على المدقق استخدام قدراته المهنية لتقييم العديد من العوامل أهمها: أمانة الإدارة، خبرة ومعرفة الإدارة، طبيعة حجم وعمل المنشأة مثل احتمال كون منتجات أو خدمات المنشأة ذات تقنية قديمة، تعقيد هيكلية رأس المال، وحساب البيانات المالية المحتمل أن تكون قابلة للتحريف، مثل طبيعة الحسابات التي تتضمن إجراء تسويات أو التي تتضمن درجة عالية من التخمين، وقابلية حدوث الغش أو السرقة. (عبابنة،2003، ص58)

وتعد المخاطر المتأصلة من أهم الأخطار التي يجب تقديرها بصورة دقيقة إذ أنها تؤثر بصورة جوهرية على كفاءة وفاعلية عملية التدقيق، حيث تتأثر كفاءة عملية التدقيق إذا ما تم تحديدها بأعلى مما يجب، ويتطلب ذلك مجهوداً أكبر من المدقق. (عرار،2009، ص67)

وترى الباحثة أن المخاطر المتأصلة أو الملازمة من أهم المخاطر التي تواجه المراجع والتي تتطلب بذل اهتمام لتقدير هذه المخاطر.

2. مخاطر الرقابة (Control Risks):

هي مخاطر المعلومات التي تحدث في رصيد حساب أو مجموعة من المعاملات والتي يمكن أن تكون جوهرية بمفردها أو عندما تجمع مع المعلومات الخاطئة في أرصدة والتي لا يمكن منعها أو اكتشافها أو تصحيحها في الوقت المناسب بواسطة النظام المحاسبي أو أنظمة الرقابة الداخلية.(الاتحاد الدولي للمحاسبين،2001، ص221)

كما تعرف مخاطر الرقابة بأنها" ألا يتم في الوقت المناسب منع أو اكتشاف وجود غش وأخطاء مهمة يمكن حدوثها في أحد التأكيدات بسبب ضعف في الرقابة الداخلية للمنشأة.

فالمخاطر الرقابية لها علاقة ارتباط مباشرة بفاعلية تصميم وتنفيذ الرقابة الداخلية في تحقيق أهداف المنشأة المتعلقة بإعداد المنشأة لقوائمها المالية ويتحتم دائماً وجود بعض المخاطر الرقابية نظراً للقيود الذاتية للرقابة الداخلية".(socpa.org.sa-intro.htm)

كذلك فإنها الخطر الناجم عن عجز أو فشل نظام الرقابة المحاسبية الداخلية في منع أو اكتشاف الأخطاء المادية أو الأمور الشاذة، وذلك بافتراض حدوث هذه الأمور، لذلك من مهمات المدقق أن يقوم بإجراء عملية تقدير أولي لمخاطر الرقابة والذي يتضمن عملية تقييم فعالية النظام المحاسبي (محمد النور،2007، ص72).

يقوم المدقق بتقدير مخاطر الرقابة على مستوى عالٍ لبعض أو كافة التوكيدات عندما يكون النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية للمنشأة غير فعال أو أن تقييم فعالية النظام المحاسبي للمنشأة ونظام الرقابة الداخلية ليس بالكفاءة المطلوبة.

وترى الباحثة أن مخاطر الرقابة مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بكفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية لذلك أتفق مع ما جاء في تعريف محمد النور وهي " الخطر الناجم عن عجز أو فشل نظام الرقابة المحاسبية الداخلية في منع أو اكتشاف الأخطاء المادية أو الأمور الشاذة، وذلك بافتراض حدوث هذه الأمور"، بمعنى كلما زادت قوة نظام الرقابة الداخلية قلت مخاطر الرقابة.

وتمثل مخاطر الرقابة مقياساً لتقدير المراجع لاحتمال حدوث تحريفات تزيد عن القيمة المحتملة في مجموعة فرعية من الحسابات لن يتم منعها أو اكتشافها بواسطة الرقابة الداخلية لدى العميل، وينظر إلى مخاطر الرقابة على أنها:

- تقدير ما إذا كانت الرقابة الداخلية لدى العميل فعاله في منع أو اكتشاف التحريفات.
- رغبة المراجع في أن يكون هذا التقدير أقل من الحد الأقصى 100% كجزء من خطة المراجعة.

وترتبط عملية تحديد المخاطر بالنظم المحاسبية ونظم الرقابة الداخلية المستخدمة في المنشآت، وهذه النظم تعمل على أن المعاملات تنفذ حسب القرارات العامة أو الخاصة للإدارة، مقارنة الأصول المسجلة مع الأصول الموجودة فعلاً، وذلك في فترات معقولة واتخاذ الإجراءات الملائمة حيال أي إجراء، إلا أن النظامين السابقين لا يستطيعان أن يوفرا للإدارة أدلة قاطعة وذلك للأسباب التالية: المتطلبات الاعتيادية للإدارة بعدم تجاوز تكلفة نظام الرقابة الداخلية للمنافع المتوقعة من تطبيق النظام، واحتمال الخطأ البشري بسبب الإهمال أو الارتباط أو أخطاء في تقدير وفهم التعليمات. (قطب، 2004، ص153)

ولمواجهة هذه المحددات على مراجع الحسابات القيام بالإجراءات التالية لتقييم المخاطر الرقابية: (المطارنة، 2006، ص102)

- يجب على المدقق عادة فهم النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية المستخدم ومعرفة أنواع المعاملات الرئيسية لعمليات المنشأة والكيفية التي بدأت هذه المعاملات والسجلات المحاسبية والمستندات المساندة والحسابات التي تتضمنها البيانات المالية إضافة إلى طريقة معالجة التقارير المحاسبية والمالية.

- أن يقوم مراجع الحسابات بتحديد نوعية أدلة الإثبات الملائمة وتوقيت الحصول عليها.
- على المدقق أن يحصل أيضاً على فهمٍ كافٍ لإجراءات الرقابة لغرض تطوير خطة التدقيق، وللحصول على هذا الفهم على المدقق أن يراعي المعرفة بوجود أو غياب إجراءات الرقابة وللنظام المحاسبي ليقرر فيما إذا كانت هناك ضرورة لفهم إضافي لإجراءات الرقابة.

3. مخاطر الاكتشاف (Detection Risks):

حدد الاتحاد الدولي للمحاسبين مفهوم مخاطر الاكتشاف من خلال معيار رقم (400) بأنها المخاطر التي لا يمكن لإجراءات المراجعة الجوهرية التي يقوم بها المدقق أن تكشف المعلومات الخاطئة الموجودة في رصيد حساب أو مجموعة من المعاملات والتي يمكن أن تكون جوهرية منفردة أو عندما تجمع مع المعلومات الخاطئة في أرصدة حساب أو مجموعات أخرى .(إبراهيم، 2009، ص65)

أو هى " الخطر الناتج عن فشل إجراءات الرقابة الداخلية في اكتشاف الأخطاء في حساب معين أو عملية معينة، وهناك وجود دائم لخطر الاكتشاف حتى لو قام مراجع الحسابات بمراجعة جميع الحسابات أو العمليات بنسبة 100% بسبب أن معظم الأدلة مقنعة وليست حاسمة".(علي، 2006، ص39)

وترتبط مخاطر الاكتشاف ارتباطاً مباشراً بطبيعة وتوقيت وفاعلية القيام بإجراء من إجراءات المراجعة وبأسلوب تطبيقه من قبل المراجع، وتنشأ هذه المخاطر جزئياً من عناصر عدم التأكد الناشئة من عدم قيام المراجع بفحص 100% من رصيد أحد الحسابات أو نوع من العمليات، ومن عناصر عدم التأكد الأخرى أيضاً قيام المراجع باختيار إجراء مراجعة غير ملائم أو سوء تطبيق إجراء ملائم أو لسوء تفسير نتائج المراجعة، ويمكن تخفيض هذه العناصر إلى مستوى ضئيل عن طريق التخطيط الكافي والإشراف وتنفيذ أعمال المراجعة وفقاً لمعايير رقابة نوعية ملائمة.

تختلف المخاطر الملازمة والمخاطر الرقابية عن مخاطر الاكتشاف في أن المخاطر الملازمة توجد مستقلة عن مراجعة القوائم المالية، بينما ترتبط مخاطر الاكتشاف بإجراءات المراجع وهو المسؤول عنها ويمكن تغييرها طبقاً لرغبته، وتتضمن مخاطر الاكتشاف عنصرين هما:

الأول: المخاطر المتعلقة بفشل إجراءات المراجعة التحليلية في اكتشاف الأخطاء التي لا يتم منعها أو اكتشافها عن طريق إجراءات الرقابة الداخلية ويسمى "مخاطر المراجعة التحليلية".

الثاني: المخاطر المتعلقة بالقبول غير الصحيح لنتائج الاختبارات التفصيلية في الوقت الذي يكون هناك خطأ جوهري يوجب الرفض ولم يتم اكتشافه عن طريق إجراءات الرقابة الداخلية وإجراءات المراجعة التحليلية وغيرها ويسمى "مخاطر المراجعة التفصيلية".(sqarra.wordpress.com-29k)

الاعتبارات التي يجب على المراجع أن يأخذها في الاعتبار فيما يخص مخاطر الاكتشاف:

يتوجب على المراجع أن يراعي الاعتبارات التالية: (إبراهيم، 2009، ص66)

- طبيعة الإجراءات الجوهرية، كاستخدام اختبارات موجهة إلى أطراف مستقلة من خارج المنشأة بدلاً من الأطراف داخل المنشأة.
- توقيت الإجراءات الجوهرية، مثل القيام بإجراءات في نهاية الفترة بدلاً من أول الفترة.
- مدى الإجراءات الجوهرية، كاستخدام عينة بحجم أكبر، وقد تم التعبير عن هذه المخاطر بنموذج يمثل حلقة وصل بين الإجراءات التي يقوم بها المدقق والرأي الذي يصدره، حيث يمكن تحديد هذا النموذج بالمعادلة التالية:

AR= IR*CR*DR

حيث:

AR (Audit Risk): مخاطر التدقيق

IR (Inherent Risk): المخاطر المتأصلة

CR (Control Risk): مخاطر الرقابة

DR (Detection Risk): مخاطر الاكتشاف

ومن خلال هذا النموذج تبين وجود علاقة عكسية بين مخاطر الاكتشاف وكل من المخاطر المتأصلة ومخاطر الرقابة، فكلما انخفضت درجة المخاطر المتأصلة ومخاطر الرقابة التي يعتقد المدقق بوجودها زادت مخاطر الاكتشاف التي يتحملها المدقق والعكس صحيح. (الديب وشحاته، 2013، ص160)

2.2. أنواع أخرى لمخاطر التدقيق:

في تقسيم آخر لأنواع مخاطر المراجعة يقسم (Warren) الخطر النهائي لعملية المراجعة إلى نوعين من الأخطار هما: (راضي، 2011، ص377)

الأول: احتمال حدوث خطأ جوهري في القوائم المالية؛ ويخرج هذا الخطر عن الحكم المباشر للمراجع، مما يعني إمكانية الحصول على تأكيد كامل من خلو القوائم المالية من الأخطاء وهناك ثلاثة محددات رئيسية لهذا النوع هي:

- نزاهة إدارة المنشأة.
- قوة نظام الرقابة الداخلية للمنشأة.
- الحالة الاقتصادية للمنشأة محل المراجعة.

الثاني: احتمال الفشل في اكتشاف خطأ جوهري؛ ويدخل هذا النوع في نطاق التحكم المباشر للمراجع، وهناك محددان رئيسيان لهذا النوع:

- خطر المعاينة Sampling Risk.
- خطر عدم المعاينة Non Sampling Risk.

ويتمثل خطر المعاينة في احتمال فشل المراجع في اكتشاف خطأ جوهري لأن المراجعة لا تتم إلا لجزء من المجتمع محل المراجعة وبذلك يظل احتمال الفشل في اكتشاف بعض الأخطاء قائماً ما دام المجتمع لا يتم فحصه بنسبة 100%، أما خطر غير المعاينة فيتمثل في فشل المراجع في اكتشاف خطأ جوهري بسبب المشاكل الناتجة عن تفسير أو تجميع نتائج الاختبار أو هو الخطر الناتج عن احتمال الخروج بنتيجة غير سليمة وهو مرتبط بقدرات وكفاءة المدقق في اختبار المفرادات وتقويم نتائجها.(الذنيبات، 2006، ص153)

وترى (Colbert) أن النوع الأول من الخطر النهائي للمراجعة عند (Warren) يعتبر إلى حد ما معبراً عن المخاطر الملازمة والمخاطر الرقابية فيما يعبر النوع الثاني عن مخاطر الاكتشاف.

وقد تم تصنيف مكونات الخطر النهائي للمراجعة إلى نوعين آخرين هما:(كرسوع،2008، ص140)

- **خطر ألفا:Alpha Risk** ويمثل المخاطر المترتبة على رفض القوائم المالية وهي لا تتضمن خطأ جوهرياً.
- **خطر بيتا: Beta Risk** ويمثل المخاطر المترتبة على رفض القوائم المالية وهي تتضمن خطأ جوهرياً.

ويعتبر الخطأ الأول بمثابة خطأ كفاءة حيث ينتج عنه الرفض غير الصحيح، وما يترتب على ذلك من قيام المراجع باختبارات إضافية أخرى، والتوسع في الفحص حيث سيترتب على هذا الجهد الإضافي وصول المراجع إلى النتائج الصحيحة ولكن بتكلفة أكبر مما يؤثر على كفاءة المراجعة.

ويطلق على الخطأ من النوع الثاني خطأ الفعالية حيث ينتج عن القبول غير الصحيح ويؤثر على فعالية عملية المراجعة.

ولا شك أن الخطأ من النوع الثاني يعد أكثر خطورة في المراجعة من الأول، حيث يرتبط النوع الثاني بفعالية عملية المراجعة والهدف منها.

3.2. مخاطر المراجعة المقبولة بخطر الأعمال (Business Risk):

يعرف خطر الأعمال باحتمال تحمل المراجع أو مكتب المراجعة خسائر نتيجة قيامه بعملية مراجعة معينة، حتى ولو كان تقرير المراجعة الموجه للعميل صحيحاً مثل إعلان العميل إفلاسه بعد انتهاء عملية المراجعة، ومن ثم فإن احتمال القضايا المرفوعة ضد منشأة المراجعة يكون مرتفعاً حتى ولو كانت نوعية المراجعة جيدة، وقد تكون خسارة الأعمال متمثلة في تحمل المراجع تكاليف التقاضي أو الإضرار بسمعته المهنية أو قيام الجهات التنظيمية باتخاذ إجراءات عقابية حياله.

يأخذ المراجعون مخاطر الأعمال في الاعتبار عند أدلة الإثبات عن طريق رقابة مخاطر المراجعة المقبولة، وهناك العديد من العوامل المؤثرة على خطر الأعمال وبالتالي على مخاطر المراجعة المقبولة، غير أنه يمكن التركيز هنا على عاملين أساسيين هما:(إبراهيم، 2009، ص102)

1. درجة اعتماد المستخدم الخارجي على القوائم المالية:

عندما يعتمد المستخدم الخارجي اعتماداً أساسياً على القوائم المالية، فإنه من الملائم أن تقل مخاطر المراجعة، حيث إن الاهتمام في الاعتماد على القوائم المالية يعني حدوث ضرر اجتماعي كبير فيما لو أن الخطأ المهم ظل غير مكتشف في القوائم المالية، ولا شك أن تكلفة أدلة الإثبات الإضافية سيكون من السهل تبريرها عندما تكون الخسارة جوهرية للمستخدمين الخارجيين، وهناك العديد من العوامل التي تعد مؤشرات جيدة لدرجة اعتماد المستخدمين الخارجيين على القوائم المالية مثل:

- حجم منشأة العميل.
- طبيعة ملكية الشركة.
- طبيعة ومقدار الالتزامات.

2. احتمال مواجهة العميل لمصاعب مالية بعد إصدار تقرير المراجع:

لو اضطر العميل للإفلاس أو عانى من خسارة مهمة بعد الانتهاء من عملية المراجعة فلا شك أن المراجع يكون في مركز أفضل في أن يدافع عن جودة عملية المراجعة مما لو لم يكن العميل في مثل هذا الموقف، ومن البديهي وجود اتجاه أو ميل لهؤلاء الذين يتعرضون للضرر نتيجة الإفلاس إلى أن يرفعوا قضايا ضد المراجع، وقد يكون ذلك الاتجاه ناتجاً عن اعتقادهم بأن المراجع فشل في القيام بمراجعة كافية من ناحية أو نتيجة رغبة المستخدمين في استرداد جزء من خسارتهم بغض النظر عن كيفية عمل المراجع من ناحية أخرى، ولذلك فإن على المراجع تخفيض المستوى المقبول لمخاطر المراجعة في مثل هذه الحالات.(الذنيبات، 2006، ص154)

ورغم صعوبة قيام المراجع بالتنبؤ بالفشل المالي قبل حدوثه، غير أن هناك بعض المؤشرات الجيدة التي تساعد المراجع في استكشاف احتمالاته مثل:

- مركز السيولة.
- الأرباح (الخسائر) في السنوات السابقة.
- طبيعة عمليات العميل.
- جدارة أو كفاءة الإدارة.

وترى الباحثة بأن على المراجع فحص القوائم المالية للعميل وتقدير أهمية كل من درجة اعتماد المستخدمين الخارجيين على القوائم المالية واحتمال الفشل المالي للعميل اللاحق لعملية المراجعة، واعتماداً على هذا الفحص يكون المراجع قادراً على وضع مستوى تجريبي من المخاطرة، وأيضاً كلما تقدمت عملية المراجعة يحصل المراجع على معلومات إضافية عن العميل في ضوئها يتم تعديل المستوى المقبول لمخاطر المراجعة.

❖ نموذج مخاطر المراجعة لأغراض التخطيط:

يتعامل المراجع مع المخاطر عند التخطيط لجمع أدلة المراجعة من خلال تطبيق نموذج مخاطر المراجعة، ويستخدم نموذج مخاطر المراجعة بصفة أساسية في التخطيط لتقدير حجم الأدلة التي يجب جمعها في كل دورة وهذا النموذج التالي: (جمعة، 2005، ص52)

خ ك = خ م ق / خ ط * خ ر

حيث خ ك = مخاطر الاكتشاف المخططة خ م ق = مخاطر المراجعة الممكن قبولها

خ ط = المخاطر الكامنة خ ر = مخاطر الرقابة

وعلى سبيل المثال إذا افترضنا أن تقديرات المراجع لمستوى مخاطر المراجعة النهائي المقبول 5%، وأن تقدير المراجع للخطر اللازم 50% وللمخاطر الرقابة 50%، فإنه يمكن وفقاً لذلك تحديد مخاطر الاكتشاف كالتالي:

%5 / %50 * %50 =%20

إذاً كلما انخفضت المخاطر الملازمة والمخاطر الرقابية ازدادت مخاطر الاكتشاف التي يمكن أن يقبلها المراجع، الأمر الذي يعني أن هناك علاقة عكسية بينهما.

ولاشك أنه بسبب دمج المخاطر الملازمة والمخاطر الرقابية في نموذج مخاطر المراجعة فإن تأثير التغيير المعين في خطر الرقابة على المستوى المناسب من مخاطر الاكتشاف يعتمد على مستوى المخاطر اللازمة، بمعني كلما زاد مستوى المخاطر الملازمة زادت أهمية نسبة التغيير المعين في خطر الرقابة مثلاً إذا تم تثبيت المخاطر الملازمة عند 40 % وارتفع خطر الرقابة من 40% إلى 80% فإن الخطر المشترك سوف يرتفع من 16%: 32%.

- مخاطر الاكتشاف المخططة:

تمثل مخاطر الاكتشاف المخططة مقياساً لفشل المراجع الذي يستخدم أدلة المراجعة في مجموعة فرعية من الحسابات لاكتشاف تحريفات موجودة فعلاً وتزيد قيمتها عن القيمة المقبولة، ويوجد أمران متعلقان بتلك المخاطر بشكل رئيسي وهما: (كرسوع، 2008، ص145)

- تتوقف قيمة هذه المخاطر على العوامل الثلاثة في النموذج، ويمكن تغيير مخاطر الاكتشاف المخططة فقط في حالة قيام المراجع بتغيير قيمة أحد العوامل الثلاثة الأخرى.
- تحدد تلك المخاطر الأدلة الأساسية التي يخطط المراجع لجمعها، حيث يتناسب حجم هذه الأدلة عكسياً مع حجم تلك المخاطر، فإذا تم تخفيض هذه المخاطر فيجب على المراجع أن يجمع أكبر قدر من الأدلة لتحقيق مستوى المخاطر المخططة.

- المخاطر الكامنة أو الطبيعية:

تعتبر المخاطر الكامنة مقياساً لتقدير المراجع لاحتمال وجود تحريف جوهري في ضوء الأهمية النسبية في مجموعة فرعية للحسابات قبل أن يتم أخذ فعالية الرقابة الداخلية في الاعتبار، وتتمثل طبيعة تلك المخاطر في قابلية القوائم المالية للتحريف الجوهري بافتراض عدم وجود رقابة داخلية، فإذا توصل المراجع إلى رأي مؤداه أن تلك المخاطر كبيرة فعلى ذلك يتم تجاهل الرقابة الداخلية عند تحديد هذه المخاطر لأنه يتم تحديد مخاطر الرقابة الداخلية بشكل منفصل في نموذج مخاطر المراجعة وتسمى مخاطر الرقابة. (كرسوع، 2008، ص145)

يبدأ المراجعون تقدير المخاطر الكامنة خلال مرحلة التخطيط، ويقومون بتحديث هذا التقرير خلال كافة مراحل المراجعة، فيجب على المراجع أخذ تلك العوامل في الاعتبار عند تقدير المخاطر الكامنة: (كرسوع، 2008، ص146)

- طبيعة عمل العميل.
- أمانة الإدارة.
- نتائج عمليات المراجعة.
- دافعية العميل.
- الأطراف المرتبطة.
- تركيبة المجتمع.
- عملية المراجعة الجديدة مقابل عملية المراجعة المتكررة.
- العمليات المالية غير الروتينية.
- إمكانية حدوث اختلاسات.

- **مخاطر المراجعة المقبولة:**

تعتبر مخاطر المراجعة التي يمكن قبولها مقياساً لدى رغبة المراجع في قبول وجود تحريفات جوهرية في ضوء الأهمية النسبية بالقوائم المالية بعد انتهاء المراجعة وإصدار تقرير نظيف، وعندما يقرر المراجع مستوى منخفض من المخاطر المراجعة الذي يمكن قبوله، يعني ذلك أن المراجع يرغب في أن يكون متأكداً من عدم وجود تحريف جوهري في القوائم المالية، حيث أن تحديد المخاطر بقيمة صفرية يعني وجود تأكيد كامل، أما تحديد المخاطر بقيمة 100% يعني عدم التأكد الكامل، ولا يعد التأكد الكامل (تحديد الخطر بصفر) عن دقة القوائم المالية أمراً عملياً من الناحية الاقتصادية لأنه لا يضمن المراجع عدم وجود تحريفات جوهرية بالكامل.(لطفي، 2007، ص28). ويوضح الجدول التالي العلاقة المتبادلة بين مكونات مخاطر التدقيق

جدول رقم (1.2)

يوضح العلاقة المتبادلة بين مكونات مخاطر التدقيق

تقييم المخاطر الملازمة	**تقييم خطر الرقابة**			
	الحد الأقصى	**مرتفع**	**معتدل**	**منخفض**
المستوى المقبول لمخاطر الاكتشاف لتحقيق مخاطر المراجعة منخفض				
الحد الأقصى	منخفض جداً	منخفض جداً	منخفض	منخفض
مرتفع	منخفض جداً	منخفض	منخفض	معتدل
معتدل	منخفض	منخفض	معتدل	مرتفع
منخفض	منخفض	منخفض	مرتفع	مرتفع

المصدر: (sqarra.wordpress.com/mater/29)

جدول رقم (2.2)

يوضح الوسائل التي يستخدمها الممارسون لتقدير مخاطر المراجعة الممكن قبولها

العوامل	الوسائل
اعتماد المستخدمين الخارجيين على القوائم المالية	فحص القوائم المالية بما في ذلك الملاحظات. قراءة محاضر اجتماعات مجلس الإدارة. مناقشة خطط التمويل مع الإدارة.
احتمال وجود صعوبات مالية	استخدام النسب المالية والإجراءات التحليلية الأخرى لتحليل القوائم المالية لمعرفة مدى وجود صعوبات مالية. تحديد طبيعة التدفقات الداخلية والخارجية من خلال فحص القوائم المتعلقة بالتدفقات التاريخية والمتوقعة.
أمانة الإدارة	اتباع الإجراءات الخاصة بقبول عملاء جدد والاستمرار في التعامل مع العملاء الحاليين.

4.2. الإجراءات المتعلقة بتقدير مخاطر المراجعة:

تتعرض أي منشأة عند مزاولة أعمالها للعديد من المخاطر، ولابد من تحديد وتحليل تلك المخاطر واحتمال حدوثها، فيجب على المراجع عند تقدير المخاطر الملازمة تقويم عدة عوامل مهنية، وعند قيام المراجع بذلك يجب ألا يأخذ في الاعتبار تقديرات عوامل تتعلق بالتأكيد ذاته فقط، وإنما يأخذ في الاعتبار أيضاً عوامل أخرى لها أثر شامل على القوائم المالية ككل، مما قد يكون له تأثير على المخاطر الملازمة للتأكيد ذاته، كما يجب على المراجع تقدير المخاطر الملازمة بالحد الأقصى عند تصميم إجراءات المراجعة إذا قرر المراجع أن الجهد المطلوب لتقدير المخاطر الملازمة لأحد التأكيدات يزيد عن التخفيض المحتمل في مدى إجراءات المراجعة الناتجة عن هذا التقدير (علي، وشحاته، 2006، ص39).

وأرى أن على المراجع استخدام حكمه المهني في تقدير المخاطر الرقابية برصيد أحد البنود أو نوع من العمليات، ويعتمد تقدير المراجع للمخاطر الرقابية على كفاية أدلة الإثبات التي تم الحصول عليها لتأييد فاعلية الرقابة الداخلية في منع أو اكتشاف أي غش أو أخطاء في تأكيدات القوائم المالية.

كما يجب على المراجع إذا قدر المخاطر الملازمة أو المخاطر الرقابية منفصلة أو مجتمعة بأقل من الحد الأقصى أن يكون لديه أساس يستند إليه لهذا التقدير، ويمكن الحصول على هذا الأساس على سبيل المثال عن طريق استخدام قوائم الاستقصاء أو قوائم المراجعة أو التعليمات أو أي وسيلة عامة أخرى مشابهة. (كرسوع، 2008، ص148)

وفي حالة المخاطر الرقابية يمكن الحصول على الأساس الذي يتم الاستناد إليه عن طريق فهمه للرقابة الداخلية والقيام باختبارات مناسبة من الاختبارات الرقابية واستخدام الحكم المهني للمراجع، كما يجب على المراجع أن يحدد مخاطر الاكتشاف التي يستطيع قبولها عند تصميم إجراءات المراجعة على المستوى الذي يريد أن يحد به من مخاطر المراجعة المتعلقة برصيد البند أو نوع العمليات، وعلى تقدير المخاطر الملازمة والمخاطر الرقابية ؛ فكلما قل تقدير المراجع للخطر الملازم والمخاطر الرقابية زادت مخاطر الاكتشاف التي يمكن قبولها. (socpa.org.sa/au/intro.htm-8k)

ومن خلال ما سبق يتضح لي أن على المراجع ألا يعتمد اعتماداً كاملاً على تقديراته للمخاطر الملازمة والمخاطر الرقابية وإنما يأخذ بعين الاعتبار إجراءات القيام بتقدير كلاً من مخاطر الرقابة والمخاطر الملازمة، فإذا علم المراجع أثناء تنفيذه لإجراءات المراجعة أو علم من مصادر أخرى خلال عملية المراجعة معلومات تختلف اختلافاً مهماً عن المعلومات التي بنيت عليها خطة المراجعة، فيتعين عليه أن يعيد النظر في إجراءات المراجعة التي يخطط لتنفيذها.

مخاطر الأعمال (Businesses Risks):

على الرغم من اختلاف طبيعة أعمال المنشآت وتفاوتها، فإن مخاطر الأعمال تتحدد في هذه المنشآت بشكل متشابه باعتبار أن الأسباب التي تعمل على منع المنشأة من تحقيق أهدافها متشابهة، فعلى المدقق أن يدرك ويفهم عمل المنشأة قيد التدقيق وأن يقوم بعمليات تحليل وتقييم لطبيعة العمليات للوصول لنتائج تتعلق بفعالية واستمرارية هذه العمليات، كما فرضت المتغيرات المتسارعة في بيئة الأعمال الداخلية والخارجية تغييرات في خطط التدقيق من حيث الأولويات التي يتناولها المراجع، وعلى الرغم من اختلاف طبيعة عمل المنشآت فإن مخاطر الأعمال تتحدد في المنشأة بشكل مشابه إلى حد ما باعتبار أن الأسباب التي تعمل على منع المنشآت من تحقيق أهدافها متشابهة، وهذه المخاطر تكمن في بيئة الأعمال والعمليات التشغيلية وبيئة الرقابة الداخلية الأمر الذي يتطلب من المراجع أن يدرك ويتفهم عمل المنشأة محل المراجعة وطبيعة العمليات التشغيلية. (Bell,Marrs, Solomom, 1997)

ولفهم طبيعة مخاطر الأعمال لابد من عرض لمفهوم المخاطر بشكل عام، حيث تم تعريفها بأنها " احتمال حصول الخسارة إما بشكل مباشر من خلال خسائر في نتائج الأعمال أو خسائر في رأس المال أو بشكل غير مباشر من خلال قيود تحد من قدرة المنشأة على الاستمرار في تقديم أعمالها" (Citron, 2002, p244)، وتم تعريفها أيضاً على" أنها المخاطر التي تجعل العميل يفشل في تحقيق أهدافه بمعنى كل شيء يدفع المنشأة عن تعظيم أرباحها أو يدفعها إلى الفشل والانهيار" يمكن أن يطلق عليه مخاطر الأعمال.

كما تعرف مخاطر الأعمال بأنها "مفهوم يستخدم للتعبير عن حالة عدم التأكد عن الأحداث أو النتائج التي من الممكن أن تحدث تأثير مادي وملموس على المنشأة"، وهناك أنواع لهذه المخاطر وهي كما يلي: (إبراهيم، 2009، ص28)

1- مخاطر البيئة الخارجية: وهي عبارة عن مخاطر ناشئة عن عوامل خارجية تتمثل في المنافسة والتغيرات السياسية وتغييرات في الأنظمة والقوانين والمخاطر الاقتصادية.

2- مخاطر العمليات التشغيلية: وهي عبارة عن مخاطر ناشئة من عدم فاعلية وكفاءة عمليات المشروع وتتمثل في المخاطر المالية والتسويقية ومخاطر السمعة أو الشهرة.

3- مخاطر المعلومات: وهي عبارة عن مخاطر ناشئة عن عدم توفر معلومات دقيقة وصحيحة تساعد على اتخاذ قرارات صحيحة تتعلق بالنشاط أو العمل سواءً كانت هذه المعلومات تتعلق بالبيئة الخارجية أو بعمليات المشروع.

كما تم قياس مخاطر الأعمال من قبل شركات التدقيق الكبرى في العالم، فكان لزاماً على المراجع أو مدقق الحسابات معرفة المزيد عن الاستراتيجيات الخاصة بالعميل والعمليات وبيئة العمل لمعرفة ما إذا كانت البيانات المالية تعرض بعدالة مما يؤدي إلى تحسين قدرة المدقق على تحديد المخاطر التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على البيانات المالية ويمكن قياس خطر الأعمال من خلال ما يلي: (Abdullatif & Al Khadash, 2010)

- التركيز على خطر الأعمال بدلاً من خطر البيانات المالية.
- تغيير طبيعة اختبارات التدقيق من اختبارات كبيرة الحجم إلى اختبار عالي المستوى للرقابة مدعوم بأعمال تحليلية عالية الدقة.

ويمكن القول بأن معظم مخاطر الأعمال تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على البيانات المالية، لذلك يجب على المراجع أن يركز على العوامل والظروف التي تمنع الشركة من تحقيق أهدافها.

إن دمج مفاهيم إدارة المخاطر في إطار عملية التدقيق أضاف قيمة لعملية التدقيق من خلال تصور أوسع للمخاطر التي تهدد تحقيق الشركة لأهدافها وتنفيذ استراتيجيتها، وبالتالي فإنها تكون أقل عرضة للمخاطر من وجهة نظر التدقيق، ويؤكد منهج التدقيق القائم على قياس مخاطر الأعمال على مدخل من أعلى– أسفل للتدقيق بدءاً من طبيعة الأعمال وعملياتها وصولاً للقوائم المالية فيرى المدقق المنشأة بطريقة أكثر شمولية. (Knechel, 2007, p383)

وتشمل عملية التدقيق لقياس وتقييم الخطر وفقاً لمخاطر الأعمال على المراحل التالية: (Curtis & Turkey, 2007, p439)

1- تقييم عملية إدارة المخاطر الخاصة بالعميل (Evaluation of the client's risk management process)

2- تحليل بيئة الأعمال للعميل. (Analysis of client business environment)

3- التركيز على مخاطر الأعمال (Consideration of business risks)

4- تدفق المعلومات (Information flows).

وقد قام (Knechel, Salterio,&Ballou, 2007) بشرح لكل مرحلة من مراحل التدقيق القائم على مخاطر الأعمال وفيما يلي استعراض لهذه المراحل كما يلي:

1. تقييم المخاطر (Risk Assessment): يقوم المدققون الخارجيون بتدقيق المخاطر المحتملة مثل مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر السوق ومخاطر الائتمان ومخاطر الاستثمار ومختلف المخاطر التي ممكن أن تتعرض إليها عملية التدقيق.
2. تجميع قرائن التدقيق (Audit Assessment): حيث يقوم المدققون بتوثيق القرائن والإثباتات المتعلقة بالمخاطر الاستراتيجية والتشغيلية.
3. إدارة التدقيق (Audit Administration): يقوم المدققون بوضع خطة تدقيق وتنفيذ الخطة من خلال وضع جدول زمني لكل مرحلة من مراحل عملية التدقيق.
4. بناء فريق التدقيق (Audit Term Structure): يقوم المدققون بتوزيع مهمات التدقيق على أعضاء فريق التدقيق واختبار الأفراد بهدف تقييم أداء مهماتهم.

ويوضح الشكل التالي منهجية التدقيق القائم على مخاطر الأعمال:

الشكل رقم (1.2)

يوضح منهجية التدقيق القائم على مخاطر الأعمال

المصدر: (إبراهيم، 2009، ص43)

- **التحليل الاستراتيجي:** تبدأ عملية التقييم هذه على المستوى الاستراتيجي وهو المستوى الذي تتأسس فيه الأهداف الأساسية للمنشأة، ويتم فيها تخصيص الموارد لتحقيق الأهداف، وعند البدء من المستوى الاستراتيجي يكون المدققون قادرين على تنفيذ وممارسة التدقيق من أعلى إلى أسفل مروراً بالعمليات التشغيلية التي تعتمدها المنشأة قيد التدقيق لتحقيق أهدافها الاستراتيجية.(إبراهيم، 2009، ص44)
- **تحليل مخاطر الأعمال الاستراتيجية:** إن التحليل الاستراتيجي بما يشمله من توثيق للأهداف الاستراتيجية والعمليات التشغيلية اللازمة لتحقيقها يمكن المدققين من فهم واستيعاب هذه العمليات وبيئة السيطرة المستخدمة في المنشأة قيد التدقيق. (Gramling, Johnston,&Mayhew 2001,p.47) وفي هذه الحالة تستخدم إدارة المنشأة أساليب رقابة عالية المستوى تتمثل في نظم معلومات متخصصة في كل جانب من جوانب العمليات التشغيلية لتخفيف المخاطر الاستراتيجية.

وتشمل عملية التحليل الاستراتيجي في إطار التدقيق القائم على مخاطر الأعمال قيام المدققين بالتركيز والاهتمام بمخاطر الأعمال التي تؤثر بشكل ملموس على درجة تحقيق المنشأة لأهدافها الاستراتيجية خاصة المخاطر الاجتماعية والتقنية التي يمكن أن تؤثر سلباً أو ايجاباً وبالتالي تحول دون تحقيقها لأهدافها الاستراتيجية.

- **تحليل العمليات التشغيلية:** في هذه المرحلة يقوم المدققون ببناء تصورات وتوقعات حول المخاطر غير المكتشفة وانعكاساتها على التقارير والقوائم المالية، كذلك فإن فهم العمليات التشغيلية والعمليات المحاسبية الناجمة عنها يساعد على فهم المخاطر المتوقعة وقد مكنت تقنية المعلومات المدققين من فحص العمليات الروتينية لأن احتمالية وجود أخطاء فيها تكون في أدنى حالاتها. (Lemon,Tatum,&Turley, 2000) أما العمليات المحاسبية غير الروتينية مثل تغيير طرق تقيم المخزون فإن على المدققين التركيز والاهتمام بها لاحتمالية وجود أخطاء تنتج عنها.
- **تقييم مخاطر العمليات التشغيلية:** بما أن مخاطر العمليات كما سبق الإشارة إليها سابقاً تتمثل في المخاطر التي تحول دون تحقيق المنشأة لأهدافها، لذلك يجب على المدققين استيعاب وفهم مخاطر العمليات غير المسيطر عليها والتي تزيد من احتمالية وجود أخطاء في القوائم المالية. (Knechel, Salterio,&Ballou, 2007, p48)

يدفع منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال (BRA) المدقق إلى التوسع في فهم نشاط العميل للكشف عن مخاطر الغش وفشل الأعمال، وبالتالي ينعكس ذلك بشكل إيجابي على رفع مستوى جودة التدقيق المطلوب، إذ أن هذا المنهج يتوسع كثيراً مقارنة بمخاطر التدقيق في عملية تحليل مخاطر العميل فهو يدرس المخاطر على المستوى الأعلى للمنشأة مثل: المخاطر الاستراتيجية وأسلوب إدارة المنشأة والرقابة الداخلية فيها ومدى تأثيرها في عدم تحقيق الشركة لأهدافها وبالتالي عدم إمكانية استمرار المنشأة في أداء عملها، ومن ثم يرتبط تحليل مخاطر الأعمال بالأخطاء الجوهرية سواءاً التي لها تأثير مباشر أو غير مباشر في القوائم المالية.

أيضاً يقوم هذا المنهج على تحديد الأماكن التي يتوقع وجود الأخطاء الجوهرية فيها والتركيز عليها لاحقاً بمعنى أن هذا الأسلوب ينطلق من الأعلى (المخاطر الاستراتيجية العليا للعميل) وينزل إلى القوائم المالية بعكس أسلوب مخاطر التدقيق.(إبراهيم، 2005)

كما يؤثر منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال على تقليص حالات الغش في الإدارة ويترتب على حالات غش الإدارة خسائر مالية كبيرة تشمل الدعاوي القضائية التي يتم رفعها ضد المدققين، ويعد غش الإدارة السبب الرئيسي للانهيارات في الشركات الكبرى ولعل من أهم آثار

الغش على المهنة انهيار مكتب آثر أندرسون (Arthur-Andersen) أحد أكبر مكاتب المحاسبة والتدقيق في العالم.(الحلبي، 2006، ص211)، فقد قدرت دراسة لجمعية في الولايات المتحدة الأمريكية بأن 6 % من إيرادات الولايات المتحدة الأمريكية فقدت عام 2002 نتيجة للغش، كما أشارت دراسة (Rezaee, 2005, p198) بأن حالات غش الإدارة كلفت المشاركين في أسواق المال أكثر من خمسمائة مليار دولار خلال السنوات الأخيرة، هذا بالإضافة إلى نتائج الدعاوى القضائية التي رفعت على المدققين وترتب على ذلك زيادة الضغوط على المهنة مصحوباً بالتساؤل عن دور المدقق الخارجي تجاه اكتشاف غش الإدارة.

تقييم مخاطر الأعمال المتبقية(غير المسيطر عليها):

بعد أن يتم تحليل العمليات الاستراتيجية والعمليات التشغيلية والمخاطر المرتبطة بهم، يقوم المدقق بتقييم مخاطر الأعمال المتبقية فيقوم بتقييم التقارير المالية التي يمكن أن تحتوي على الأخطاء ولأن الوصول إلى الأخطاء المتبقية يعد من الأمور الصعبة، فإن المدقق يقوم بجمع ودمج المعلومات التي حصل عليها حتى يتمكن من تحديد هذه المخاطر وأيضاً يتم فحص التأثيرات المشتركة للمخاطر المتبقية مثل ما نوع القرائن التي تم الحصول عليها خلال تحليل العمليات التشغيلية والتي تمكن المدقق من تحديد المخاطر المتبقية. (الوشلي، 2006، ص62)

من خلال ما تم ذكره سابقاً ترى الباحثة أهمية معرفة مخاطر التدقيق ومخاطر الأعمال بالنسبة للمدقق الخارجي، إلا أن ذلك لا يكتمل إلا بوجود استراتيجية تدقيق واضحة يبني عليها المدقق خطته وأهدافه وإجراءات التنفيذ التي يقوم بها، ومن هنا ظهرت أهمية قياس مخاطر الأعمال بتحليل استراتيجية العميل للحصول على مستوى عالٍ من جودة التدقيق الخارجي.

5.2. مدخل تقييم الخطر المدعوم بتحليل استراتيجية المنشأة:

تعاظم الاهتمام بأسلوب تحليل الخطر كمدخل لتضييق فجوة التوقعات وتحقيق كفاءة وفاعلية المراجعة من خلال توجيه امكانيات وقدرات المراجع نحو المناطق الأكثر خطورة، وبينما تحليل الخطر يتوقف على فهم طبيعة أعمال المنشأة وحالة الاقتصاد والعنصر محل المراجعة، ظهر اتجاه ينادي بعدم الاكتفاء بقياس خطر الأعمال من خلال دراسة وفهم ظروف المنشأة والظروف البيئية وإنما لتمتد لتشمل تحليل خطر الاستراتيجية والذي من شأنه قياس قدرة المنشأة على البقاء والاستمرار في تحقيق الأرباح. (salterio, 2006)

يعتبر تقييم المراجع لواقعية استراتيجية العميل وقابليتها للتطبيق من شأنه أن يؤثر إيجاباً على تقييم المراجع للخطر على المستويات التفصيلية مثل مستوى العمليات ومستوى أرصدة الحسابات، كما أن هناك عوامل تؤثر في حكم المراجع بشأن احتواء أرصدة الحسابات على أخطاء جوهرية تتمثل فيما يلي: (kotchetova, 2007, p383)

- عوامل الخطر على مستوى أرصدة الحسابات والتي تظهرها الإجراءات التحليلية.
- عوامل ترتبط بخبرات ومعرفة المراجع.
- عوامل ترتبط بطرق عرض بيانات أرصدة الحسابات ذات العلاقة.
- عوامل الخطر على مستوى المنشأة والتي تعتمد على التحليل الاستراتيجي.

وتم تعريف خطر الأعمال في ظل مدخل تحليل الاستراتيجية على أنه عدم قدرة المنشأة على تحقيق أهدافها والتي تعكسها استراتيجيتها نتيجة لعوامل داخلية أو خارجية أو بسبب وضع أهداف استراتيجية غير ملائمة أو نشوء بعض الضغوط والتي تؤثر سلباً في قدرة المنشأة على الاستمرار والبقاء وتحقيق الأرباح رغم أن استمرار المنشأة أحد الفروض المحاسبية.(ISA315, 2003)، إضافة إلى ضرورة قيام المراجع بدوره من خلال تقيمه لقدرة المنشأة على الاستمرارية وذلك وفقاً لما جاء في معايير المراجعة الدولية.

هناك العديد من المؤشرات التي تدل على وجود مخاطرة الشك في استمرارية المنشأة من خلال فحص صافي الموجودات ووجود قروض مستحقة الأداء دون وجود إمكانات للسداد وخسائر كبيرة في التشغيل وأيضاً مؤشرات ونسب مالية رئيسية سلبية ووجود أحكام وإجراءات قانونية ضد المنشأة.

ويمكن القول بأن هناك توافق في آراء غالبية الباحثين بأن على المراجع جمع قدر كافي من المعرفة والمعلومات عن استراتيجية أعمال المنشأة ومدي قدرتها على تحقيق هذه الاستراتيجية وإدارة خطرها حتى يتمكن المراجع من تقييم المخاطر المحتملة وأنشطة الرقابة الداخلية ومن ثم إبداء رأيه بشأن صحة القوائم المالية واستمرار المنشأة بدرجة معقولة من التأكد، وتعبر استراتيجية المنشأة عن الكيفية التي يمكن من خلالها المنافسة في ميدان الأعمال في ظل عدم الثبات النسبي للمتغيرات البيئية، وعلى ذلك ينبغي إجراء تغيير في الاستراتيجية كي تستمر عملية التطابق والتوافق بين رسالة المنشأة والبيئة بصورة مستمرة، ويتطلب ذلك فهم ودراسة وتحليل المتغيرات البيئية التي تعمل فيها المنشأة بصفة دورية وتحديد الفرص والتهديدات ونقاط القوة والضعف مما

يمكن من إحداث التوازن الذي يؤدي إلى الاستفادة من الفرص ونقاط القوة وتحجيم نقاط الضعف والتهديدات ومن ثم تحقيق أهداف المنشأة. (صالح، 2004، ص166)

ومما لاشك فيه أن مدخل تحليل الاستراتيجية يؤدي إلى تفهم المراجع للعلاقات المحتملة بين استراتيجية المنشأة والاختيار بين السياسات المحاسبية والتقديرات المختلفة والإفصاح الوارد بالقوائم المالية، ومن هنا يتبين أهمية مدخل تحليل الاستراتيجية في تحسين دقة الخطر على المستويات التفصيلية ومن ثم رفع كفاءة وفاعلية تخطيط إجراءات المراجعة والحصول على أدلة كافية للحكم على صدق وعدالة القوائم المالية. ويتميز مدخل تحليل الاستراتيجية بانتظام تجميع المعلومات مما يزيد من درجة وضوحها وذلك باعتماده على منهج تحليل النظم لفهم أهداف المنشأة مما يوفر إطاراً فكرياً عن الاستراتيجية التي تعتمد عليها من خلال تقييم الخطر وتحليل العمليات الداخلية. (Eilifsen, 2001, p193)

ومما سبق يتضح لي أن المراجع قد يواجه مشاكل عند قيامه بعملية المراجعة مثل ظهور تقلبات جوهرية غير متوقعة في مجموعة من الحسابات، فعلى المراجع أن يجمع معلومات عن المشكلة ثم عن المعلومات المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالمشكلة وذلك لحلها، وتتمثل معلومات المشكلة في هيكل وخصائص ومكونات المشكلة أما المعلومات المرتبطة بالمشكلة فتتضمن جمع الحقائق والقوانين التي تتعلق بالمشكلة مثل معلومات الاستراتيجية ومعايير المراجعة والاستفسار من الإدارة.

شكل رقم (2.2)

يوضح محتوى وآلية تنفيذ الاستراتيجية

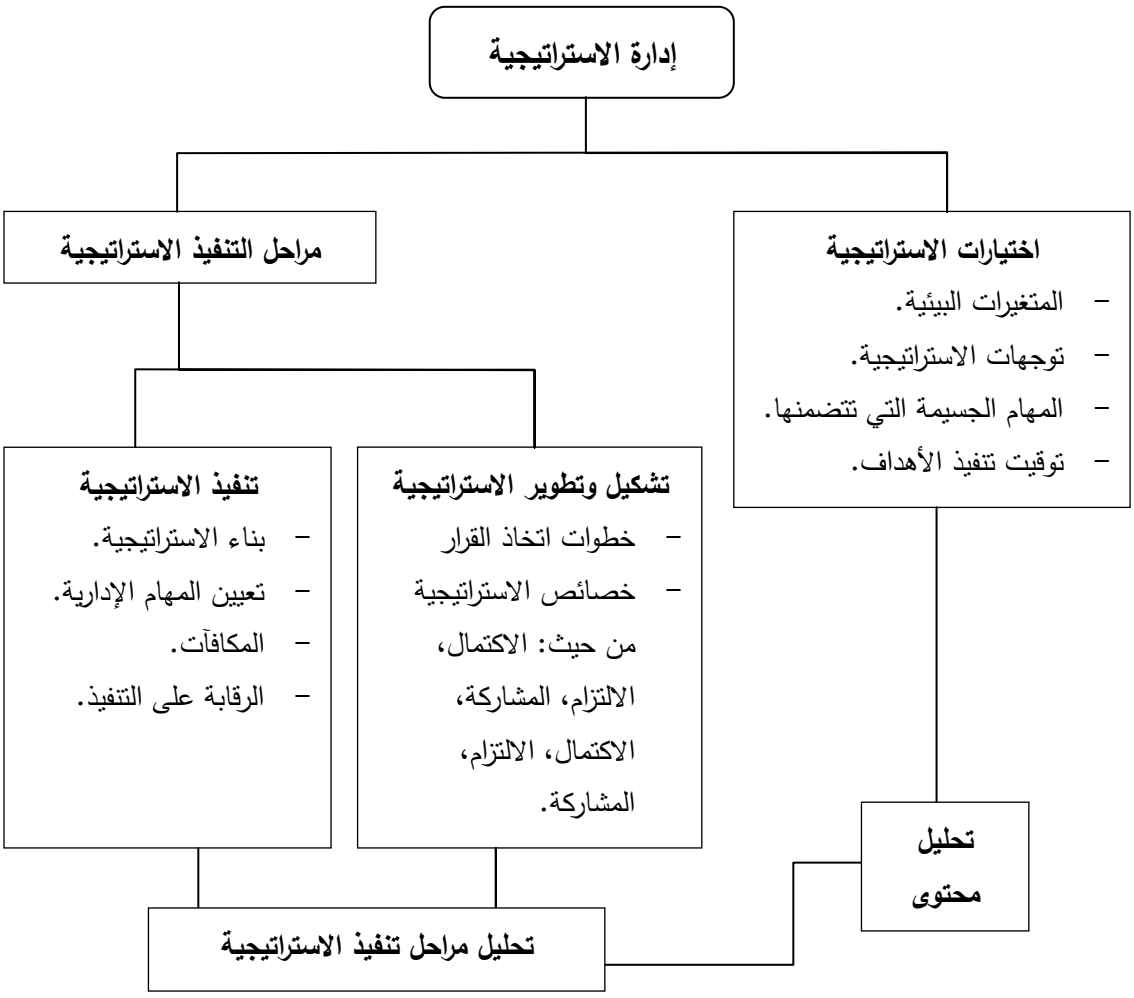

المصدر: (أحمد، 2009، ص175)

6.2. مراحل تطبيق مدخل التحليل الاستراتيجي:

يتكون مدخل التحليل الاستراتيجي من مراحل متعددة، يمكن تلخيصها فيما يلي:

المرحلة الأولى: تقييم فاعلية الاستراتيجية

يعتمد هذا التقييم على استخدام المعلومات ذات الصلة بنموذج أعمال العميل مثل التهديدات الخارجية ومدى قدرة الاستراتيجية على مواجهة هذه التهديدات ومدى توافق العميل مع المحيط الاقتصادي وتحسبه للمخاطر الاستراتيجية ومن ثم مدى قدرته على تحقيق أهداف الاستراتيجية،(Bell, 2003, p34) ومن خلال هذا التقييم يحصل المراجع على فهم عميق للصورة العامة للعميل بدلاً من فهم أجزاء النظام للعميل وبعدها يبحث المراجع في تأثير التهديدات الخارجية على المخاطر الاستراتيجية التي تواجه العميل مثل حدة المنافسة حتى يتمكن من مواجهة هذه التهديدات.

المرحلة الثانية: فهم كفاءة إدارة الاستراتيجية

في هذه المرحلة يجمع المراجع معلومات عن كيفية إدارة الاستراتيجية بحيث تمكنه هذه المعلومات من تحديد التوافق بين إدارة الاستراتيجية والمخاطر الخارجية والتقارير المالية ومن ثم الحكم على نجاح تنفيذ الاستراتيجية ويستعين المراجع في جمع هذه المعلومات بمؤشرات الأداء التي تضعها الإدارة بغرض تحقيق الأهداف (kotchetova, 2003)، ولكي يستطيع المراجع فهم مدى قدرة المنشأة على إدارة الخطر الكامن في الاستراتيجية فعلى المراجع تقييم العمليات الرئيسية للمنشأة وكيف تعمل الإدارة على تقليل الخطر من خلال تطبيق إجراءات رقابية جيدة حيث تعتبر هذه العمليات الرئيسية بمثابة حلقة الاتصال الرئيسية بالقوائم المالية.

وأرى أن وجود نظام جيد لقياس الأداء يوفر للمراجع معلومات تساعده على تقييم الاستراتيجية ومن ثم تقييم الخطر الكامن.

فيقوم عادة المحاسبون بتقييم نظم إدارة الأداء ويقومون بوضع مقاييس سواء على مستوى قسم معين أم على جميع الأقسام، فبإمكان المراجع استخدام نفس تلك المقاييس لتحديد ما إذا كانت نتائج المنشأة تساير التوقعات، وكذلك لتحديد المشكلات في استراتيجيات الإدارة على مستوى الأقسام، الأمر الذي يجعل من هذه النظم أداه يعتمد عليها المراجع في تقييم مخاطر الأعمال ومن ثم خطر احتمال القوائم المالية على أخطاء جوهرية.(kotchetova, 2003)

المرحلة الثالثة: تصميم اختبارات المراجعة في ضوء تقييم الخطر

تؤدي المعلومات التي حصل عليها المراجع من الخطوتين السابقتين إلى فهم كاف لعمليات المنشأة محل المراجعة وأيضاً معرفة التوقعات بشأن التأكيدات الأساسية بالقوائم المالية ومن ثم تخطيط اختبارات المراجعة.

وتمر هذه التوقعات بمراحل تبدأ من تقييم استراتيجية العميل بشكل كلي لتضع تصوراً عاماً عن وضع المنشأة وعلاقتها بالبيئة المحيطة وقياس للمخاطر المحتملة من هذه العلاقات ثم تحديد كيفية قيام المنشأة بمتابعة الأداء من خلال تقييم نظام الأداء والمخاطر المرتبطة بإجراءات الرقابة المطبقة، وبعد هذا التحليل يصبح الخطر المتبقي (Residual Risk) هو الخطر الذي لا يمكن للإدارة التحكم فيه والذي يمكن أن يؤثر على قدرة المنشأة على الاستمرار وتحقيق الأرباح وتشير الدراسة (Knechel, 2001, p102) إلى أهمية تحديد الخطر المتبقي والذي من خلاله يمكن أن تتعرض الإدارة لضغوطات تدفعها إلى تصرفات تتعارض مع متطلبات التقرير المالي السليم بالتالي تحديد هذا الخطر يؤدي إلى رفع كفاءة وفاعلية عملية المراجعة.

7.2. مداخل تطبيق تحليل الاستراتيجية بغرض تحسين قياس خطر الأعمال:

هناك مداخل متعددة لتطبيق تحليل الاستراتيجية بغرض تحسين قياس خطر الأعمال، ويتمثل أهمها فيما يلي:

1. مدخل التقييم من أعلى إلى أسفل:

يعتمد هذا المدخل على إجراء التحليل وجمع البيانات والمعلومات من أعلى لأسفل حيث سيبدأ المراجع بتفهم طبيعة عمل المنشأة والقواعد المنظمة لها والمتغيرات التي تخضع لها ثم ينتقل المراجع إلى تفهم محتوى الاستراتيجية التي أعدتها المنشأة ومدى استجابتها لظروف ومتغيرات معينة ومدى نجاح الإدارة في إدارتها وتنفيذها ثم ينتقل المراجع إلى الأنشطة التشغيلية أو الجارية، وفي كل هذه المراحل يقيم المراجع الخطر الحتمي وخطر الرقابة الذي تتعرض له المنشأة ومدى نجاح هذه المراحل في تخفيض الخطر وصولاً إلى الخطر المتبقي(عودة، 2011، ص42)، والشكل رقم (3.2) يوضح ذلك.

شكل رقم (3.2)

يوضح مدخل التقييم من أعلى إلى أسفل

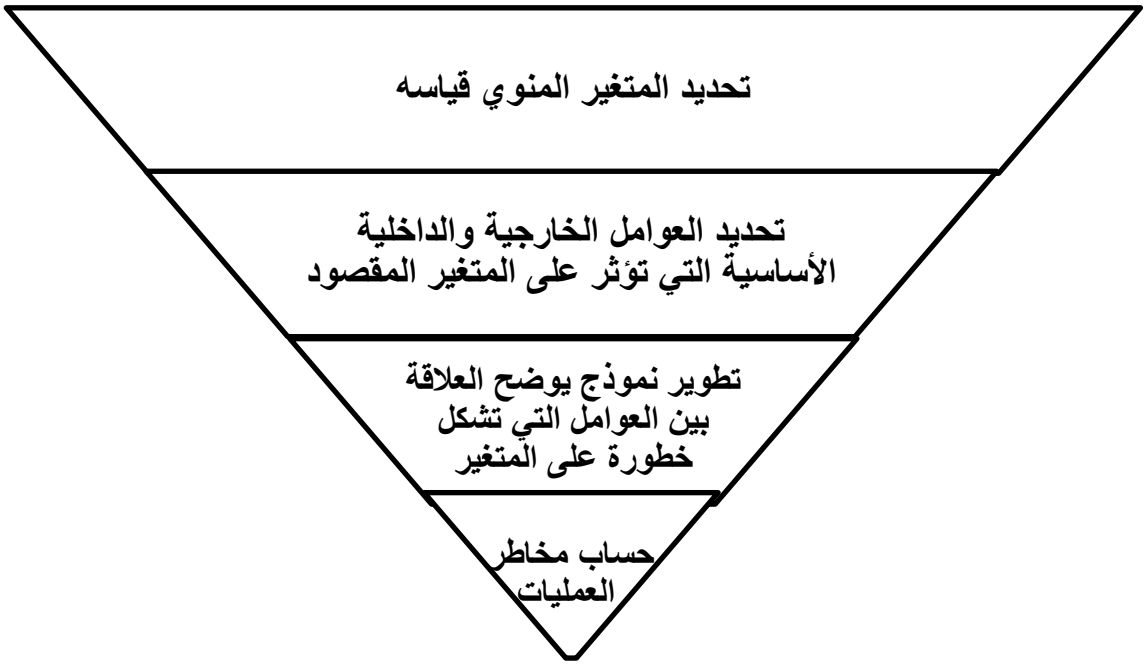

المصدر: (إبراهيم، 2009، ص49)

2. مدخل التقييم من أسفل لأعلى:

ويعتمد هذا المدخل على تنفيذ نفس الأنشطة السابقة لكن بعكس ترتيب المدخل السابق.

مزايا ومآخذ كل مدخل من المدخلين السابقين:

أشارت دراسة (O,Donell, 2002) إلى مدخلين لحيازة المعرفة اللازمة لإصدار قرارات بشأن مخاطر الأخطاء الجوهرية وهما مدخل تقييم المخاطر من أعلى إلى أسفل ومدخل التقييم من أسفل إلى أعلى، وأشارت أن المدخل الأول استطاع تطوير إطار معرفة استراتيجي عند تقييمهم للخطر الكلي والذي يشير إلى احتمال وجود أخطاء جوهرية بالقوائم المالية بينما الذين اعتمدوا تقييم المخاطر من أسفل إلى أعلى لم يتمكنوا من ذلك، والشكل رقم (4.2) يوضح ذلك.

إن تطبيق المدخل الأول له أفضلية حسب دراسة (Bell, 2003, p168) حيث وجد أن المراجعين الذين يعتمدون هذا المدخل لديهم ميزة مقارنة بالآخرين الذين اعتمدوا على المدخل الثاني حيث يتمتعون بحيازة إطار فكري يحسن تقييمهم لأدلة الإثبات التي يتم الحصول عليها أثناء المراجعة، كما أن المدخل الأول يحدد مبكراً طبيعة مخاطر الأعمال التي تمثل تهديدات للمنشأة وتعوق من تحقيق الأهداف ومن ثم تؤثر على عدالة المعلومات التي تحويها القوائم المالية، ولا شك أن الانطباعات الأولية التي يحصل عليها الأشخاص لها تأثير قوي على الأحكام التي يصدرونها

فيما بعد، وعلى ذلك فإن المراجع الذي يحصل على معلومات مبدئية بشأن استراتيجية المنشأة يمكنه فهم طبيعة عمليات المنشأة بشكل أفضل وكذلك تقييم أفضل لموضوعية أدلة الإثبات.

على الرغم من المزايا التي حققها المدخل الأول إلا أن هناك تحفظات عليه من زاوية أن الانطباع المبدئي الناشئ عن التحليل الاستراتيجي قد يؤثر بالسلب عند القيام بمراحل المراجعة اللاحقة خاصة الإجراءات التحليلية حيث يقيم المراجع التقلبات الجوهرية في الحسابات حسب الانطباع الأولي عند تقييم الاستراتيجية.(Bell , 2003, p169)

شكل رقم (4.2)

يوضح مدخل التقييم من أسفل إلى أعلى

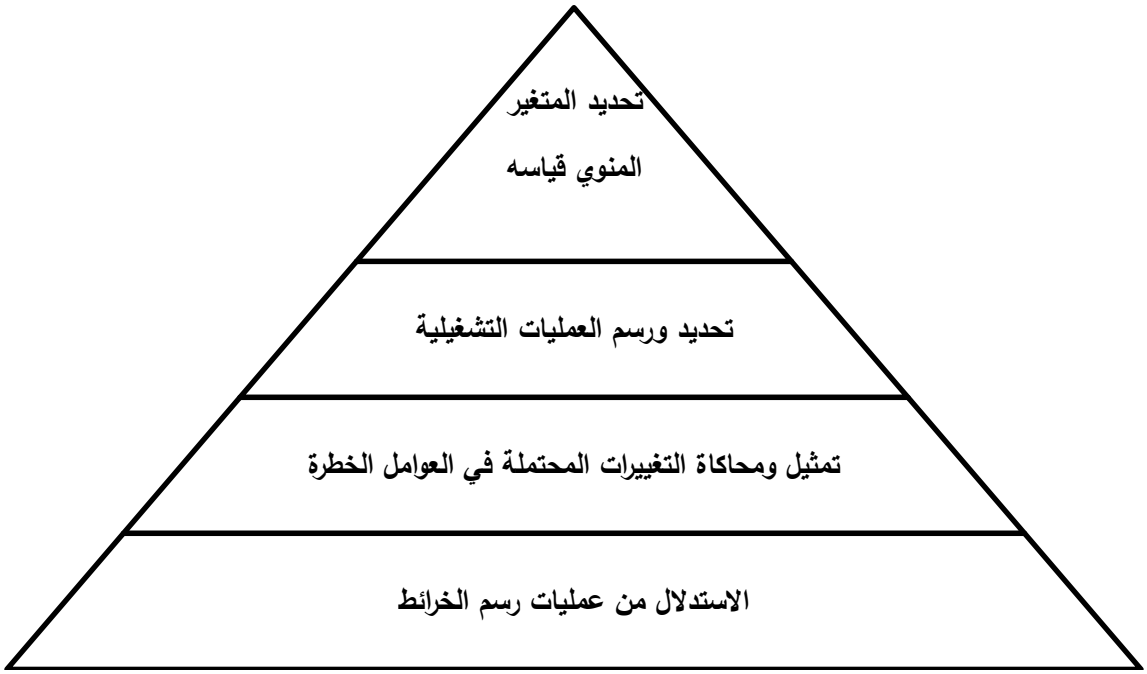

المصدر: (إبراهيم، 2009، ص50)

الفصل الثالث

جودة تدقيق الحسابات وواقع التدقيق في قطاع غزة

1.3. مفهوم جودة تدقيق الحسابات

2.3. خصائص جودة التدقيق

3.3. أهمية جودة التدقيق

4.3. مفهوم كفاءة وفاعلية التدقيق الخارجي

1.4.3. رقابة الجودة على أعمال التدقيق

2.4.3. استقلالية المدقق الخارجي

3.4.3. أتعاب المدقق الخارجي

4.4.3. مؤهلات المدقق الخارجي

5.4.3. استمرارية المدقق الخارجي

5.3. العوامل المؤثرة على جودة عملية التدقيق

6.3. المخاطر الناجمة عن عدم تحقيق جودة التدقيق

7.3. واقع مهنة تدقيق الحسابات في قطاع غزة

8.3. الجهات المنظمة لمهنة تدقيق الحسابات في قطاع غزة

9.3. حقوق وضوابط عمل المدققين المزاولين في قطاع غزة

ما من مهنة إلا ولها قواعدها وأصولها، ومهنة التدقيق كغيرها من المهن الأخرى لها معاييرها وأصول ممارستها نظراً لأهميتها، فتعد مهنة التدقيق مهنة لها أهمية كبيرة حيث تقع على مسؤوليتها إبداء رأي فني انتقادي محايد عن صحة وعدالة القوائم المالية المعدة والمنشورة للوحدات الإقتصادية، وعلى أنها تعبر بصدق عن المركز المالي للمنشأة ومدى قدرتها على الاستمرار في عملها وأيضاً في إبلاغ مستخدمي البيانات سواءاً كانوا داخليين أم خارجيين مثل: المساهمون والمستثمرون والمقرضون وغيرهم من الجهات الحكومية، ولكي يثق الجمهور في مهنة التدقيق فعلى الأشخاص الذين يريدون الانضمام لهذة المهنة أن يكونوا مؤهلين تأهيلاً مناسباً وأن أي شخص يرغب في الحصول على ترخيص لممارسة مهنة التدقيق بشكل عام يجب أن يكون مؤهلاً بما يلي: (الجعافرة، 2008، ص25)

1. مؤهل علمي.
2. اجتياز الامتحان الخاص بمزاولة مهنة التدقيق.
3. فترة تدريبية عملية تحت إشراف مهنيين لتمكن المدقق من إبراز قدراته.

وحسب قانون مزاولة مهنة تدقيق الحسابات في فلسطين رقم (9) لعام 2004 يشترط على مزاول المهنة:

- الشهادة الجامعية الأولى بكالوريوس أو ما يعادلها تخصص محاسبة وله خبرة عملية لمدة لا تقل عن خمس سنوات في أعمال المحاسبة والتدقيق من ضمنها سنتين على الأقل في أعمال التدقيق كمدقق رئيسي بعد حصوله على تلك الشهادة.
- الشهادة الجامعية الأولى بكالوريوس أو ما يعادلها على الأقل من إحدى كليات التجارة أو الاقتصاد مع خبرة عملية لا تقل مدتها عن سبع سنوات في أعمال المحاسبة والتدقيق من ضمنها ثلاث سنوات على الأقل في أعمال التدقيق كمدقق رئيسي بعد حصوله على المؤهل العلمي.
- الشهادة الجامعية الثانية ماجستير أو ما يعادلها في المحاسبة وله خبرة عملية لا تقل عن ثلاث سنوات في أعمال المحاسبة والتدقيق من ضمنها سنة واحدة على الأقل في أعمال التدقيق كمدقق رئيسي بعد حصوله على تلك الشهادة.
- أن يكون منتسبا لأحد جمعيات أو مؤسسات المدققين القانونيين وحاصل على شهادة مزاولة مهنة تدقيق الحسابات يعتمدها المجلس بشرط أن يكون له خبرة لا تقل عن سنة واحدة في أعمال التدقيق في فلسطين.

وقد ظهرت اللجنة الدولية لمهنة التدقيق وهي إحدى لجان الاتحاد الدولي للمحاسبين وكان من أهدافها الرئيسية تحسين جودة التدقيق وتوحيد ممارسة المهنة في العالم من خلال ما يلي:

- إصدار معايير دولية للتدقيق والخدمات الأخرى ذات العلاقة.
- إصدار إرشادات على تطبيق المعايير الدولية للتدقيق.
- تنمية ودعم المعايير الدولية للتدقيق والخدمات الأخرى من قبل المشرعين.

وترى الباحثة أن جودة التدقيق تشير إلى مدى قدرة المدقق على اكتشاف الأخطاء والمخالفات الجوهرية في القوائم المالية والإعلان عنها، بالإضافة إلى تخفيض عدم تماثل المعلومات بين الإدارة وحملة الأسهم وبالتالي حماية مصالح حملة الأسهم، وقد تتفاوت جودة أداء عملية المراجعة إلا أن جودة المراجعة العالية يجب أن ترتبط بجودة عالية للمعلومات الواردة في القوائم المالية، حيث أن القوائم المالية التي تم تدقيقها من قبل المراجعين ذي خبرة عالية تكون أقل احتمالاً لوجود أخطاء وتحريفات جوهرية فيها.

كما تتمثل جودة التدقيق في تحقيق أهداف التدقيق الخارجي من حيث التأكد من أن جميع العمليات المالية قد تم تسجيلها وفقاً للقواعد والمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً وأن تقرير المدقق يشهد بعدالة البيانات المنشورة في القوائم المالية في فترة معينة استناداً إلى معايير التدقيق وقواعد السلوك المهني وأدلة التدقيق الكافية، وأن تقرير المدقق يعبر عن مدى خلو هذة البيانات من التحريفات المادية. (الجعافرة، 2008، ص26)

1.3. مفهوم جودة تدقيق الحسابات

عرفت الجودة على أنها مدى المطابقة مع المتطلبات (Conformance to Requirement) ،حيث تسعى المنظمات إلى مراقبة الأداء والأنشطة والأعمال اليومية للوصول إلى أعلى درجة من درجات الجودة، وذلك من خلال تقليل الأخطاء وكشف الانحرافات بالشكل الذي يؤدي إلى تلبية احتياجات الإدارة، فلقد عرف أحد الباحثين جودة التدقيق بأنها "أداء عملية التدقيق بكفاءة وفعالية وفقاً للمعايير المهنية للتدقيق وقواعد وآداب السلوك المهني الصادرة عن المنظمات المهنية وضوابط رقابة الجودة مع الإفصاح عن الأخطاء والمخالفات بما يحقق للأطراف ذات الصلة الأهداف المتوقعة من عملية التدقيق".(القيق، 2012، ص25)

وقد أشار (Knapp, 1991, p38) إلى جودة التدقيق "بأنها قدرة المراجع على اكتشاف الخطأ والغش والتلاعب أثناء تنفيذ عملية المراجعة واكتشاف الأخطاء في القوائم المالية والتقرير عنها"، وهناك من اعتبر أن جودة المراجعة تعتمد على قدرة المراجع على اكتشاف أو الحد من التحريفات المادية والتلاعب في التقرير عن الدخل، وتم اقتراح أن جودة المراجعة يجب أن تحدد لكل مهمة مراجعة على حده بدلاً من تحديدها على أساس مكتب المراجعة.(عوض، 2008، ص41)

كما عرفها De Angelo "بأنها اكتشاف المراجع للأخطاء والثغرات في النظام المحاسبي وتقليل خطر وجود الأخطاء في القوائم المالية إلى أدنى حد ممكن في ضوء الأتعاب المتفق عليها".(الطويل، 2012، ص21)

وفي ضوء التعريفات السابقة، فإن مفهوم جودة التدقيق الخارجي يتمثل في:

- مدى قدرة المدقق الخارجي على اكتشاف الأخطاء والمخالفات الجوهرية.
- درجة الثقة التي يقدمها المدقق الخارجي لمستخدمي القوائم المالية من خلال دقة المعلومات المقدمة وخلو القوائم المالية من أية تحريفات جوهرية.
- تخفيض خطر الاكتشاف إلى حد يكون عنده مستوى خطر التدقيق المقبول منخفض إلى أقصى درجة ممكنة.
- مدى التزام المدقق الخارجي بالمعايير المهنية وقواعد وآداب السلوك المهني.

وتم تعريف جودة تدقيق الحسابات بمدى التزام المراجع بالمعايير المهنية للمراجعة وقواعد وآداب السلوك المهني والقواعد والإجراءات التي تصدرها المنظمات المعنية بمهنة المراجعة مع الافصاح عن الأخطاء والمخالفات المكتشفة مع الحفاظ على حياد ونزاهة واستقلال مراجع الحسابات بما يحقق للأطراف ذات الصلة الأهداف المتوقعة من عملية المراجعة.

إن التزام المدققين بمعايير التدقيق أثناء تأدية عملهم يؤثر بشكل جوهري على جودة التدقيق، حيث أنها توضح الأسلوب الذي نمارس به مهنة التدقيق فهي الأداة التي من خلالها يتم الحكم على جودة التدقيق(إبراهيم، 2008، ص192)، ولقد نص المعيار الدولي للتدقيق رقم (400) على أنه ينبغي للمدقق استخدام اجتهاده لتقدير مخاطر التدقيق ووضع الإجراءات المناسبة لضمان تخفيضها للمستوى الأدنى المقبول، كما ينبغي على المدقق عند قيامه بوضع طريقة للتدقيق دراسة التقدير المبدئي لمخاطر الرقابة والمخاطر الملازمة لتحديد مخاطر الاكتشاف

المقبولة وكذلك لتحديد طبيعة وتوقيت الإجراءات الجوهرية، لأن تخفيض مخاطر التدقيق إلى المستوى الأدنى المقبول يشكل ضماناً لزيادة كفاءة وفاعلية عملية التدقيق.

2.3. خصائص جودة التدقيق

أصدرت الأجهزة العليا للرقابة في الاتحاد الأوروبي (The Supreme Audit Institutions of the European)(SAIs) دليلاً خاصاً بجودة التدقيق بتاريخ 2004/12/6م في لوكسمبورغ ورد فيه ما يلي:

" الجودة " هي الدرجة التي عندها تقوم مجموعة من الخصائص الملازمة بالوفاء بمتطلبات التدقيق وتتضمن هذه الخصائص مراعاة ما يلي: (عوض، 2008، ص41)

1. **الأهمية (Significance):** ما هي أهمية القضية التي تخضع للاختبار في المراجعة؟ وبالتالي يمكن أن تقوم بأبعاد متعددة مثل الحجم المالي للمسألة الخاضعة للتدقيق أو مدى تأثر القضايا الرئيسة التابعة للسياسات العامة.
2. **الموثوقية (Reliability):** هل تعكس نتائج عملية المراجعة الظروف الفعلية فيما يتعلق بالقضية الرئيسية التي يتم اختبارها؟ وهل جميع التأكيدات في تقرير المراجعة أو ما تقدمه عملية المراجعة من تقارير مؤيدة وبشكل كامل من خلال البيانات التي تم تجميعها في عملية المراجعة؟
3. **الموضوعية (Objectivity):** هل تم انجاز عملية المراجعة بطريقة عادلة ونزيهة وبدون محاباة أو ضرر؟ فالمراجع يجب أن يشكل تقييماته ورأيه بشكل كامل اعتماداً على الحقائق والتحليل السليم.
4. **النطاق (Scope):** هل خطة عملية التدقيق كانت تحتوي على كل العناصر اللازمة لإجراء عملية تدقيق ناجحة؟ هل المنفذون لعملية المراجعة أنهوا بشكل كامل أداء كل العناصر؟
5. **التوقيت الملائم (Timeliness):** هل يتم تسليم نتائج المراجعة في الوقت الملائم؟ هذا قد يتضمن الالتزام بالمهلة المحددة أو تقديم نتائج عملية التدقيق عند الحاجة لهذه النتائج لأخذ قرارات أو لتصحيح ضعف الإدارة.
6. **الوضوح (Clarity):** هل كان تقرير المدقق واضحاً أو موجزاً في التعبير عن نتائج عملية التدقيق؟ ويشمل هذا عادة التأكد من أن النطاق وأي توصيات يمكن أن تفهم بسهولة

من قبل المديرين التنفذيين الذين قد لا يكونون خبراء في المسائل التي تمت معالجتها لكن يحتاجون للتصرف بناء على التقرير.

7. **الكفاءة (Efficiency):** هل خصصت الموارد على عملية المراجعة بشكل معقول في ضوء مدى وأهمية ودرجة تعقيد عملية المراجعة؟
8. **الفاعلية (Effectiveness):** هل كانت استجابة الجهة المدققة والحكومة أو الأطراف المعنية على النتائج والتوصيات مناسبة؟

3.3. أهمية جودة التدقيق

تكمن أهمية جودة التدقيق في كون المستخدمين الخارجيين للقوائم المالية يتوقعون من مخرجات عملية المراجعة (تقرير مدقق الحسابات) الجودة التامة لأنهم يعتمدون في اتخاذ قراراتهم على القوائم المالية، وبالتالي فإن جودة المراجعة مصلحة مشتركة لجميع الأطراف المستفيدة من عملية المراجعة ويمكن ذكر هذه الأطراف كما يلي: (جبران، 2010، ص15)

1. مدقق الحسابات: يهتم بأن تتم عملية المراجعة بأعلى جودة ممكنة وذلك من أجل تحسين سمعته وشهرته وموقعه التنافسي في مجال عمله، وخوفه من التقاضي إن أخفق في عملية المراجعة.
2. إدارة الشركة: وهي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية، فالقيام بعملية المراجعة بأعلى جودة تمكن من معرفة أماكن الضعف وبالتالي يساعدها في وضع الخطط المستقبلية، كما يعد تقرير المراجع له ردود فعل مما قد يؤثر على أسعار الأسهم للشركة.
3. البنوك والدائنين: حيث يعتمدون بشكل كبير على القوائم المالية المدققة وخاصة في منح القروض والتسهيلات البنكية ومما لاشك فيه أن جودة عملية المراجعة سوف تؤثر بالإيجاب على جودة قرارتهم.
4. الجمعيات والمؤسسات المنظمة للمهنة: حيث تسعى إلى إلزام مكاتب التدقيق والمراجعة بتحقيق مستوى عالٍ من الجودة من أجل تطوير المهنة وتدعيم الثقة فيها وتحسين نظرة المجتمع لهذه المهنة.
5. الهيئات والأجهزة الحكومية: والتي تعتمد على القوائم المالية المدققة لأغراض التخطيط والرقابة وفرض الضرائب وغير ذلك.

4.3. مفهوم كفاءة وفاعلية التدقيق الخارجي

يتحقق مفهوم الكفاءة والفاعلية في تحقيق أهداف التدقيق الخارجي من حيث التأكد بأن جميع العمليات المالية تم تسجيلها وفقاً للقواعد والمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً وأن البيانات المالية المنشورة مطابقة لما جاءت به القوائم المالية وأن تقرير المدقق يظهر رأيه بعدالة عن صحة البيانات والمركز المالي للمنشأة استناداً إلى معايير التدقيق وقواعد السلوك المهني للمراجع. (الجعافرة، 2008، ص26)

العناصر الأساسية لفاعلية التدقيق الخارجي

وتشمل فاعلية التدقيق على عدة عناصر مهمة وهي كما يلي: (الجعافرة، 2008، ص26)

1. رقابة الجودة على أعمال التدقيق.
2. استقلالية المدقق.
3. أتعاب المدقق.
4. مؤهلات المدقق.
5. استمرارية المدقق.

1.4.3. رقابة الجودة على أعمال التدقيق

يعبر مفهوم الرقابة على الجودة بشكل عام Quality Control عن مجموعة من الأنشطة والأساليب التي تهدف إلى مراقبة العمليات كالحد من أسباب الأداء غير المرضي في جميع مراحلها من أجل الوصول إلى فعالية عالية في الأداء والإنتاج. (أبو يوسف، 2011، ص25)

وتم تعريفها بأنها جميع المقاييس التي يستخدمها مكتب التدقيق والمصممة لإنجاز عمليات التدقيق بدرجة عالية من النوعية والجودة، وهي الأداة التي يمكن لمكتب التدقيق التأكد إلى حد معقول بأن الآراء التي يبديها تعكس التزامه لمعايير التدقيق الدولية أو لمعايير مهنية يقوم مكتب التدقيق بوضعها، كما تشجع الرقابة على الجودة مراعاة المعايير الشخصية الملائمة لعمل المدقق مثل التعليم والخبرة وغيرها والتي نصت عليها قواعد السلوك المهني،

وقام (Arens, 2000, p.33) بتعريفها "بأنها الوسائل التي يتبعها مكتب التدقيق للتأكد من مدى مقابلة المسؤوليات المهنية"، وقد تم تعريفها أيضاً "إجراءات وسياسات موضوعة من قبل مؤسسة التدقيق نفسها للتأكد من أن هذه الإجراءات طبقت لأجل الوصول لمستوى الحد الأدنى وهو تطبيق المعايير المهنية المطلوبة".(التميمي، 2004، ص68)

وتشمل عناصر رقابة الجودة مايلي: (Element of Quality control) (الذنيبات، 2006، ص86)

- الحياد والأمانة والموضوعية: بمعنى أن كافة الأفراد الذين يقومون بعملية التدقيق يلتزمون بعدم تحيزهم لأي جهة، وأن يقوموا بأداء كافة المسؤوليات بكل موضوعية وأمانة.
- إدارة الأفراد: وهي الإجراءات والسياسات التي يتم وضعها للتأكد من توافر التأهيل العلمي والعملي للمراجع، وتخصيص العمل على الأفراد وترفيعهم بناءً على المؤهل والكفاءة لإنجاز أعمالهم على الشكل المطلوب.
- قبول واستمرار علاقات العملاء والعمليات المحددة: يجب على الشركة وضع سياسات لقبول واستمرار علاقات العملاء لتزويدها بتأكيد معقول، كما يجب على الشركة الحصول على المعلومات الضرورية في حالة قبول عملية التدقيق وعند اتخاذ قرار الاستمرار مع العميل.
- أداء عملية التدقيق: بمعنى أن تضع شركة التدقيق السياسات للتأكد بأن المدققين قد التزموا بالمعايير المهنية ومعايير الجودة.
- المتابعة: وضع السياسات للتأكد من تطبيق جميع العناصر السابقة على نحو فعال.

الشروط التي يجب توفرها في رقابة الجودة:

إن الحاجة لرقابة الجودة سواءً في مكاتب التدقيق الكبيرة الحجم أم الصغيرة هي الحصول على جودة الأداء وتعزيز الثقة والمصداقية في نتائج التدقيق ولتحقيق ذلك يجب أن يتصف النظام بالمرونة بحيث يستوعب نمو نشاط الشركة المستقبلي محل التدقيق وأن يكون النظام ذو تكلفة معقولة من حيث المال والوقت اللازم لإعداده وتطبيقه ويتناسب مع حجم مكتب التدقيق أي أن هناك مكاتب تدقيق كبيرة الحجم تتميز باللامركزية وتحتاج لنظام رقابة أكثر وضوحاً مما تحتاج إليه مكاتب التدقيق الصغيرة.

وترى الباحثة أن على مكاتب التدقيق مراقبة كفاية وفاعلية سياستها واجراءاتها باستمرار وتوضيح السياسات لموظفيها لما له من أثر في زيادة فاعلية التدقيق الخارجي.

2.4.3. استقلالية المدقق الخارجي

تعد استقلالية المدقق الخارجي العصب الرئيسي لمهنة التدقيق، والتي حظيت باهتمام كبير منذ نشأة مهنة التدقيق وقد حاولت المنظمات المهنية وضع قواعد تحكم الاستقلال لكن هذه القواعد جاءت عامة، كما أن الفكر المنشور حول هذا الموضوع يتصف بالغموض والعمومية، حيث أن فقدان المراجع لاستقلاليته أو التأثير عليها سيؤدي إلى التأثير على رأيه في القوائم المالية مما يفقده ميزة كونه طرف خارجي محايد، وبالتالي فقدانه المصداقية التي يعتمد عليها مستخدموا القوائم المالية، ولا يوجد اتفاق حول استقلالية المدقق الخارجي (الجلال، 2010، ص82) ولكن يمكن أن نفرق بين نوعين من استقلال المدقق وهما:

- **الإستقلال العقلي (الذهني):** وهي الحالة التي تتيح للمدقق تقديم رأيه بدون أن يتأثر بالمؤثرات التي تضعف من حكمه المهني وأن يتصرف بنزاهة وعدالة، كما يعني أيضاً أن يتجرد المدقق من أي دوافع أو ضغوط أو مصالح خاصة عند إبداء رأيه الفني المحايد، حيث أن ذلك ينسجم مع النظرية الذاتية الشخصية فهي ترى أن الاستقلال حالة ذهنية لايمكن وضع معايير واضحة لها لأن هذه المعايير قد تتغير ولكن الاستقلال الذهني لا يتغير مفهومه حيث يجب على المدقق أن يكون أميناً ونزيهاً ويكشف الحقيقة في تقريره.(المطارنة، 2006، ص86)
- **الإستقلال الظاهري:** بمعنى تجنب المدقق الحقائق التي تظهره بأنه في وضع يؤثر في استقلاليته وحياده وبما يقلل من نزاهته وموضوعيته لدى إبداء رأيه حول البيانات المالية. (الاتحاد الدولي للمحاسبين، 2007، ص258)، ويقصد به أيضاً أن يكون هناك أعراف وقواعد مهنية تضمن عدم السيطرة من قبل إدارة الشركة على المدقق وعدم وجود أي ارتباط لمصالحه مع إدارة الشركة.

كما عرفها (Myring & Bloom, 2003,p1) بأنها تنقسم إلى عنصرين وهما:

- **الإستقلال العقلي (الذهني):** وهو الحرية من تأثير التهديدات على استقلالية المدقق والتي من الممكن أن تساوم في موضوعية المدقق.
- **الإستقلال في الحقيقة:** وهو غياب النشاطات والعلاقات أو أي ظروف تقود المستثمرين أو أي أحد من مستخدمي البيانات المالية إلى استنتاجات غير مقبولة وعالية الخطورة (www.nysscpa.org/cpajournal).

أما (Siegel, 2003) فقد عرف الاستقلالية على أنها الحرية من جميع الضغوط والعوامل الأخرى التي تؤثر أو من المتوقع أن تؤثر على قدرة المدقق على اتخاذ قرارات مراجعة عادلة وغير متحيزة.

ويتضح لي أن مواجهة الضغوط التي تؤثر على استقلالية المدقق الخارجي تعتمد على نزاهة كل من المدقق ومكتب التدقيق من خلال فحص خطط الإدارة للارتباط بالمدقق الخارجي لتنفيذ خدمات التدقيق مع التأكيد أنها لا تؤثر على استقلالية المدقق الخارجي، وفحص نقاط الخلاف بين المدقق الخارجي وإدارة الشركة محل المراجعة مع الحفاظ على استقلالية المدقق الخارجي، كما يعتبر التغيير الإلزامي للمراجع من العوامل الهامة التي تدعم استقلالية المدقق الخارجي.

التهديدات التي تواجه استقلال المدقق الخارجي:

استقلال المراجع هي واحدة من أهم القضايا في الممارسات المحاسبية اليوم، إذ أن استقلال المراجع يزيد من فاعلية عملية المراجعة من خلال توفير ضمان أن المراجع سوف يقوم بتخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق بشكل موضوعي، كما أن أداء عملية المراجعة بجودة عالية يعزز موثوقية التقارير المالية من قبل المستثمرين والمستخدمين الآخرين. (Myring & Bloom, 2003,p2)

كما تعتبر الاستقلالية من المبادئ الهامة لعمل المراجع من أجل إعطاء رأي فني محايد عن صدق القوائم المالية للشركة، وقد أدت التطورات الإقتصادية لزيادة حجم الشركات وبالتالي زيادة أهمية مهنة التدقيق وزيادة قلق الأطراف الخارجية حول مدى استقلالية المدقق الذي يدقق هذه القوائم، لذا يجب على المدقق أن يكون قادراً على التغلب على مثل هذة التهديدات التي تؤثر على استقلاليته ومنها: (المطارنة، 2006، ص85)

1. **العوامل المتعلقة بالبيئة الداخلية:** وتشمل طبيعة المهمة ونمط القيادة والإشراف ونظام الإتصال واتجاه العميل .
2. **العوامل المتعلقة بالبيئة الخارجية:** مثل وجود مصلحة مالية مباشرة أو غير مباشرة مع الشركة محل التدقيق نتيجة تقديم خدمات تدقيق أو خدمات استشارية أو محاسبية أو غيرها.

ويرى (Siegel, 2003) أن استقلالية المدقق تتعرض إلى التهديدات الآتية:

- الألفة(الثقة): وهو الخطر الناشئ نتيجة قيام علاقة بين المراجع والعميل نتيجة الزيارات المتكررة للمراجع.
- الدعاية والترويج: وهو الخطر الناشئ عند قيام مراجع الحسابات بأفعال دعائية ضد موقف العميل أو إعطاء رأي غير متحيز.

- المصلحة الذاتية للمدقق: وهي الخطر الناشئ نتيجة قيام المراجع بتدقيق أعمال له علاقة أو مصلحة سواء كانت هذه المصلحة مالية أو شخصية أو غير ذلك .
- الإكراه أو الترهيب: وهو الخطر الناشئ عند قيام المراجع بتدقيق حسابات العميل مجبراً.

دعم قانون (Sarbanses- Oxley) استقلال المراجع من خلال منع مكاتب المراجعة في الولايات المتحدة الأمريكية من أداء الخدمات التالية لنفس عميل المراجعة: (الأهدل، 2008، ص88)

- خدمات المحاسبة ومسك الدفاتر ونظم المعلومات المحاسبية.
- الخدمات التأمينية.
- أداء خدمات المراجعة الداخلية.

ففي دراسة (Elitzur, 1996) بعنوان "جودة التدقيق المخططة" توصلت الدراسة إلى أن تمتع المدقق الخارجي بالكفاية الفنية والاستقلال والحياد والموضوعية أثناء فحصه القوائم المالية يؤدي إلى تحقيق مستوى عالٍ من الجودة في عملية التدقيق الخارجي، كما تناولت دراسة (الجعافرة، 2008) بعنوان" مدى حرص مكاتب التدقيق على توفير متطلبات تحسين فاعلية التدقيق الخارجي للشركات الأردنية " العوامل المؤثرة في زيادة فاعلية التدقيق ومنها استقلالية المدقق، وأشارت إلى أن مكاتب التدقيق الصغيرة وكبيرة الحجم في الأردن تتوافر فيها عناصر استقلالية المدققين العاملين بها، ومن وجهه نظري أنا اتفق مع الباحثيين السابقين بضرورة أن يكون المراجع مستقل في أداء عمله حتى نحقق مستوى عال من الكفاءة والفاعلية في عملية التدقيق.

ويتضح لي أنه من الضروري أن تقوم مكاتب المراجعة بالتأكد من استقلاليه مراجعيها قبل البدء بعملية المراجعة لأي منشأة لأن الاستقلاليه للمراجع لها دور في إعطاء رأي محايد عن صدق وعدالة القوائم المالية وبالتالي زيادة كفاءة وفاعلية عملية المراجعة.

3.4.3. أتعاب المدقق الخارجي

تعرف أتعاب المدقق أو المراجع بأنها المبالغ والأجور أو الرسوم التي يتقاضاها المدقق نتيجة قيامه بعملية المراجعة لحسابات الشركة محل المراجعة ويتم الإتفاق بين المراجع والعميل على تحديد أتعابه وفقاً للزمن الذي يستغرقه القيام بمراجعة الحسابات ونوع الخدمة المطلوبة وعدد المدققين والمساعدين الذين يقومون بعملية التدقيق وأيضاً حجم المنشأة التي تخضع لها عملية التدقيق وحجم مكتب التدقيق وشهرته.(المطارنة، 2006، ص84)

هناك عدة أنواع وأشكال من أتعاب المدقق الخارجي

هناك عدة أشكال لأتعاب المراجع منها ما هو قانوني ومنها ما هو مخالف للقوانين ومبادئ التدقيق وهي كالآتي: (عبد الله، 2004، ص160)

1. **الأتعاب الشرطية:** وهي الأتعاب التي تحدد قيمتها بناءاً على نتائج لاحقه مثل الاتفاق مع العميل بأخذ نسبة معينة من أرباحه حوالي 10% أو غير ذلك وهذه الأتعاب مخالفة للقانون ولآداب وقواعد سلوك المهنة.
2. **الأتعاب المتغيرة:** ويتم تحديد هذه الأتعاب حسب المدة الزمنية التي سوف تستغرقها عملية المراجعة وهذا النوع لاخلاف عليه.
3. **الأتعاب الثابتة:** وهي المبالغ التي يتم تحديدها بين المدقق والعميل مسبقاً كمبلغ ثابت غير قابل للزيادة، لكن ينبغي على المراجع تحديد أتعابه بشكل يتناسق مع جهده والوقت المبذول لإنجاز عملية المراجعة وهذا مطابق للقوانين.

وأوصت دراسة (النوايسة، 2006) إلى ضرورة تحديد أتعاب التدقيق على أسس موضوعة والتزام مكاتب التدقيق فيها وضرورة أن يخصص جزء من أتعاب التدقيق لغايات التدريب والتعليم المستمر للمدققين لما لها من أثر على مستوى جودة التدقيق الخارجي، كما أظهرت نتائج دراسة (Elizur, 1996) والتي هدفت إلى اختبار العلاقة بين جودة التدقيق الخارجي مع كل من كفاءة المدقق الخارجي وأتعاب التدقيق والخسارة المتوقعة لفشل عملية التدقيق الخارجي وبينت أن أتعاب التدقيق الخارجي المرتفعة قد تحفز المدقق الخارجي لزيادة جودة التدقيق الخارجي.

وترى الباحثة ضرورة أن تكون هناك رقابة على أتعاب المدقق للحد من المنافسة غير المشروعة بين مكاتب التدقيق وكذلك الأتعاب المشروطة والتي من شأنها التأثير بدرجة كبيرة على استقلالية المراجع وبالتالي على جودة وفاعلية التدقيق الخارجي.

4.4.3. مؤهلات المدقق الخارجي

المراجع أو مدقق الحسابات هو الشخص الذي تتوفر فيه المؤهلات العلمية والعملية، والذي يتخذ من أعمال التدقيق مهنة يمارسها بعد الحصول على ترخيص، حيث أن معظم الدول نصت على توافر الكفاءة العلمية والعملية في نفس الوقت للمدقق وهو ما نصت عليه المجموعة الأولى (المعايير العامة أو الشخصية) من المعايير العامة للتدقيق.(الجعافرة، 2008)

وقد تم تحديد هذه المؤهلات من خلال المجموعة الأولى من المعايير العامة للتدقيق (GAAS Generally Accepted Auditing Standerds) الصادرة عن المجمع المحاسبين

الأمريكيين (The American Institute of Certified Public Accountants–AICPA) بواسطة مجلس معايير التدقيق (Audit Standerd Borad – ASB).

أولاً: التأهيل العلمي(الفني) لمدقق الحسابات: وهو أن يكون لمراجع الحسابات مؤهلاً جامعياً في المحاسبة والتدقيق وكذلك معرفة الجوانب المرتبطة بالعلوم الأخرى التي تمكنه من إبداء رأيه، ولكي يكون مؤهلا تأهيلاً علمياً عليه كحد أدنى أن يلم بما يلي:(جمعة، 2005)

- نظريات ومبادئ وتطبيقات علم المحاسبة، وكذلك أصول التدقيق وأساليبه المعاصره.
- محاسبة التكاليف والمحاسبة الإدارية .
- الأساليب الإحصائية وبحوث العمليات وأساليب الحاسوب وتطبيقاته في مجال المحاسبة والتدقيق.

ثانياً: التأهيل العملي (الخبرة المهنية) لمدقق الحسابات: تعد مهنة التدقيق كأي مهنة أخرى تحتاج إلى التدريب العملي لإتقان الممارسة، بمعنى على الشخص المدقق قضاء فترة من الزمن للتدريب العملي ومعرفة أصول المهنة وذلك لمواجهة أي مشكلات تواجهه ولذا يقصد بذلك أن يتمتع المدقق بالصفات التالية: (جمعة، 2005)و(المطارنة، 2006، ص81)

- الاستمرار في الإطلاع على الحالات التطبيقية وما يتم نشره من قبل الهيئات والجمعيات المحلية والدولية.
- أن يكون كتوماً ومحافظاً على أسرار العميل الذي يقوم بتدقيق أعماله ولا يفصح عن أي معلومات يطلع عليها .
- أن يكون عملياً ومواكباً لما هو جديد في تخصصه و في القوانين والتشريعات المحاسبية.
- أن يكون عمله في مجال اختصاصه ويقدم النصيحة عندما تطلب منه .
- أن لا يقبل أي عمل لأي عميل إلا بعد أن يتفهم طبيعة نشاط العميل .
- أن يكون صبوراً .
- أن يكون أمينا وواقعياً وأن يكون مستقلاً في رأيه ويقظاً وحاضر البديهة .

من خلال القراءة للقوانين والتشريعات السارية والمعمول بها في فلسطين وقانون مزاولة مهنة تدقيق الحسابات رقم (9) لسنة 2004 وترى الباحثة أن مؤهلات وخبرات المراجع الخارجي نالت اهتمام المشرع، حيث تم تحديد واضح للمؤهلات الواجب توافرها في المراجع كي يصبح مؤهلاً لتدقيق ومراجعة القوائم المالية.

وقد أثبتت دراسة (المقطري، 2011، ص430) عدم وجود اختلافات جوهرية بين آراء المدققين حول أهمية التخصص المهني للمدقق بالنسبة إلى عملية التدقيق، من خلال تحسين كفاءة مخاطر التدقيق وهو أحد المتغيرات التي تعكس جودة عملية التدقيق.

5.4.3. استمرارية المدقق الخارجي

يتم تعيين مراجع الحسابات من قبل الهيئة العامة للشركة(المساهمين) ويتم تحديد بدل أتعابه ويبقى مستمراً حتى الإنتهاء من أداء واجبه، إلا أن هناك عدة عوامل تعمل على تغيير مدقق الحسابات منها ما يرتبط مع المدقق نفسه (مكتب التدقيق) ومنها ما هو مرتبط بالشركة محل التدقيق وهي كالتالي:

- العوامل المرتبطة بالشركة: تغيير الإدارة أو رغبة الإدارة في الحصول على مدقق يتوافق مع سياساتها من أجل تحقيق أهدافها، في هذة الحالة على المراجع إبداء رأي سلبي أو متحفظ، فإذا رفض المراجع الامتثال إلى رغبات الإدارة تقوم بتغيره وهذا إجراء غير قانوني لأنه يؤدي في النهاية إلى الحصول على عملية مراجعة لا تعكس الوضع الحقيقي للشركة وتضعف من فاعلية وكفاءة التدقيق.
- العوامل المرتبطة بمكتب التدقيق: الرغبة في التعامل مع مكاتب تدقيق كبيرة وذات سمعة جيدة للحصول على فاعلية تدقيق عالية، وأيضاً عدم رضا الإدارة عن جودة التدقيق التي يقدمها المكتب، وضعف التأهيل العلمي والمهني للعاملين بمكاتب التدقيق فكلما زاد التأهيل العلمي والمهني زادت فاعلية التدقيق الخارجي والعكس صحيح وهذا ما يؤدي إلى تغيير مدققي الحسابات.

ويقصد بتغير مدقق الحسابات (الدوران الإلزامي للمراجع) هو أن تقوم المنشآت والشركات بتغيير مراجعيها بعد قضائه مدة زمنية معينة في العمل لديها وتختلف تلك المدة من قانون إلى آخر ومن بلد لآخر، ومن أجل ذلك أشار(Arel, Brody&Pany, 2005) في مقال لهم بعنوان" " Audit Firm Rotation and Audit Quality إلى أن هناك تساؤل يشغل واضعي الأنظمة والدوريات المعنية بالتجارة والأعمال حول ما إذا كان بقاء شركة المراجعة مع نفس العميل فترة طويلة يؤثر سلباً على جودة المراجعة.

أدى صدور قانون ساربينز أوكسلي(SOX) وما تمخض عنه من الدوران الإلزامي للمراجع الخارجي (MAR) كوسيلة لتعزيز استقلالية المراجع والحد من فشل عملية المراجعة إثر انهيار كبرى الشركات في العالم وذلك بسبب نقص جودة المراجعة، فهناك من أيد تغير مدقق

الحسابات لأن التناوب يمكن من معالجة الانخفاض المحتمل في استقلال المراجع والانخفاض في جودة التقارير نتيجة العلاقة الطويلة والوطيدة بين المراجع وعميل المراجعة بالإضافة إلى أن طول مدة عمل المراجع مع عمليه يزيد من الألفة وبالتالي احتمال التواطؤ معه.(Myers, Myers&Omar, 2003, p779)، كما أثبتت دراسة (حمدان، 2012، ص295) أن الفترة الطويلة لعمل المدقق الخارجي في تدقيق ذات الشركة من شأنها تخفيض جودة التدقيق الخارجي.

كما تؤكد نتائج دراسة (Nashwa, 2004) حول العلاقة بين تغيير المدقق الخارجي وجودة عملية التدقيق واستنتجت وجود علاقة سلبية بين تغيير المدقق وجودة التدقيق الخارجي بمعنى مكوث المدقق لفترة طويلة في منشأة العميل يؤدي إلى تخفيض جودة التدقيق وهذا ما أكدته أيضاً دراسة (النوايسة، 2006) والتي أظهرت أن من أبرز العوامل المؤثرة على جودة التدقيق هي العوامل المرتبطة بفريق التدقيق.

كما يتفق المطارنه مع سابقيه بأن طول فترة عملية المراجعة تؤثر على استقلالية المراجع، وذلك كون المراجع يمكث فترة طويلة في منشأة العميل مما يؤدي إلى توطيد العلاقة الشخصية بينه وبين إدارة المنشأة مما يعني احتمالية أن يتغاضى عن بعض الأمور غير السليمة مما يؤثر على جودة المراجعة وموضوعية واستقلالية المراجع. (المطارنة، 2008، ص88)

كما أوصت International Financial Reporting Standards (IFRS) بتغيير شركة المراجعة دورياً كل خمس سنوات في المنظمات غير الربحية مبررة ذلك بأن تطبيق ذلك يتغلب على مشكلتين هما:

- أن تعاقدات المنظمات غير الربحية مع شركة المراجعة يخلق بينهما علاقات شخصية من شأنها تهديد استقلالية المراجع.
- أن التغيير الدوري يتيح الفرصة للمنظمة بأن يتم فحص نظام الرقابة الداخلي لديها من قبل أكثر من مراجع، وبالتالي احتمالية اكتشاف أخطاء قد يكون أغفلها المراجع السابق مما يمكن من تقويم نظام الرقابة الداخلي وتحسين أداء المنظمة.(Elmaleh, 2010)

وأشارت دراسة (Elizur,1996) إلى ضرورة التغيير الإلزامي لمدقق الحسابات، وأن تمتع المدقق الخارجي بالاستقلال والحياد والموضوعية يؤدي إلى تحقيق مستوى عال من الجودة في التدقيق، وأن زيادة أتعاب عمليات التدقيق تؤدي إلى زيادة جودة أداء تلك العمليات.

كما أشارت دراسة (Nashwa,2004) إلى أن هناك انتقادات موجهة إلى مهنة المراجعة مطالبة بضرورة التغيير الإلزامي للمراجعين نتيجة طول الفترة التعاقدية بين المراجعين وعملاء المراجعة والذي يؤدي إلى الفساد في حياديتهم واستقلاليتهم.

وهناك من عارض التغيير الإلزامي للمراجع حيث أن استمرارية العلاقة بين المدقق والعميل يدعم استقلاله لأن طول فترة العلاقة سيعمق المعرفة بأنشطة العميل مما يزيد من فعالية عملية المراجعة ويخفض من تكلفتها، لأن الإفراط في عملية استبدال المدققين سيزيد من تكلفة التدقيق مما ينعكس سلباً على مستوى جودة الخدمات المهنية، وتناولت دراسة (Siregar, 2012, p55) اختبار فرضية أن طول مدة العلاقة بين المدقق الخارجي وعميل المراجعة قد تفسد موضوعيته واستقلاله ومن نتائج ذلك تواطؤ المدقق الخارجي مع إدارة عميل المراجعة ربما ينشأ في المدى القصير وليس بالضرورة أن يكون بسبب طول مدة العلاقة التعاقدية بين المدقق وعميله، وأيضاً أن طول المدة تزيد من احتمال اكتشافه لأي مخالفة يقوم بها عميله.

وترى الباحثة ضرورة تحديد فترة زمنية لاستمرار المدقق بعمله إلا بوجود أسباب تتعلق بفاعلية وكفاءة التدقيق الخارجي .

5.3. العوامل المؤثرة على جودة عملية التدقيق

هناك العديد من العوامل التي تؤثر على جودة المراجعة منها: (جبران، 2010، ص19)

- العناية المهنية.
- الالتزام بالتشريعات القانونية النافذة.
- التدريب وتطوير المهارات.
- التخطيط لعملية المراجعة.
- مراعاة الأصول المحاسبية المتعارف عليها.

كما أن هناك عوامل أخرى تؤثر على جودة التدقيق وسعت كثير من الدراسات لتحديدها نذكر أهمها:

1. **حجم مكتب التدقيق:** أثبتت مجموعة من الدراسات وجود علاقة ما بين حجم مكتب التدقيق وجودة التدقيق حيث أن مكاتب التدقيق التي تسيطر على حصة أكبر في السوق تعتبر

أكثر جودة.(راضي، 2011، ص345) كما توصلت دراسة (الطويل، 2012، ص97) إلى أن من العوامل ذات التأثير الايجابي على جودة التدقيق كبر حجم مكتب التدقيق.

2. **السمعة أو الشهرة الحسنة لمكتب التدقيق:** توجد العديد من العوامل المكونة لسمعة المكتب منها فترة عمل المكتب المهنية وبينت دراسة وجود علاقة ايجابية بين سمعة المكتب الجيدة ومستوى جودة الأداء المهني للتدقيق حيث أن مكتب التدقيق ذو السمعة الجيدة يحرص على توظيف مدققين ذوي كفاءة وخبرة عالية ليحافظ على مكانته.(جبران، 2010، ص39)
3. **عدم وجود دعاوى قضائية مرفوعة على مكتب التدقيق:** لقد زادت عدد القضايا المرفوعة أمام المحاكم ضد مدققي الحسابات بسبب إهمالهم وتقصيرهم في أداء واجباتهم المهنية، حيث إن مهنة التدقيق ترتبط ارتباطاً وثيقاً بنوعبة الخدمات التي تقدمها للعملاء وكافة المستفيدين من خدمات التدقيق، لذا يجب على مدققي الحسابات الالتزام بتطبيق المعايير المهنية وقواعد السلوك المهني ومراعاة القوانين والأنظمة عند القيام بفحص القوائم المالية، حيث يمكن اعتبار عدد الدعاوى مقياس عكسي لجودة التدقيق.(راضي،2011، ص347)
4. **التزام مكتب التدقيق بالمعايير المهنية:** تتميز مهنة التدقيق بأنها تؤدى من قبل أشخاص مؤهلين ومدربين والسبيل للحفاظ على ذلك هو معايير التدقيق المتعارف عليها فهي تعتبر مستويات مهنية لضمان التزام المدقق ووفائه بمسؤولياته. (مازون، 2011، ص18)
5. **الخبرة المهنية لمكتب التدقيق:** تؤثر الصفات الشخصية لفريق التدقيق على جودة التدقيق بشكل أساسي ومن أهم هذه الصفات الخبرة المهنية لفريق التدقيق، كما اختلف الباحثون حول تعريف الخبرة فمنهم من عرف الخبرة بأنها الأداة الأفضل لمهمة محددة، وعرفها آخرون بأنها عبارة عن المدة الطويلة التي يقضيها الفرد في وظيفة محددة أو أداء مهمة محددة. (الأهدل، 2008، ص29) وأشارت دراسة (التوجري والنافعي، 2008، ص247) إلى أن الخبرة المهنية من أهم العوامل المؤثرة في جودة التدقيق.
6. **خبرة مكتب التدقيق في المجال المهني الذي ينتمي إليه العميل:** يسعى مدققوا الحسابات إلى فهم المجال المهني الذي ينتمي إليه العميل لما له من أثر على زيادة مقدرتهم على اكتشاف الأخطاء والتضليل في القوائم المالية، فالمدققين المتخصصين مهنياً يمكنهم التحكم في مخاطر أعمال العميل أكثر من غيرهم عن طريق دراسة وتحليل الجوانب الإدارية للعميل ونزاهة الإدارة والمنافسة في المجال المهني. (الحداد، 2008، ص129)

7. **تقديم مكتب التدقيق الخدمات الاستشارية لعميل التدقيق:** إن تقديم مكتب التدقيق الخدمات الاستشارية لعملائهم يؤثر سلباً على جودة التدقيق وذلك لأنه يؤدي إلى الاعتماد على عملائهم مادياً مما يضعف صلابتهم أمام إدارة المنشأة. (الطويل، 2012، ص51)

6.3. المخاطر الناجمة عن عدم تحقيق جودة التدقيق

هناك عدة مخاطر يمكن أن تنجم عن عدم تحقيق عملية المراجعة بمستوى عالٍ من الجودة وهي: (عوض، 2008، ص42)

أولاً: مخاطر يتحملها مكتب التدقيق وأهمها:

- فقد أو تدني سمعة المكتب لدى عملائه.
- خسارة في النصيب السوقي لمكاتب التدقيق.
- التكاليف الناجمة عن إقامة العملاء دعاوي قضائية تجاه المراجع ومطالبتهم بتعويضات.
- إهدار موارد مالية وبشرية في محاولة تدارك القصور وتصحيح الانحرافات.

ثانياً: مخاطر يتحملها المجتمع

- وهي التكاليف الإجتماعية للجودة وتتمثل في الخسائر التي يتعرض لها العملاء نتيجة اتخاذهم لقرارات اعتماداً على تقارير مراجعة متدنية الجودة.

ومما سبق يتبين أن جودة عملية المراجعة تؤدي إلى تحسين ربحية المكتب على المدى الطويل من خلال المحافظة على العملاء الجيدين وجذب عملاء جدد، فكلما انخفضت جودة المراجعة فإن ذلك يؤدي إلى فقد المراجع لعمله واحتمالية رفع دعوى قضائية ضده.

7.3. واقع مهنة تدقيق الحسابات في قطاع غزة

تعرف مهنة تدقيق الحسابات بأنها "مجموعة إجراءات يقوم بها شخص أو مجموعة أشخاص بغرض إبداء رأي مهني محايد بموضوع ما، بحيث تتوفر في الأشخاص الذين يقومون بهذه المهنة جميع ما تطلبه قواعد التدقيق المتعارف عليها والمتعلقة بشخص المدقق (القواعد العامة للتدقيق)، وأن تتم إجراءات التدقيق وفقاً لتلك القواعد (قواعد التدقيق المتعلقة بالعمل الميداني)، وأن يراعى في تقرير مدقق الحسابات ما جاء في قواعد التدقيق المتعارف عليها".

والمدقق من الناحية القانونية Auditor هو " الشخص الذي يحمل شهادة سارية المفعول لممارسة مهنتة أو عضوية في مكتب أو في شركة مؤهلة للقيام بدور المحاسبين القانونيين.(www.sqarra.wordpress.com/audit)

8.3. الجهات المنظمة لمهنة التدقيق في قطاع غزة

وتتمثل الجهات المنظمة لمهنة التدقيق في قطاع غزة بالجهات التالية:

1.8.3. مجلس مهنة تدقيق الحسابات:

وهو مجلس ذو شخصية اعتبارية مستقلة نشأ بموجب قانون رقم 9 لسنة 2004 لتنظيم مهنة تدقيق الحسابات في فلسطين ويتكون المجلس من رئيس وستة أعضاء على النحو التالي: (اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم مهنة التدقيق لعام 2004)

- وكيل وزارة المالية: رئيساً للمجلس.
- نائب رئيس هيئة الرقابة العامة: نائباً لرئيس المجلس.
- مراقب الشركات في وزارة الاقتصاد: عضواً في المجلس.
- مراقب البنوك في سلطة النقد: عضواً في المجلس.
- ممثلين عدد (2) عن جمعية مدققي الحسابات الفلسطينية.
- أكاديمي متخصص في المحاسبة يسميه وزير التربية والتعليم العالي.

ويتولى المجلس عدة مهام يقوم بها تشمل منح رخص مزاولة مهنة تدقيق الحسابات وفق أحكام قانون المزاولة رقم 9 لسنة 2004، وتوقيع الجزاءات التأديبية على المدققين المخالفين، وإجراء الامتحانات المطلوبة للترخيص وفقاً للائحة التنفيذية لقانون المزاولة.

2.8.3. جمعية مدققي الحسابات القانونيين الفلسطينية:

نشأت جمعية مدققي الحسابات القانونيين الفلسطينية في قطاع غزة بموجب قانون مزاولة تدقيق الحسابات الفلسطيني رقم 9 لسنة 2004، وهدفت الجمعية وفق المادة رقم (7) من نظامها الداخلي إلى ما يلي: (النظام الداخلي لجمعية مدققي الحسابات القانونيين الفلسطينية، 2004)

- تطوير مستوى الكفاءة العلمية والمهنية للأعضاء.
- تشجيع ورعاية البحث العلمي في المجالات المختلفة للمهنة.
- عقد الدورات التدريبية والمؤتمرات والندوات وورش العمل لرفع ورقي المهنة في فلسطين.

- التنسيق مع لجنة الترخيص بخصوص إعداد وعقد الامتحانات الخاصة بالمتقدمين للحصول على رخصة لمزاولة المهنة.
- التنسيق مع المؤسسات الخاصة والعامة من أجل تفعيل دور الجمعية وتحقيق أهدافها.
- دعم وتنفيذ كل ما يخدم المهنة ولم يتم ذكره في النظام الداخلي للجمعية.

وبشكل عام فإن أهداف الجمعية تقوم على رعاية مصالح أعضائها وتنمية روح التعاون بينهم ورفع مستواه العلمي والمهني، ويعتبر الانتساب إلى جمعية مدققي الحسابات القانونيين الفلسطينية إلزامياً لمن يرغب بمزاولة المهنة.

3.8.3. جمعية المحاسبين والمراجعين الفلسطينية:

هي جمعية مهنية فلسطينية ذات شخصية اعتبارية مستقلة وفق قانون الجمعيات الخيرية الفلسطينية رقم 1 لسنة 2000، تهتم بكل من مهنتي المحاسبة والتدقيق وتهدف وفق نظامها الداخلي إلى ما يلي: (www.paaa.ps)

- رفع مستوى المهنة ووضع القواعد السليمة لمزاولتها وفقاً للمعايير والأصول العلمية والعملية.
- رفع المستوى المهني للمحاسب والمدقق.
- إيجاد الحلول السليمة للمشاكل والموضوعات المهنية المختلفة.
- جمع كلمة المحاسبين والمراجعين والمحافظة على حقوقهم والدفاع عن مصالحهم المشروعة، وتوعية الجمهور بأهمية وفوائد التطبيق المحاسبي السليم.

ففي قطاع غزة تقوم مكاتب التدقيق بالعديد من الخدمات التي تقدمها لعملائها مثل مراجعة وتدقيق الحسابات وفقاً لقواعد ومعايير المراجعة المعتمدة ووضع الأنظمة المالية والمحاسبية وتقديم الخدمات الاستشارية وخدمات الضريبة وغير ذلك من الخدمات.

9.3. حقوق وضوابط عمل المدققين المزاولين في قطاع غزة

تتمثل حقوق وضوابط عمل المداقين العاملين في قطاع غزة حسب (اللائحة التنفيذية لقانون مزاولة المهنة، 2004) فيما يلي:

أولاً/ حقوق المدقق المزاول والتي تتمثل في الحقوق التالية:

1. يحق للمدقق تقديم المشورة والخبرة المهنية والقيام بأعمال التحكيم والتصفيات في المجالات المحاسبية والمالية والضريبية، بالإضافة إلى تدقيق حسابات الأفراد والشركات.

2. الإطلاع على جميع الدفاتر والسجلات والميزانيات الذي يقوم المدقق بتدقيق حساباتهم.
3. التأكد من أن السجلات والدفاتر التي يقوم بتدقيقها منظمة حسب الأصول وأن يشير إلى أية مخالفة يكتشفها ويطلب معالجتها.
4. الالتزام بقواعد التدقيق المعمول بها في فلسطين وأيضاً الالتزام بآداب وسلوكيات المهنة.
5. لايجوز لأي شركة تغيير المدقق خلال السنة المالية التي يقوم بتدقيق حساباتها إلا في حالات الوفاه أو صدور قرار بخصوص التأديب.

ثانياً/ ضوابط عمل المدقق المزاول والتي تتمثل بالآتي:

1. العمل موظفاً لدى الحكومة أو لدى أي من المؤسسات العامة أو البلديات أو لدى أية جهة خاصة أخرى من غير مزاولي المهنة.
2. احتراف التجارة أو الصناعة أو العمل في أية مهنة أخرى.
3. مزاولة مهنة تدقيق حسابات أية شركة يكون شريكاً فيها.
4. القيام بالدعاية لنفسه بأية وسيلة من وسائل الاعلان بطريقة مخلة بكرامة المهنة.
5. مضاربة أو منافسة أي مدقق آخر للحصول على العمل بصورة تسيئ إلى المهنة.
6. إفشاء المعلومات والأسرار التي أطلع عليها من خلال عمله مدققاً.
7. التوقيع على صحة بيانات وميزانيات لا تعكس الوضع المالي للمنشأة محل التدقيق وأيضاً تدوين بيانات كاذبة في أي تقرير أو حسابات قام بإعدادها في إطار مزوالته المهنة.

الفصل الرابع

الطريقة والإجراءات

1.4. منهجية الدراسة

2.4. مجتمع وعينة الدراسة

3.4. خطوات إعداد أداة الدراسة(الاستبانة)

4.4. صدق وثبات الاستبانة

5.4. التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة

6.4. المعالجات الإحصائية

يتناول هذا الفصل كافة الإجراءات المنهجية المتبعة في هذه الدراسة، لاسيما وأن المنهجية العلمية هي نسق من القواعد والإجراءات التي يعتمد عليها البحث العلمي، وهذا النسق مرن وغير مغلق، لذا فهو غير منزه عن الخطأ، إلا أنه يبقى أساسياً في تدوين المعلومات والبيانات التي يحتاجها أي باحث لإنجاز وتحقيق أهداف بحثه، كما أن المنهج العلمي يلزم الباحث بالدقة والموضوعية، ويضمن حياده النسبي الموضوعي بعيداً عن أهوائه وميوله الشخصي، وبالتالي يلزم الباحث بعدم إبداء رأيه الشخصي دون تعزيزه بآراء لها قيمتها العلمية، والتقيد بإخضاع أي رأي للنقد، فلا رأي فوق النقد والنقاش مهما كانت درجة الثقة فيه، إذ لا توجد حقيقة راسخة بذاتها.

وقد استعرضت الباحثة في هذا الفصل الإجراءات المنهجية للدراسة على عدة خطوات تمثلت في منهج (أسلوب) الدراسة، ومجتمع وعينة الدراسة، وخصائص عينة الدراسة، وأداة الدراسة، ومجالات الدراسة، وصدق وصلاحية أداة الدراسة وثباتها، وأساليب التحليل الاحصائي التي تم الاعتماد عليها في تحليل بيانات الدراسة.

1.4. منهجية الدراسة

نظراً لأن علم المراجعة من العلوم الإنسانية الاجتماعية سوف تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي باستطلاع أدب المراجعة بهدف التوصل إلى إطار مفاهيمي لكيفية تأثير دراسة وفهم استراتيجية العميل على كل من تقدير خطر المراجعة والاختيار بين أساليب الفحص البديلة، ثم يتم صياغة الفروض السابقة الذي يؤدي اختبارها إلى التوصل لنتائج عامة توضح مدى جدوى دراسة الاستراتيجية في تحسين دقة تقيم مخاطر المراجعة والاختيار بين الأساليب البديلة للفحص الأساسي، ولذلك تم استخدام المصادر التالية لجمع البيانات:

- **المصادر الأولية:** تم جمع البيانات من خلال البحث الميداني وذلك من خلال تصميم استبانة وتوزيعها على مدققي الحسابات وأصحاب وشركاء والعاملين بمكاتب المحاسبة والتدقيق.
- **المصادر الثانوية:** تم الاعتماد على الكتب، الدوريات، الأبحاث العلمية، المجلات المهنية المتخصصة، المقالات، الإنترنت والمواقع المتخصصة.

- منهجية تحليل البيانات:

تم تحليل البيانات بناءً على المنهج الوصفي التحليلي، كما تم استخدام الاختبارات الإحصائية اللازمة من خلال البرنامج الاحصائي (SPSS) كاختبار (T-TEST) وذلك لاختبار الفرضيات الموجودة بالبحث، واختبارمعامل بيرسون (Pearson Correlation Coefficient) واختبار كولمجروف سمرنوف بالإضافة إلى العديد من الاختبارات الإحصائية اللازمة.

2.4. مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من مدققي الحسابات، ومدراء التدقيق وأصحاب مكاتب وشركات التدقيق والعاملين فيها في قطاع غزة والمسجلة والمعتمدة لدى جمعية مدققي الحسابات القانونيين الفلسطينية.

أما بخصوص عينة الدراسة فتم توزيع الاستبيانات على معظم أفراد المجتمع الأصلي حيث تبلغ عدد مكاتب المراجعة الموجودة في قطاع غزة (63) مكتباً، وبلغ عدد العاملين المزاولين للمهنة في مكاتب المراجعة الموجودة في قطاع غزة (83) مدققاً، وبناءً عليه قامت الباحثة بزيارة معظم هذه المكاتب لاختيار عينة تجرى عليها الدراسة، حيث تم توزيع (100) استبانة حسب المدققين ومدراء التدقيق الذين تمكنت من مقابلتهم خلال فترة جمع البيانات وبعد الانتهاء من عملية جمع البيانات تم الحصول على (84) استبانة صالحة للدراسة والتحليل.

3.4. خطوات إعداد أداة الدراسة (الاستبانة)

تم إعداد استبانة لدراسة قياس خطر الأعمال باستخدام مدخل تحليل الاستراتيجية بغرض رفع كفاءة وفاعلية عملية المراجعة، وذلك من خلال مراجعة الدراسات السابقة والاستفادة منها في بناء الاستبانة ذات الصلة بالموضوع، ومن ثم أعدت الباحثة مسودة أولية للاستبانة من أجل تقييمها وذلك بعرضها على المشرفين، كما تم النقاش معهم حول ملائمة فقرات الاستبانة ومتغيراتها لقياس ما وضعت لقياسه وقدرتها على التعبير عن مضمون البحث، بعد مراجعة المشرفين للاستبانة تم إعادة ترتيب محاور الاستبانة وإعادة صياغة بعض الفقرات وفق التعديلات التي أبداها المشرفون.

بعد ذلك تم تصميم الاستبانة في صورتها الأولية وعرضها على عدد من المحكمين من ذوي الخبرة من أساتذة ومختصين، والملحق رقم (2) يبين أسماء أعضاء لجنة التحكيم، وفي ضوء آراء المحكمين تم تعديل بعض فقرات الاستبانة من حيث الحذف أو الإضافة أو التعديل، لتستقر الاستبانة في صورتها النهائية كما هي في ملحق رقم (1)، وتكونت محتويات أداة الدراسة

(الاستبانة) من قسمين رئيسيين، يتمثل **القسم الأول:** بالمتغيرات الشخصية لأفراد عينة الدراسة والمتمثلة في (الجنس، العمر، عدد سنوات الخبرة، المؤهل العلمي، المسمى الوظيفي، التخصص العلمي، الشهادات المهنية)، **القسم الثاني:** يعبر عن المحاور المستقلة والمتغير التابع، ويشمل هذا القسم (76) فقرة موزعة على تلك المحاور، والجدول رقم (1.4) أدناه يوضح ذ

جدول رقم (1.4)

يوضح توزيع فقرات أداة الدراسة على المحاور المكونة لها

المحور	عدد الفقرات
تحليل استراتيجية العميل	14
خطر التشويه الجوهري للقوائم المالية	13
الخطر الحتمي أثناء القيام بعملية مراجعة الحسابات	9
خطر تقييم المراجع لبيئة الرقابة الداخلية	12
خطر اختبارات المراجعة	12
كفاءة وفعالية عملية المراجعة (المتغير التابع)	16
مجموع الفقرات	**76**

تصحيح أداة الدراسة (الاستبانة):

تم استخدام تدريج خماسي وفق مقياس ليكرت (Likert Scale) لتصحيح أداة الدراسة، بحيث تعرض فقرات الاستبانة على أفراد عينة الدراسة ومقابل كل فقرة خمس إجابات تحدد مستوى موافقتهم عليها وتُعطى فيه الإجابات أوزان رقمية تمثل درجة الاجابة على الفقرة، كما هو موضح بالجدول رقم (2.4).

جدول رقم(2.4)

تصحيح أداة الدراسة وفق مقياس ليكرت الخماسي

الإجابة	اوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1

حيث يتضح من الجدول رقم (4.2) أعلاه بأن الفقرة التي يتم الموافقة عليها بشدة تأخذ الدرجة (5)، والفقرة التي يتم الموافقة عليها تأخذ الدرجة (4)، أما الفقرة التي تكون نتيجة الإجابة عليها محايد تأخذ الدرجة (3)، في حين أن الفقرة التي تكون الإجابة عليها لا أوافق تأخذ الدرجة (2)،

وكذلك الفقرة التي يجاب عليها لا أوافق بشدة تأخذ الدرجة (1)، ولتحديد مستوى الموافقة على كل فقرة من الفقرات وكل محور من المحاور ضمن أداة الدراسة، تم الاعتماد على قيمة الوسط الحسابي وقيمة الوزن النسبي والجدول رقم (3.4) أدناه يوضح مستويات الموافقة استناداً لخمس مستويات (منخفض جداً، منخفض، متوسط، مرتفع، مرتفع جداً)

جدول رقم (3.4)

مستويات الموافقة على فقرات ومحاور الدراسة

مستوى الموافقة	منخفض جداً	منخفض	متوسط	مرتفع	مرتفع جداً
الوسط الحسابي	أقل من 1.80	1.80 إلى 2.59	2.60 إلى 3.39	3.40 إلى 4.19	أكبر من 4.20
الوزن النسبي	أقل من 36%	36% إلى 51.9%	52% إلى 67.9%	68% إلى 83.9%	أكبر من 84%

وهذا يعطي دلالة واضحة على أن المتوسطات التي تقل عن (1.80) تدل على وجود درجة منخفضة جداً من الموافقة على الفقرة أو المحور بمعنى وجود درجة مرتفعة جداً من عدم الموافقة، أما المتوسطات التي تتراوح بين (1.80–2.59) فهي تدل على وجود درجة منخفضة من الموافقة بمعنى درجة مرتفعة من عدم الموافقة على الفقرات أو المحور، بينما المتوسطات التي تتراوح بين (2.60–3.39) فهي تدل على وجود درجة متوسطة من الموافقة أو وجود درجة حيادية تجاه الفقرة أو المحور المقصود، كما أن المتوسطات التي تتراوح بين (3.40–4.19) تدل على وجود درجة مرتفعة من الموافقة، في حين أن المتوسطات التي تساوي وتزيد عن (4.20) تدل على وجود درجة مرتفعة جداً من الموافقة، وهذا التقسيم تم تحديده وفق مقياس ليكرت الخماسي الذي تم اعتماده في تصحيح أداة الدراسة.

4.4. صدق وثبات أداة الدراسة (الاستبانة)

أ. صدق الاستبانة:

1. الصدق المرتبط بالمحتوى (الصدق الظاهري):

يستخدم أسلوب الصدق الظاهري بهدف التأكد من مدى صلاحية الاستبانة وملاءمتها لأغراض البحث، ويتم ذلك من خلال عرض أداة الدراسة على مجموعة من المحكمين ذوي الخبرة والمختصين بالموضوع قيد البحث، ويطلب منهم إبداء الرأي فيما يتعلق بمدى صدق وصلاحية كل فقرة من فقرات الاستبانة ومدى وملاءمتها لقياس ما وضعت لقياسه ووصف الموضوع الذي أعدت من أجل البحث فيه، كما يطلب منهم إبداء وجهة النظر فيما تحتويه أداة الدراسة وإدخال التعديلات اللازمة والتي يرونها مناسبة من وجهة نظرهم، وبناءً عليه عرضت الاستبانة على عدد من المحكمين، حيث قدم السادة المحكمين العديد من التعديلات على أداة الدراسة وقامت الباحثة بالأخذ بهذه التعديلات وأعادت صياغة الاستبانة في ضوء الملاحظات التي قدمها المحكمين حتى أخذت الاستبانة شكلها النهائي.

2. صدق الأبعاد الفرعية:

يتم التأكد من صدق الاستبانة باستخدام طريقة صدق الأبعاد الفرعية، ويتم ذلك من خلال حساب معامل الارتباط بين الدرجة الكلية للاستبانة والأبعاد والمجالات الفرعية المكونة لها، حيث تشير النتائج الموضحة بالجدول رقم (4.4) أن معاملات الارتباط على مستوى المحاور المستقلة تراوحت بين (0.615) وذلك لمحور "**الخطر الحتمي أثناء القيام بعملية مراجعة الحسابات**"، و (0.885) وذلك لمحور "**خطر اختبارات المراجعة**".

وعلى مستوى المحاور بلغ معامل ارتباط المحاور المستقلة ككل بالدرجة الكلية للاستبانة (0.991)، بينما بلغ معامل ارتباط المتغير التابع "**كفاءة وفعالية عملية المراجعة**" بالدرجة الكلية للاستبانة (0.896)، وكانت جميع معاملات الارتباط (الصدق) ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 ويشير ذلك لوجود درجة جيدة من صدق الأبعاد الفرعية والمحاور الرئيسية للبيانات التي تم جمعها من أفراد عينة الدراسة.

جدول رقم (4.4)

معاملات الارتباط (الصدق) بين الدرجة الكلية للاستبانة والمحاور

المحور	عدد الفقرات	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
تحليل استراتيجية العميل	14	**0.878***	**0.000**
خطر التشويه الجوهري للقوائم المالية	13	**0.736***	**0.000**
الخطر الحتمي أثناء القيام بعملية مراجعة الحسابات	9	**0.615***	**0.000**
خطر تقييم المراجع لبيئة الرقابة الداخلية	12	**0.873***	**0.000**
خطر اختبارات المراجعة	12	**0.885***	**0.000**
المحاور المستقلة ككل	60	**0.991***	**0.000**
كفاءة وفعالية عملية المراجعة (المتغير التابع)	16	**0.896***	**0.000**

*دالة إحصائية عند مستوى 0.05.

3. صدق الاتساق الداخلي:

يقصد بالاتساق الداخلي مدى اتساق كل فقرة من فقرات الاستبانة مع البعد أو المجال الذي تنتمي إليه هذه الفقرة، ويتم التحقق من وجود صدق الاتساق الداخلي من خلال حساب معاملات الارتباط بين درجة كل فقرة والدرجة الكلية للبعد أو المجال الذي تنتمي إليه، وذلك بهدف التحقق من مدى صدق الاستبانة ككل، وفيما يلي عرض لنتائج التحقق من صدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة حسب الأبعاد والمجالات التي تتكون منها.

جدول رقم (5.4)

معاملات صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الأول

رقم	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	يعمل المراجعون على التقليل من خطر وجود الأخطاء في القوائم المالية للعميل	*0.679	0.000
2	يحصل المراجع على الدعم الكافي من إدارة المكتب للقيام بأعماله على أكمل وجه	*0.639	0.000
3	يتفهم المراجعين مشكلات العملاء	*0.684	0.000
4	يهتم المراجعون بحل مشكلات العملاء بطرق سليمة	*0.672	0.000
5	يحرص المراجعون على توفير الاهتمام الشخصي للعميل	0.348	0.055
6	يحرص المراجعون على التعرف على حاجات العملاء ومطالبهم بشكل مستمر	*0.660	0.000
7	يحرص المراجعون على إبداء أراء فنية محايدة وعادلة في القوائم المالية	*0.670	0.000
8	تحرص مكاتب المراجعة على استمرارية التواصل مع العملاء	*0.644	0.000
9	تحرص مكاتب المراجعة على الوفاء بالوعود التي تعطيها للعملاء في الوقت المحدد	*0.588	0.000
10	تفي تقارير مكاتب المراجعة المالية بمتطلبات العملاء.	*0.584	0.001
11	يعمل المراجعون على معرفة السلوكيات غير الأخلاقية من قبل الإدارة أو العاملين	*0.449	0.011
12	يساعد المراجعون في الكشف عن المخاطر الاستراتيجية الداخلية والخارجية للعميل.	*0.532	0.002
13	يركز المراجعون على المخاطر الأكثر أهمية للعميل والتي لها علاقة بالقوائم المالية.	*0.718	0.000
14	توجيه العميل لكيفية التعامل مع مخاطر الأعمال الداخلية والخارجية مما يؤدي لتحسين أداء العميل.	*0.592	0.000

*دالة إحصائية عند مستوى 0.05.

يتضح من خلال الجدول (5.4) أن معاملات صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الأول "**تحليل استراتيجية العميل**"، جميعها ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 ما عدا الفقرة الخامسة لذا سيتم حذفها من التحليل، حيث تراوحت قيم معاملات صدق الاتساق لفقرات المحور بين (0.449) للفقرة الحادية عشر التي تنص على "**يعمل المراجعون على معرفة السلوكيات غير الأخلاقية من قبل الإدارة أو العاملين**" و (0.718) للفقرة الثالثة عشر التي تنص على "**يركز المراجعون على المخاطر الأكثر أهمية للعميل والتي لها علاقة بالقوائم المالية**".

جدول رقم (6.4)

معاملات صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الثاني

رقم	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	يطلب المراجعون الحصول على إقرارات كتابية من الإدارة بعدم وجود تلاعب في البيانات المالية.	*0.433	0.015
2	يقوم المراجعون بتنفيذ عملية المراجعة أخذين بعين الاعتبار احتمال وجود تلاعب في البيانات المالية.	*0.377	0.040
3	يقوم المراجعون بالإجراءات اللازمة للحصول على المعلومات اللازمة لتحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية.	*0.553	0.001
4	يقوم المراجعون بإشعار الجهات المسؤولة عن وجود أي خلل في نظام الرقابة الداخلية.	*0.656	0.000
5	يقوم المراجعون بإجراء مقابلات دورية مع الموظفين الذين لديهم اهتمام في مجالات توجد فيها مخاطر التحريف المادي والتلاعب في البيانات المالية.	*0.474	0.007
6	يقوم المراجعون بإجراء تدقيق لتحليل حسابات افتتاحية مختارة في الميزانية العمومية لبيانات مالية دققت سابقاً.	*0.520	0.003
7	يلتزم المراجعون بمراجعة التقديرات المحاسبية لتحديد الانحرافات التي تؤدي إلى أخطاء جوهرية.	*0.805	0.000
8	يقوم المراجعون بتوثيق أي أعمال للتلاعب والاحتيال يتم الكشف عنها خلال عملية المراجعة.	*0.593	0.000
9	في حال وجود تلاعب أو أخطاء جوهرية في البيانات المالية وامتناع الإدارة عن تصويب الخطأ يقوم المراجعون باتخاذ الموقف المناسب في تقريره الصادر عن البيانات المالية.	*0.735	0.000
10	خلال عملية المراجعة يحرص المراجعون على حضور عملية الجرد الفعلي للمخزون والتحقق من الطريقة المتبعة في التقييم.	*0.739	0.000
11	تؤثر طبيعة عمليات المنشأة محل التدقيق على المخاطر الملازمة	*0.396	0.030
12	تؤثر دقة ووضوح المعلومات الناتجة من النظام المحاسبي على القوائم المالية	*0.480	0.006
13	تؤثر حجم المنشأة في خطر التشويه الجوهري للقوائم المالية	0.306	0.094

*دالة إحصائية عند مستوى 0.05.

يتضح من خلال الجدول (6.4) أن معاملات صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الثاني "**خطر التشويه الجوهري للقوائم المالية**"، جميعها ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 ما عدا الفقرة الثالثة عشر لذا سيتم حذفها من التحليل، حيث تراوحت قيم معاملات صدق الاتساق لفقرات المحور بين (0.377) للفقرة الثانية التي تنص على "**يقوم المراجعون بتنفيذ عملية المراجعة آخذين بعين الاعتبار احتمال وجود تلاعب في البيانات المالية**" و(0.805) للفقرة السابعة التي تنص على "**يلتزم المراجعون بمراجعة التقديرات المحاسبية لتحديد الانحرافات التي تؤدي إلى أخطاء جوهرية**". جدول رقم (7.4)

معاملات صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الثالث

رقم	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	توجد إمكانية لتعرض الحسابات أو العمليات المحاسبية لأخطاء جوهرية	*0.625	0.000
2	يوجد ضعف في الرقابة الداخلية على عمليات المراجعة	*0.391	0.033
3	تتعرض المعاملات المالية التي يقدمها مراجع الحسابات إلى أخطاء مادية	*0.613	0.000
4	تحرص المنشأة على تلافي أية أخطاء مادية في القوائم المالية	*0.426	0.017
5	يوجد ضعف في قدرة المراجعين على اكتشاف الأخطاء المادية	*0.503	0.004
6	إمكانية حدوث منازعات قضائية بعيدة المدى	*0.593	0.000
7	يتم استخدام أنظمة المعلومات المحاسبية الالكترونية	*0.535	0.002
8	معرفة البنود والحسابات التي تمثل خطراً بطبيعتها	*0.536	0.002
9	تسهيل مراجعة تقديرات الإدارة	*0.404	0.024

*دالة إحصائية عند مستوى 0.05.

يتضح من خلال الجدول (7.4) أن معاملات صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الثالث "**الخطر الحتمي أثناء القيام بعملية مراجعة الحسابات**"، جميعها ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05، حيث تراوحت قيم معاملات صدق الاتساق لفقرات المحور بين (0.391) للفقرة الثانية التي تنص على "**يوجد ضعف في الرقابة الداخلية على عمليات المراجعة**" و(0.625) للفقرة الأولى التي تنص على "**توجد إمكانية لتعرض الحسابات أو العمليات المحاسبية لأخطاء جوهرية**".

جدول رقم (8.4)

معاملات صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الرابع

رقم	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	**يوجد نظام محكم للرقابة الداخلية لدى الشركات المالية**	***0.535**	**0.002**
2	**تتعاون مجالس الإدارة مع الإدارات التنفيذية في وضع نظام الرقابة الداخلية**	***0.712**	**0.000**
3	**يتولى تنفيذ نظام الرقابة الداخلية إدارة المراجعة الداخلية**	***0.705**	**0.000**
4	**يوجد في أنظمة الرقابة الداخلية إجراءات للتأكد من القيام بعملية المراجعة**	***0.579**	**0.001**
5	**تقوم إدارة المراجعة الداخلية بمناقشة نظام الرقابة الداخلية مع المدقق الخارجي.**	***0.658**	**0.000**
6	**يتم فحص الإجراءات من قبل المراجع الداخلي للتأكد من مطابقتها للسياسات والخطط والنظم والقوانين واللوائح**	***0.703**	**0.000**
7	**يوجد بيئة رقابية داخلية تضمن مراجعة العمليات المالية**	***0.643**	**0.000**
8	**توجد معايير واضحة لتقييم الرقابة الداخلية**	***0.835**	**0.000**
9	**تقوم لجان التدقيق بالتأكد من وجود المعايير الأخلاقية والتأكد من مدى الالتزام بها**	***0.669**	**0.000**
10	**تتم مراجعة الأهداف المكتوبة لمسؤوليات التدقيق الداخلي من قبل لجنة التدقيق**	***0.700**	**0.000**
11	**تساهم تحليل البيانات التي توفرها التقارير الدورية في تخفيض خطر الرقابة**	***0.586**	**0.001**
12	**تعمل المنشأة على ارتفاع فعالية إجراءات أنظمة الرقابة الداخلية**	***0.595**	**0.000**

*دالة إحصائية عند مستوى 0.05.

يتضح من خلال الجدول (8.4) أن معاملات صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الرابع "**خطر تقييم المراجع لبيئة الرقابة الداخلية**"، جميعها ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05، حيث تراوحت قيم معاملات صدق الاتساق لفقرات المحور بين (0.535) للفقرة الأولى التي تنص على "**يوجد نظام محكم للرقابة الداخلية لدى الشركات المالية**" و(0.835) للفقرة الثامنة التي تنص على "**توجد معايير واضحة لتقييم الرقابة الداخلية**".

جدول رقم (9.4)

معاملات صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الخامس

رقم	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	**يقوم المراجعون بإجراء اختبارات المراجعة التحليلية للكشوفات والحسابات التي يتم مراجعتها.**	***0.720**	**0.000**
2	**تستعمل اختبارات المراجعة التحليلية بشكل جيد في قطاع غزة للحصول على أدلة إثبات كافية للتأكد من صحة الأرصدة المالية.**	***0.603**	**0.000**
3	**تعمل الاختبارات التحليلية المطبقة في قطاع غزة على تحقيق جميع الأهداف الواردة في دليل التدقيق الدولي المتعلق بالمراجعة التحليلية.**	***0.630**	**0.000**
4	**يقوم المراجعون بإجراء مقارنات بين الفترات الزمنية المختلفة واستخدام النسب للربط بين المعلومات.**	***0.729**	**0.000**
5	**يقوم المراجعون بعملية المقارنة بين المعلومات المالية وغير المالية للتأكد من معقولية الأرصدة الواردة في القوائم المالية.**	***0.531**	**0.002**
6	**يقوم المراجعون بالاسترشاد بأدلة التدقيق ومعايير المحاسبة الدولية**	***0.694**	**0.000**
7	**يقوم المراجعون بمقارنة بيانات العميل الفعلية مع توقعات العميل**	***0.374**	**0.000**
8	**يستخدم المراجعون أسلوب المعاينة الإحصائية للتأكد من صحة القوائم المالية.**	***0.612**	**0.000**
9	**يقوم المراجعون باختبار ملائمة القيود المحاسبية في دفتر اليومية والأستاذ العام والتعديلات التي أجريت عند إعداد البيانات المالية.**	***0.572**	**0.001**
10	**يستعين المراجعون بخبراء متخصصين عند الضرورة.**	***0.833**	**0.000**
11	**يقوم المراجعون بمقارنة البيانات المالية محل المراجعة ببيانات الفترات السابقة**	***0.733**	**0.000**
12	**يقوم المراجعون بتحديد نطاق عملية التدقيق بدقة**	***0.753**	**0.000**

*دالة إحصائية عند مستوى 0.05.

يتضح من خلال الجدول (9.4) أن معاملات صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الخامس "**خطر اختبارات المراجعة**"، جميعها ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05، حيث تراوحت قيم معاملات صدق الاتساق لفقرات المحور بين (0.374) للفقرة السابعة التي تنص على "**يقوم المراجعون بمقارنة بيانات العميل الفعلية مع توقعات العميل**" و(0.833) للفقرة العاشرة التي تنص على "**يستعين المراجعون بخبراء متخصصين عند الضرورة**".

جدول رقم (10.4)

معاملات صدق الاتساق الداخلي لفقرات المتغير التابع

رقم	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	يتم استيفاء المراجعين لكافة إجراءات عملية المراجعة وتحقيق أهدافها.	*0.763	0.000
2	تفيد المعلومات التي تقدمها تقارير المراجعة متخذي القرارات في اتخاذ قرارتهم	*0.692	0.000
3	يشعر العملاء بالثقة بأعمال المراجعة المقدمة	*0.613	0.000
4	يتم استيفاء عملية المراجعة لكافة أهدافها	*0.726	0.000
5	تفي تقارير المراجعة بمتطلبات العميل والمعايير القانونية	*0.497	0.005
6	يتم تصميم وتنفيذ عملية المراجعة وفقاً للمعايير المهنية	*0.411	0.024
7	يتوفر ضمان للقيام بمهام المراجعة وعملياتها وفقاً لمعايير العمل المهني	*0.649	0.000
8	تحتفظ مكاتب المراجعة بسجلات وقيود دقيقة ومنظمة لأعماله	*0.600	0.001
9	تحرص مكاتب المراجعة على إدامة التواصل مع العملاء	*0.432	0.017
10	تتم عمليات المراجعة بعيداً عن أي تأثيرات جانبية	*0.528	0.003
11	تلتزم مكاتب المراجعة بتقديم تقرير المراجعة وفقاً للمبادئ المتعارف عليها	*0.538	0.002
12	تعمل مكاتب المراجعة على تطوير قدرات ومهارات المراجعين	*0.651	0.000
13	تستخدم مكاتب المراجعة التقنيات التكنولوجية الحديثة في أداء مهامها	*0.725	0.000
14	يتمتع المدققون بدرجة عالية من المهنية والاحتراف عند القيام بعملية المراجعة	*0.674	0.000
15	يحصل المدققون على الدعم الكافي من الإدارة للقيام بأعمالهم	*0.641	0.000
16	تلتزم مكاتب المراجعة بأخلاقيات المهنة في عمليات المراجعة	*0.698	0.000

يتضح من خلال الجدول (10.4) أن معاملات صدق الاتساق الداخلي لفقرات المتغير التابع "**كفاءة وفعالية عملية المراجعة**"، جميعها ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05، حيث تراوحت قيم معاملات صدق الاتساق لفقرات المحور بين (0.411) للفقرة السادسة التي تنص على "**يتم تصميم وتنفيذ عملية المراجعة وفقاً للمعايير المهنية**" و(0.763) للفقرة الأولى التي تنص على "**يتم استيفاء المراجعين لكافة إجراءات عملية المراجعة وتحقيق أهدافها**".

ب. ثبات فقرات الاستبانة:

إنه لمن الضروري جداً استخدام مقاييس دقيقة وثابتة في مجال البحوث الميدانية التي تعتمد على الاستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات، لأن المقاييس الغير ثابتة لا تعطي صورة صادقة عن الوضع الراهن موضع الاهتمام أي أن نتائج المقاييس الغير ثابتة لا تساعد الباحث على الوقوف على حقيقة الظاهرة التي يدرسها مما يجعله عاجزاً عن اتخاذ أي قرار مناسب حيال النتائج التي توصل لها.

والثبات يختص بمدى الوثوق في البيانات التي نحصل عليها من خلال تطبيق أداة الدراسة على عينة البحث، بمعنى أن النتائج التي يتم الحصول عليها من خلال تحليل بيانات أداة الدراسة يجب ألا تتأثر بالعوامل التي تعود إلى أخطاء الصدفة فهو يعني دقة أداة الدراسة وبصورة مختصرة يمكن وصف الثبات بأنه ضمان الحصول على نفس النتائج تقريباً إذا أعيد تطبيق الأداة على نفس المجموعة من الأفراد، وهذا يعني قلة تأثير عوامل الصدفة والعشوائية على نتائج الأداة (أبو هاشم حسن، 2006، ص2).

ويقدم برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) العديد من طرق حساب ثبات أداة الدراسة، وفي هذه الدراسة اعتمدت الباحثة على الطرق التالية في حساب الثبات:

1. طريقة التجزئة النصفية Split- Half Coefficient:

يتم قياس الثبات في البيانات باستخدام طريقة التجزئة النصفية وذلك من خلال تجزئة الفقرات المراد قياس الثبات لها إلى نصفين، النصف الأول يضم الفقرات الفردية والنصف الثاني يضم الفقرات الزوجية، ومن ثم يتم حساب معامل الارتباط بين النصفين (أبو هاشم حسن، 2006، ص6)، ومن ثم يتم تعديله باستخدام معادلة سبيرمان بروان (Spearman–Brown) والمعادلة هي: معادلة الثبات = r2/ r+1 حيث r معامل الارتباط، والجدول رقم (11.4) أدناه يوضح نتيجة ذلك.

جدول رقم (11.4)

ثبات أداة الدراسة باستخدام طريقة التجزئة النصفية

المحور	عدد الفقرات	معامل الارتباط قبل التعديل	معامل الارتباط بعد التعديل
تحليل استراتيجية العميل	**13**	**0.761**	**0.865**
خطر التشويه الجوهري للقوائم المالية	**12**	**0.426**	**0.598**
الخطر الحتمي أثناء القيام بعملية مراجعة الحسابات	**9**	**0.461**	**0.633**
خطر تقييم المراجع لبيئة الرقابة الداخلية	**12**	**0.811**	**0.895**
خطر اختبارات المراجعة	**12**	**0.760**	**0.864**
المحاور المستقلة ككل	**58**	**0.900**	**0.948**
كفاءة وفعالية عملية المراجعة (المتغير التابع)	**16**	**0.759**	**0.863**
الاستبانة ككل	**74**	**0.923**	**0.960**

يلاحظ من خلال الجدول (11.4) أن معامل الارتباط المعدل باستخدام معادلة سبيرمان براون للتجزئة النصفية للمحاور المستقلة ككل بلغ (0.948)، حيث تراوحت معاملات الارتباط المعدلة للمحاور المستقلة بين (0.598) لمحور "**خطر التشويه الجوهري للقوائم المالية**"، و(0.895) لمحور "**خطر تقييم المراجع لبيئة الرقابة الداخلية**"، كما يلاحظ أن معامل ارتباط سبيرمان المعدل لفقرات المتغير التابع "**كفاءة وفعالية عملية المراجعة**" بلغ (0.863)، وبشكل عام نلاحظ أن معامل سبيرمان بروان المعدل للاستبانة ككل بلغ (0.960)، ونستنتج من خلال ذلك أن جميع معاملات الارتباط المعدلة مرتفعة مما يدلل على وجود درجة عالية من الثبات في البيانات التي تم الحصول عليها من أفراد عينة الدارسة.

2. طريقة ألفاكرونباخ Cronbach's Alpha:

تعتمد هذه الطريقة على الاتساق في إجابات الأفراد على فقرات المقياس، وعندما يكون المقياس متجانساً فإن كل فقرة فيه تقيس نفس العوامل العامة التي يقيسها المقياس، ويتم حساب معاملات الثبات بطريقة الاتساق الداخلي باستخدام طريقة ألفاكرونباخ (محمد حسن، 2011، ص516)، والجدول رقم (12.4) أدناه يوضح نتائج حساب معامل ألفاكرونباخ لقياس الثبات.

جدول رقم (12.4)

ثبات أداة الدراسة باستخدام طريقة ألفاكرونباخ

المحور	عدد الفقرات	معامل ألفاكرونباخ
تحليل استراتيجية العميل	**13**	**0.873**
خطر التشويه الجوهري للقوائم المالية	**12**	**0.831**
الخطر الحتمي أثناء القيام بعملية مراجعة الحسابات	**9**	**0.662**
خطر تقييم المراجع لبيئة الرقابة الداخلية	**12**	**0.890**
خطر اختبارات المراجعة	**12**	**0.876**
المحاور المستقلة ككل	**58**	**0.955**
كفاءة وفعالية عملية المراجعة (المتغير التابع)	**16**	**0.897**
الاستبانة ككل	**74**	**0.967**

يتضح من خلال الجدول السابق أن معاملات الثبات بطريقة ألفاكرونباخ كانت مرتفعة بشكل عام لجميع محاور الاستبانة، حيث نجد أن معاملات الثبات بطريقة ألفاكرونباخ تراوحت بين (0.662) للمحور الثالث "**الخطر الحتمي أثناء القيام بعملية مراجعة الحسابات**" و(0.890) للمحور الرابع "**خطر تقييم المراجع لبيئة الرقابة الداخلية**"، كما نجد أن معامل الثبات للمحاور المستقلة ككل بلغ (0.955)، كما بلغ معامل الثبات للمتغير التابع "**كفاءة وفعالية عملية المراجعة**" (0.897)، وبشكل عام نلاحظ أن معامل الثبات الكلي للاستبانة بطريقة ألفاكرونباخ بلغ (0.967)، وتشير جميع النتائج السابقة لوجود درجة مرتفعة من الثبات في البيانات التي تم جمعها من أفراد عينة الدراسة، وعليه يمكن الاعتماد عليها وتحليلها وتفسير نتائجها وتعميمها على مجتمع الدراسة.

5.4. التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة

يعتبر شرط التوزيع الطبيعي للبيانات من الشروط المهمة لاستخدام الاختبارات المعلمية (Parametric tests)، وللتحقق من هذا الشرط لمتغيرات الدراسة تم استخدام اختبار كولمجروف –سمرنوف (Kolmogorov–Smirnov)، وكانت النتائج تشير لأن جميع متغيرات الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي حيث مستوى دلالة الاختبار لجميع المتغيرات كان أعلى من 0.05 وبناءً على ذلك سيتم استخدام الاختبار المعلمي (One Sample t–test) لتحليل المحاور، والجدول رقم (13.4) أدناه يوضح ذلك.

جدول رقم (13.4)

اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة

المحور	قيمة الاختبار	مستوى الدلالة
تحليل استراتيجية العميل	**0.091**	**0.200**
خطر التشويه الجوهري للقوائم المالية	**0.110**	**0.200**
الخطر الحتمي أثناء القيام بعملية مراجعة الحسابات	**0.121**	**0.200**
خطر تقييم المراجع لبيئة الرقابة الداخلية	**0.140**	**0.129**
خطر اختبارات المراجعة	**0.104**	**0.200**
كفاءة وفعالية عملية المراجعة (المتغير التابع)	**0.109**	**0.200**
الاستبانة ككل	**0.107**	**0.200**

6.4. المعالجات الإحصائية

اعتمدت هذه الدراسة بشكل أساسي على استخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (Statistical Package for Social Sciences-SPSS V.22) في معالجة وتحليل البيانات التي تم الحصول عليها من خلال أداة الدراسة (الاستبانة)، وفيما يلي أهم الأساليب الإحصائية الوصفية والاستدلالية التي تم استخدامها في معالجة بيانات هذه الدراسة:

1. معامل ارتباط سبيرمان بروان (Spearman-Brown) لقياس الثبات بطريقة التجزئة النصفية.
2. معامل ألفاكرونباخ (Cronbach's Alpha) لقياس الثبات في البيانات.
3. الوسط الحسابي (Mean) وذلك لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض استجابات مفردات الدراسة على الفقرات والأبعاد والمجالات الرئيسة للاستبانة.
4. الانحراف المعياري (Standard Deviation): للتعرف على مدى انحراف استجابات مفردات الدراسة لكل فقرة من الفقرات عن وسطها الحسابي، إلى جانب المجالات الرئيسة، فكلما اقتربت قيمته من الصفر تركزت الاستجابات وانخفض تشتتها.

5. اختبار (One Sample T-test) لاختبار متوسطات الإجابات على فقرات وأبعاد ومجالات الاستبانة حول القيمة (3) التي تعبر عن الدرجة الحيادية.
6. معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation Coefficient) لقياس الصدق بطريقة صدق الاتساق الداخلي واختبار فرضيات الدراسة لقياس العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.
7. التكرارات والنسب (Frequencies & Percentages) لوصف البيانات الشخصية لأفراد عينة الدراسة.
8. اختبار كولمجروف سمرنوف (Kolmogorov-Smirnov) للتحقق من شرط التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة.

الفصل الخامس

نتائج الدراسة الميدانية وتفسيرها

- **المبحث الأول:**

أولاً: الوصف الإحصائي لعينة الدراسة

ثانياً: نتائج تحليل محاور الدراسة

ثالثاً: اختبار ومناقشة فرضيات الدراسة

- **المبحث الثاني:**

النتائج

التوصيات

المبحث الأول

الوصف الإحصائي لعينة الدراسة واختبار فرضيات الدراسة

أولاً: الوصف الإحصائي لعينة الدراسة

ثانياً: نتائج تحليل محاور الدراسة

ثالثاً: اختبار ومناقشة فرضيات الدراسة

في هذا الفصل نستعرض تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة وذلك من خلال الإجابة عن أسئلة الدراسة واستعراض أبرز نتائج الاستبانة والتي تم التوصل إليها من خلال الإجراءات الإحصائية التحليلية، كما تم وصف عينة الدراسة حسب البيانات الشخصية وكذلك تم إجراء المعالجات الإحصائية للبيانات المتجمعة من استبانة الدراسة والمتعلقة بفقرات ومحاور الدراسة، إذ تم استخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) للحصول على نتائج الدراسة التي تم عرضها وتحليلها في هذا الفصل.

أولاً: الوصف الإحصائي لعينة الدراسة:

1. توزيع عينة الدراسة حسب الجنس

جدول رقم (1.5) يوضح توزيع عينة الدراسة حسب الجنس، حيث نلاحظ أن أغلبية أفراد عينة الدراسة ذكور بنسبة (73.8%) بواقع (62) فرد، والنسبة المتبقية (26.2%) إناث بواقع (22) مفردة.

وتشير عينة الدراسة إلى أن الغالبية العظمى من الأفراد الذين يعملون في مكاتب التدقيق ذكور وهناك قلة في أعداد الإناث الذين يعملون في مجال مهنة تدقيق الحسابات.

جدول رقم (1.5)

وصف عينة الدراسة حسب الجنس

الجنس	العدد	النسبة %
ذكر	62	73.8
أنثى	22	26.2
المجموع	84	100.0

2. توزيع عينة الدراسة حسب العمر

جدول رقم (2.5) يوضح توزيع عينة الدراسة حسب العمر، حيث يتضح بأن (51.2%) من أفراد عينة الدراسة أعمارهم أقل من 30 سنة بواقع (43) فرد، (29.8%) تتراوح أعمارهم ما بين 30 إلى 40 سنة بواقع (25) فرد، (10.7%) من أفراد العينة أعمارهم 51 سنة فأكثر بواقع (9) أفراد، والنسبة الأقل (8.3%) والتي تمثل (7) أفراد أعمارهم تتراوح ما بين 41 إلى 50.

وتشير العينة أن معظم العاملين في مهنة تدقيق الحسابات هم من فئة الشباب المقبلين على مزاولة هذه المهنة.

جدول رقم (2.5)

وصف عينة الدراسة حسب العمر

العمر	العدد	النسبة %
أقل من 30 سنة	43	51.2
30 – 40 سنة	25	29.8
41 – 50 سنة	7	8.3
51 سنة فأكثر	9	10.7
المجموع	84	100.0

3. توزيع عينة الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة

يوضح جدول رقم (3.5) توزيع عينة الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة، حيث نلاحظ أن (48.8%) من أفراد عينة الدراسة سنوات خبرتهم أقل من 5 سنوات بواقع (41) فرد، (22.6%) تتراوح سنوات خبرتهم ما بين 5 إلى 13 سنة بواقع (19) فرد، (14.3%) من أفراد العينة تتراوح سنوات خبرتهم ما بين 14 إلى 20 سنة وكذلك لمن تزيد سنوات خبرتهم عن 20 سنة بواقع (12) فرد لكل فئة.

وتشير العينة إلى تدني مستوى الخبرة لدى مدققي الحسابات العاملين في مكاتب التدقيق حيث بلغت النسبة الأعلى (48.8%) ممن يحصلون على خبرة أقل من خمس سنوات وهذا يعني إمكانية التأثير على مستوى جودة التدقيق من خلال انخفاض التأهيل العملي (الخبرة المهنية) للمدقق.

جدول رقم (3.5)

وصف عينة الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة

عدد سنوات الخبرة	العدد	النسبة %
أقل من 5 سنوات	41	48.8
من 5 – 13 سنة	19	22.6
من 14 – 20 سنة	12	14.3
أكثر من 20 سنة	12	14.3
المجموع	84	100.0

4. توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

يوضح جدول رقم (4.5) توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي، حيث يتضح أن (73.8%) من أفراد عينة الدراسة يحملون درجة البكالوريوس بواقع (62) فرد وهم يمثلون الأغلبية العظمى، (17.9%) يحملون درجة الماجستير بواقع (15) فرد، (6%) من أفراد العينة يحملون درجة الدبلوم بواقع (5) أفراد، والنسبة الأقل (2.4%) والتي تمثل فردين يحملان درجة الدكتوراه.

يعتبر نسبة الأفراد الذين يحصلون على درجة البكالوريس هي النسبة الأعلى (73.8%) وهذا يشير إلى وجود التأهيل العلمي لدى المدققين وبالتالي زيادة كفاءة وفاعلية عملية المراجعة.

جدول رقم (4.5)

وصف عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة %
دبلوم	5	6.0
بكالوريوس	62	73.8
ماجستير	15	17.9
دكتوراه	2	2.4
المجموع	84	100.0

5. توزيع عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي

يوضح جدول رقم (5.5) توزيع عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي، حيث يتضح بأن معظم أفراد العينة مدققين حسابات بنسبة (51.2%) بواقع (43) فرد، (19) فرد هم مدراء تدقيق بنسبة (22.6%)، (20.2%) مساعدين مدقق بواقع (17) فرد، والنسبة الأقل (6%) والتي تمثل (5) أفراد وهم أصحاب مكاتب التدقيق.

من خلال ماسبق تبين أن معظم الذين يعملون في مكاتب التدقيق في قطاع غزة هم مدققي الحسابات أنفسهم(51.2%) وتليها مساعد المدقق(22.6%) مما يعمل على زيادة جودة التدقيق.

جدول رقم (5.5)

وصف عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي

المسمى الوظيفي	العدد	النسبة %
مدقق حسابات	43	51.2
مدير تدقيق	19	22.6
مساعد مدقق	17	20.2
صاحب مكتب التدقيق	5	6.0
المجموع	84	100.0

6. توزيع عينة الدراسة حسب التخصص العلمي

يوضح جدول رقم (6.5) توزيع عينة الدراسة حسب التخصص العلمي، حيث يتضح بأن الغالبية العظمى من أفراد العينة تخصصهم محاسبة بنسبة (96.4%) بواقع (81) فرد، (3.6%) تخصصهم إدارة أعمال بواقع (3) أفراد.

يعتبر زيادة التخصص العلمي (محاسبة) لمدققي الحسابات واضحة حيث بلغت النسبة الأعلى وتمثل (96.4%) من مجتمع الدراسة مما يشير إلى زيادة كفاءة وفاعلية عملية المراجعة، أما بالنسبة لتخصص إدارة الأعمال لايجوز منح المدقق ترخيص مزاولة المهنة حسب القانون 9 لسنة 2004.

جدول رقم (6.5)

وصف عينة الدراسة حسب التخصص العلمي

التخصص العلمي	العدد	النسبة %
محاسبة	81	96.4
إدارة أعمال	3	3.6
المجموع	84	100.0

7. توزيع عينة الدراسة حسب الشهادات المهنية

يوضح جدول رقم (7.5) توزيع عينة الدراسة حسب الشهادات المهنية، حيث يتضح أن (29.8%) من أفراد عينة الدراسة يحملون شهادة "ACPA العربية" بواقع (25) فرد، (1.2%) يحملون شهادة "CPAالأمريكية" بواقع (1) أفراد، (47.6%) لا يحملون أي شهادة مهنية بواقع (40) فرد، كما وبلغت نسبة حملة شهادات أخرى (21.4%) بواقع (18) فرد.

وترى الباحثة انخفاض نسبة المدققين الحاصلين على شهادات مهنية، حيث بلغت النسبة الأقل CPAالأمريكية.

جدول رقم (7.5)

وصف عينة الدراسة حسب الشهادات المهنية

الشهادات المهنية	العدد	النسبة %
CPA الأمريكية	1	1.2
ACPA العربية	25	29.8
لا يوجد	40	47.6
أخرى(PCPA)	18	21.4
المجموع	84	100.0

ثانياً: نتائج تحليل محاور الدراسة:

1. النتائج المتعلقة بالمحور الأول " تحليل استراتيجية العميل ":

فيما يلي عرض لأهم نتائج التحليل الإحصائي لفقرات المحور الأول " **تحليل استراتيجية العميل**"، حيث تم حساب الوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لكل فقرة من فقرات المحور ومن ثم حساب المتوسط العام والانحراف المعياري والوزن النسبي للدرجة الكلية للمحور، والجدول رقم (8.5) يوضح نتائج التحليل.

جدول رقم (8.5)

نتائج التحليل الإحصائي لفقرات محور (تحليل استراتيجية العميل)

الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب	درجة الموافقة
يعمل المراجعون على التقليل من خطر وجود الأخطاء في القوائم المالية للعميل	4.14	0.62	83%	1	مرتفعة
يحصل المراجع على الدعم الكافي من إدارة المكتب للقيام بأعماله على أكمل وجه	4.05	0.67	81%	2	مرتفعة
يتفهم المراجعين مشكلات العملاء	3.85	0.67	77%	8	مرتفعة
يهتم المراجعون بحل مشكلات العملاء بطرق سليمة	3.99	0.71	80%	5	مرتفعة
يحرص المراجعون على التعرف على حاجات العملاء ومطالبهم بشكل مستمر	3.93	0.75	79%	6	مرتفعة
يحرص المراجعون على إبداء أراء فنية محايدة وعادلة في القوائم المالية	4.01	0.78	80%	3	مرتفعة
تحرص مكاتب المراجعة على استمرارية التواصل مع العملاء	4.00	0.78	80%	4	مرتفعة
تحرص مكاتب المراجعة على الوفاء بالوعود التي تعطيها للعملاء في الوقت المحدد	3.99	0.78	80%	5	مرتفعة
تفي تقارير مكاتب المراجعة المالية بمتطلبات العملاء.	3.89	0.77	78%	7	مرتفعة
يعمل المراجعون على معرفة السلوكيات غير الأخلاقية من قبل الإدارة أو العاملين	3.55	0.92	71%	10	مرتفعة
يساعد المراجعون في الكشف عن المخاطر الاستراتيجية الداخلية والخارجية للعميل.	3.82	0.76	76%	9	مرتفعة
يركز المراجعون على المخاطر الأكثر أهمية للعميل والتي لها علاقة بالقوائم المالية.	4.05	0.81	81%	2	مرتفعة
توجيه العميل لكيفية التعامل مع مخاطر الأعمال الداخلية والخارجية مما يؤدي لتحسين أداء العميل.	4.05	0.74	81%	2	مرتفعة
الدرجة الكلية للمحور	3.95	0.42	79%	مرتفعة	

الأوزان النسبية في الجدول مقربة لأقرب عدد صحيح.

يتضح من خلال الجدول رقم (8.5) أن درجة الموافقة على جميع فقرات المحور "**مرتفعة**"، حيث تراوحت قيمة الوسط الحسابي لفقرات المحور بين (4.14 من 5) للفقرة التي تنص على " **يعمل المراجعون على التقليل من خطر وجود الأخطاء في القوائم المالية للعميل**" بوزن نسبي 83% والتي جاءت في المرتبة الأولى من حيث قيمة الوسط الحسابي، و(3.55 من 5) للفقرة التي تنص على "**يعمل المراجعون على معرفة السلوكيات غير الأخلاقية من قبل الإدارة أو العاملين**" بوزن نسبي 71% والتي جاءت في المرتبة الأخيرة من حيث قيمة الوسط الحسابي.

وبشكل عام يلاحظ أن الوسط الحسابي العام للمحور ككل قد بلغ (3.95 من 5) بانحراف معياري (0.42) ووزن نسبي 79% ويشير ذلك لوجود درجة مرتفعة من الموافقة على فقرات محور "**تحليل استراتيجية العميل**" من قبل أفراد عينة الدراسة.

وللتحقق من مساواة متوسطات الإجابة على المحور ككل للقيمة (3) التي تعبر عن الدرجة الحيادية، تم استخدام اختبار (One Sample T-Test)، والجدول رقم (5.9) يوضح نتيجة ذلك.

جدول رقم (9.5)

نتيجة اختبار (T) للتحقق من مساواة متوسط الإجابات على محور (تحليل استراتيجية العميل) للدرجة الحيادية 3

المحور الأول	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة اختبار t	مستوى الدلالة
تحليل استراتيجية العميل	3.95	0.42	*20.55	0.000

***معنوية عند مستوى 0.05**

ويلاحظ من خلال الجدول السابق أن قيمة اختبار(T) للتحقق من أن متوسط الإجابات يساوي القيمة (3) أم لا، كانت ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 حيث بلغ مستوى الدلالة المحسوب (0.000)، وكان متوسط الإجابات يزيد عن القيمة (3) بمقدار (0.95) درجة، ويشير ذلك لأن موقف أفراد عينة الدراسة تجاه محور "**تحليل استراتيجية العميل**" يتجه نحو الموقف الإيجابي، بمعنى هناك موافقة مرتفعة على هذا المحور.

2. النتائج المتعلقة بالمحور الثاني "خطر التشويه الجوهري للقوائم المالية":

فيما يلي عرض لأهم نتائج التحليل الإحصائي لفقرات المحور الثاني "**خطر التشويه الجوهري للقوائم المالية**"، حيث تم حساب الوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لكل فقرة من فقرات المحور ومن ثم حساب المتوسط العام والانحراف المعياري والوزن النسبي للدرجة الكلية للمحور، والجدول رقم (10.5) يوضح نتائج التحليل.

جدول رقم (10.5)

نتائج التحليل الإحصائي لفقرات محور (خطر التشويه الجوهري للقوائم المالية)

الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب	درجة الموافقة
يطلب المراجعون الحصول على إقرارات كتابية من الإدارة بعدم وجود تلاعب في البيانات المالية.	3.95	0.70	79%	3	مرتفعة
يقوم المراجعون بتنفيذ عملية المراجعة آخذين بعين الاعتبار احتمال وجود تلاعب في البيانات المالية.	3.92	0.72	78%	5	مرتفعة
يقوم المراجعون بالإجراءات اللازمة للحصول على المعلومات اللازمة لتحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية.	4.23	0.75	85%	1	مرتفعة جداً
يقوم المراجعون بإشعار الجهات المسؤولة عن وجود أي خلل في نظام الرقابة الداخلية.	4.08	0.76	82%	2	مرتفعة
يقوم المراجعون بإجراء مقابلات دورية مع الموظفين الذين لديهم اهتمام في مجالات توجد فيها مخاطر التحريف المادي والتلاعب في البيانات المالية.	3.71	0.82	74%	10	مرتفعة
يقوم المراجعون بإجراء تدقيق لتحليل حسابات افتتاحية مختارة في الميزانية العمومية لبيانات مالية دققت سابقاً.	3.79	0.75	76%	9	مرتفعة
يلتزم المراجعون بمراجعة التقديرات المحاسبية لتحديد الانحرافات التي تؤدي إلى أخطاء جوهرية.	3.82	0.81	76%	8	مرتفعة
يقوم المراجعون بتوثيق أي أعمال للتلاعب	3.89	0.94	78%	6	مرتفعة

والاحتيال يتم الكشف عنها خلال عملية المراجعة.					
في حال وجود تلاعب أو أخطاء جوهرية في البيانات المالية وامتناع الإدارة عن تصويب الخطأ يقوم المراجعون باتخاذ الموقف المناسب في تقريره الصادر عن البيانات المالية.	**3.93**	**0.88**	**79%**	**4**	**مرتفعة**
خلال عملية المراجعة يحرص المراجعون على حضور عملية الجرد الفعلي للمخزون والتحقق من الطريقة المتبعة في التقييم.	**3.89**	**0.84**	**78%**	**6**	**مرتفعة**
تؤثر طبيعة عمليات المنشأة محل التدقيق على المخاطر الملازمة	**3.93**	**0.75**	**79%**	**4**	**مرتفعة**
تؤثر دقة ووضوح المعلومات الناتجة من النظام المحاسبي على القوائم المالية	**3.87**	**0.71**	**77%**	**7**	**مرتفعة**
الدرجة الكلية للمحور	**3.92**	**0.43**	**78%**	**مرتفعة**	

الأوزان النسبية في الجدول مقربة لأقرب عدد صحيح.

يتضح من خلال الجدول رقم (10.5) أن درجة الموافقة على جميع فقرات المحور "**مرتفعة**" ما عدا الفقرة الثالثة "**مرتفعة جداً**"، حيث تراوحت قيمة الوسط الحسابي لفقرات المحور بين (4.23 من 5) للفقرة التي تنص على "**يقوم المراجعون بالإجراءات اللازمة للحصول على المعلومات اللازمة لتحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية**" بوزن نسبي 85% والتي جاءت في المرتبة الأولى من حيث قيمة الوسط الحسابي، و(3.71 من 5) للفقرة التي تنص على "**يقوم المراجعون بإجراء مقابلات دورية مع الموظفين الذين لديهم اهتمام في مجالات توجد فيها مخاطر التحريف المادي والتلاعب في البيانات المالية**" بوزن نسبي 74% والتي جاءت في المرتبة الأخيرة من حيث قيمة الوسط الحسابي.

وبشكل عام يلاحظ أن الوسط الحسابي العام للمحور ككل قد بلغ (3.92 من 5) بانحراف معياري (0.43) ووزن نسبي 78% ويشير ذلك لوجود درجة مرتفعة من الموافقة على فقرات محور "**خطر التشويه الجوهري للقوائم المالية**" من قبل أفراد عينة الدراسة.

وللتحقق من مساواة متوسطات الإجابة على المحور ككل للقيمة (3) التي تعبر عن الدرجة الحيادية، تم استخدام اختبار (One Sample T-Test)، والجدول رقم (11.5) يوضح نتيجة ذلك.

جدول رقم (11.5)

نتيجة اختبار (T) للتحقق من مساواة متوسط الإجابات على محور

(خطر التشويه الجوهري للقوائم المالية) للدرجة الحيادية 3

المحور الثاني	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة اختبار t	مستوى الدلالة
خطر التشويه الجوهري للقوائم المالية	**3.92**	**0.43**	***19.49**	**0.000**

***معنوية عند مستوى 0.05**

ويلاحظ من خلال الجدول السابق أن قيمة اختبار(T) للتحقق من أن متوسط الاجابات يساوي القيمة (3) أم لا، كانت ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 حيث بلغ مستوى الدلالة المحسوب (0.000)، وكان متوسط الإجابات يزيد عن القيمة (3) بمقدار (0.92) درجة، ويشير ذلك لأن موقف أفراد عينة الدراسة تجاه محور "**خطر التشويه الجوهري للقوائم المالية**" يتجه نحو الموقف الإيجابي، بمعنى هناك موافقة مرتفعة على هذا المحور.

3. النتائج المتعلقة بالمحور الثالث "الخطر الحتمي أثناء القيام بعملية مراجعة الحسابات":

فيما يلي عرض لأهم نتائج التحليل الإحصائي لفقرات المحور الثالث " **الخطر الحتمي أثناء القيام بعملية مراجعة الحسابات**"، حيث تم حساب الوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لكل فقرة من فقرات المحور ومن ثم حساب المتوسط العام والانحراف المعياري والوزن النسبي للدرجة الكلية للمحور، كما تم التحقق من مساواة متوسطات الإجابة على المحور للقيمة (3) التي تعبر عن الدرجة الحيادية باستخدام اختبار (One Sample T-Test)، والجدول رقم (12.5) يوضح نتائج التحليل.

جدول رقم (12.5)

نتائج التحليل الإحصائي لفقرات محور (الخطر الحتمي أثناء القيام بعملية مراجعة الحسابات)

الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب	درجة الموافقة
توجد إمكانية لتعرض الحسابات أو العمليات المحاسبية لأخطاء جوهرية	4.13	0.74	83%	1	مرتفعة
يوجد ضعف في الرقابة الداخلية على عمليات المراجعة	3.78	0.89	76%	6	مرتفعة
تتعرض المعاملات المالية التي يقدمها مراجع الحسابات إلى أخطاء مادية	3.63	0.85	73%	8	مرتفعة
تحرص المنشأة على تلافي أية أخطاء مادية في القوائم المالية	3.85	0.72	77%	3	مرتفعة
يوجد ضعف في قدرة المراجعين على اكتشاف الأخطاء المادية	3.39	0.97	68%	9	مرتفعة
إمكانية حدوث منازعات قضائية بعيدة المدى	3.81	0.80	76%	4	مرتفعة
يتم استخدام أنظمة المعلومات المحاسبية الالكترونية	3.69	0.92	74%	7	مرتفعة
معرفة البنود والحسابات التي تمثل خطراً بطبيعتها	3.92	0.73	78%	2	مرتفعة
تسهيل مراجعة تقديرات الإدارة	3.80	0.79	76%	5	مرتفعة
الدرجة الكلية للمحور	**3.78**	**0.43**	**76%**	**مرتفعة**	

الأوزان النسبية في الجدول مقربة لأقرب عدد صحيح.

يتضح من خلال الجدول رقم (12.5) أن درجة الموافقة على جميع فقرات المحور "**مرتفعة**"، حيث تراوحت قيمة الوسط الحسابي لفقرات المحور بين (4.13 من 5) للفقرة التي تنص على "**توجد إمكانية لتعرض الحسابات أو العمليات المحاسبية لأخطاء جوهرية**" بوزن نسبي 83% والتي جاءت في المرتبة الأولى من حيث قيمة الوسط الحسابي، و(3.39 من 5) للفقرة التي تنص على "**يوجد ضعف في قدرة المراجعين على اكتشاف الأخطاء المادية**" بوزن نسبي 68% والتي جاءت في المرتبة الأخيرة من حيث قيمة الوسط الحسابي.

وبشكل عام يلاحظ أن الوسط الحسابي العام للمحور ككل قد بلغ (3.78 من 5) بانحراف معياري (0.43) ووزن نسبي 76% ويشير ذلك لوجود درجة مرتفعة من الموافقة على فقرات محور "**الخطر الحتمي أثناء القيام بعملية مراجعة الحسابات**" من قبل أفراد عينة الدراسة.

وللتحقق من مساواة متوسطات الإجابة على المحور ككل للقيمة (3) التي تعبر عن الدرجة الحيادية، وذلك باستخدام اختبار (One Sample T-Test)، والجدول رقم (13.5) يوضح نتيجة ذلك.

جدول رقم (13.5)

نتيجة اختبار (T) للتحقق من مساواة متوسط الإجابات على محور

(الخطر الحتمي أثناء القيام بعملية مراجعة الحسابات) للدرجة الحيادية 3

المحور الثالث	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة اختبار t	مستوى الدلالة
الخطر الحتمي أثناء القيام بعملية مراجعة الحسابات	**3.78**	**0.43**	**16.70***	**0.000**

***معنوية عند مستوى 0.05**

ويلاحظ من خلال الجدول السابق أن قيمة اختبار(T) للتحقق من أن متوسط الاجابات يساوي القيمة (3) أم لا، كانت ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 حيث بلغ مستوى الدلالة المحسوب (0.000)، وكان متوسط الإجابات يزيد عن القيمة (3) بمقدار (0.78) درجة، ويشير ذلك لأن موقف أفراد عينة الدراسة تجاه محور "**الخطر الحتمي أثناء القيام بعملية مراجعة الحسابات**" يتجه نحو الموقف الإيجابي بمعنى هناك موافقة مرتفعة على هذا المحور.

4. النتائج المتعلقة بالمحور الرابع "خطر تقييم المراجع لبيئة الرقابة الداخلية":

فيما يلي عرض لأهم نتائج التحليل الإحصائي لفقرات المحور الرابع "**خطر تقييم المراجع لبيئة الرقابة الداخلية**"، حيث تم حساب الوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لكل فقرة من فقرات المحور ومن ثم حساب المتوسط العام والانحراف المعياري والوزن النسبي للدرجة الكلية للمحور، كما تم التحقق من مساواة متوسطات الإجابة على المحور للقيمة (3) التي تعبر عن الدرجة الحيادية باستخدام اختبار (One Sample T-Test)، والجدول رقم (14.5) يوضح نتائج التحليل.

جدول رقم (14.5)

نتائج التحليل الإحصائي لفقرات محور (خطر تقييم المراجع لبيئة الرقابة الداخلية)

الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب	درجة الموافقة
يوجد نظام محكم للرقابة الداخلية لدى الشركات المالية	3.80	0.86	76%	5	مرتفعة
تتعاون مجالس الإدارة مع الإدارات التنفيذية في وضع نظام الرقابة الداخلية	3.87	0.76	77%	3	مرتفعة
يتولى تنفيذ نظام الرقابة الداخلية إدارة المراجعة الداخلية	3.78	0.77	76%	7	مرتفعة
يوجد في أنظمة الرقابة الداخلية إجراءات للتأكد من القيام بعملية المراجعة	3.88	0.71	78%	2	مرتفعة
تقوم إدارة المراجعة الداخلية بمناقشة نظام الرقابة الداخلية مع المدقق الخارجي.	3.78	0.72	76%	7	مرتفعة
يتم فحص الإجراءات من قبل المراجع الداخلي للتأكد من مطابقتها للسياسات والخطط والنظم والقوانين واللوائح	3.88	0.72	78%	2	مرتفعة
يوجد بيئة رقابية داخلية تضمن مراجعة العمليات المالية	3.88	0.75	78%	2	مرتفعة
توجد معايير واضحة لتقييم الرقابة الداخلية	3.69	0.96	74%	9	مرتفعة
تقوم لجان التدقيق بالتأكد من وجود المعايير الأخلاقية والتأكد من مدى الالتزام بها	3.79	0.87	76%	6	مرتفعة
تتم مراجعة الأهداف المكتوبة لمسؤوليات التدقيق الداخلي من قبل لجنة التدقيق	3.75	0.79	75%	8	مرتفعة
تساهم تحليل البيانات التي توفرها التقارير الدورية في تخفيض خطر الرقابة	3.90	0.75	78%	1	مرتفعة
تعمل المنشأة على ارتفاع فعالية إجراءات أنظمة الرقابة الداخلية	3.81	0.80	76%	4	مرتفعة
الدرجة الكلية للمحور	3.82	0.47	76%	مرتفعة	

الأوزان النسبية في الجدول مقربة لأقرب عدد صحيح.

يتضح من خلال الجدول رقم (14.5) أن درجة الموافقة على جميع فقرات المحور "**مرتفعة**"، حيث تراوحت قيمة الوسط الحسابي لفقرات المحور بين (3.90 من 5) للفقرة التي تنص على "**تساهم تحليل البيانات التي توفرها التقارير الدورية في تخفيض خطر الرقابة**" بوزن نسبي 78% والتي جاءت في المرتبة الأولى من حيث قيمة الوسط الحسابي، و(3.69 من 5) للفقرة التي تنص على "**توجد معايير واضحة لتقييم الرقابة الداخلية**" بوزن نسبي 74% والتي جاءت في المرتبة الأخيرة من حيث قيمة الوسط الحسابي.

وبشكل عام يلاحظ أن الوسط الحسابي العام للمحور ككل قد بلغ (3.82 من 5) بانحراف معياري (0.47) ووزن نسبي 76% ويشير ذلك لوجود درجة مرتفعة من الموافقة على فقرات محور "**خطر تقييم المراجع لبيئة الرقابة الداخلية**" من قبل أفراد عينة الدراسة.

وللتحقق من مساواة متوسطات الإجابة على المحور ككل للقيمة (3) التي تعبر عن الدرجة الحيادية، وذلك باستخدام اختبار (One Sample T-Test)، والجدول رقم (15.5) يوضح نتيجة ذلك.

جدول رقم (15.5)

نتيجة اختبار (T) للتحقق من مساواة متوسط الإجابات على محور

(خطر تقييم المراجع لبيئة الرقابة الداخلية) للدرجة الحيادية 3

المحور الرابع	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة اختبار t	مستوى الدلالة
خطر تقييم المراجع لبيئة الرقابة الداخلية	**3.82**	**0.47**	**15.81***	**0.000**

***معنوية عند مستوى 0.05**

ويلاحظ من خلال الجدول السابق أن قيمة اختبار(T) للتحقق من أن متوسط الإجابات يساوي القيمة (3) أم لا، كانت ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 حيث بلغ مستوى الدلالة المحسوب (0.000)، وكان متوسط الإجابات يزيد عن القيمة (3) بمقدار (0.82) درجة، ويشير ذلك لأن موقف أفراد عينة الدراسة تجاه محور "**خطر تقييم المراجع لبيئة الرقابة الداخلية**" يتجه نحو الموقف الإيجابي، بمعنى هناك موافقة مرتفعة على هذا المحور.

5. النتائج المتعلقة بالمحور الخامس "خطر اختبارات المراجعة":

فيما يلي عرض لأهم نتائج التحليل الإحصائي لفقرات المحور الخامس "**خطر اختبارات المراجعة**"، حيث تم حساب الوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لكل فقرة من فقرات المحور ومن ثم حساب المتوسط العام والانحراف المعياري والوزن النسبي للدرجة الكلية للمحور والجدول رقم (16.5) يوضح نتائج التحليل.

جدول رقم (16.5)

نتائج التحليل الإحصائي لفقرات محور (خطر اختبارات المراجعة)

الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب	درجة الموافقة
يقوم المراجعون بإجراء اختبارات المراجعة التحليلية للكشوفات والحسابات التي يتم مراجعتها.	3.98	0.84	80%	2	مرتفعة
تستعمل اختبارات المراجعة التحليلية بشكل جيد في قطاع غزة للحصول على أدلة إثبات كافية للتأكد من صحة الأرصدة المالية.	3.62	0.85	72%	10	مرتفعة
تعمل الاختبارات التحليلية المطبقة في قطاع غزة على تحقيق جميع الأهداف الواردة في دليل التدقيق الدولي المتعلق بالمراجعة التحليلية.	3.50	0.90	70%	11	مرتفعة
يقوم المراجعون بإجراء مقارنات بين الفترات الزمنية المختلفة واستخدام النسب للربط بين المعلومات.	3.75	0.85	75%	8	مرتفعة
يقوم المراجعون بعملية المقارنة بين المعلومات المالية وغير المالية للتأكد من معقولية الأرصدة الواردة في القوائم المالية.	3.90	0.74	78%	3	مرتفعة
يقوم المراجعون بالاسترشاد بأدلة التدقيق ومعايير المحاسبة الدولية	3.82	0.84	76%	6	مرتفعة
يقوم المراجعون بمقارنة بيانات العميل الفعلية مع توقعات العميل	3.73	0.72	75%	9	مرتفعة
يستخدم المراجعون أسلوب المعاينة الإحصائية للتأكد من صحة القوائم المالية.	3.85	0.79	77%	5	مرتفعة

يقوم المراجعون باختبار ملائمة القيود المحاسبية في دفتر اليومية والأستاذ العام والتعديلات التي أجريت عند إعداد البيانات المالية.	3.88	0.73	78%	4	مرتفعة
يستعين المراجعون بخبراء متخصصين عند الضرورة.	3.76	0.93	75%	7	مرتفعة
يقوم المراجعون بمقارنة البيانات المالية محل المراجعة ببيانات الفترات السابقة	3.85	0.72	77%	5	مرتفعة
يقوم المراجعون بتحديد نطاق عملية التدقيق بدقة	3.99	0.72	80%	1	مرتفعة
الدرجة الكلية للمحور	3.80	0.46	76%	مرتفعة	

الأوزان النسبية في الجدول مقربة لأقرب عدد صحيح.

يتضح من خلال الجدول رقم (16.5) أن درجة الموافقة على جميع فقرات المحور "**مرتفعة**"، حيث تراوحت قيمة الوسط الحسابي لفقرات المحور بين (3.99 من 5) للفقرة التي تنص على "**يقوم المراجعون بتحديد نطاق عملية التدقيق بدقة**" بوزن نسبي 80% والتي جاءت في المرتبة الأولى من حيث قيمة الوسط الحسابي، و(3.50 من 5) للفقرة التي تنص على " **تعمل الاختبارات التحليلية المطبقة في قطاع غزة على تحقيق جميع الأهداف الواردة في دليل التدقيق الدولي المتعلق بالمراجعة التحليلية**" بوزن نسبي 70% والتي جاءت في المرتبة الأخيرة من حيث قيمة الوسط الحسابي.

وبشكل عام يلاحظ أن الوسط الحسابي العام للمحور ككل قد بلغ (3.80 من 5) بانحراف معياري (0.46) ووزن نسبي 76% ويشير ذلك لوجود درجة مرتفعة من الموافقة على فقرات محور "**خطر اختبارات المراجعة**" من قبل أفراد عينة الدراسة.

وللتحقق من مساواة متوسطات الإجابة على المحور ككل للقيمة (3) التي تعبر عن الدرجة الحيادية، وذلك باستخدام اختبار (One Sample T-Test)، والجدول رقم (17.5) يوضح نتيجة ذلك.

جدول رقم (17.5)

نتيجة اختبار (T) للتحقق من مساواة متوسط الإجابات على محور

(خطر اختبارات المراجعة) للدرجة الحيادية 3

المحور الخامس	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة اختبار t	مستوى الدلالة
خطر اختبارات المراجعة	**3.80**	**0.46**	***16.09**	**0.000**

***معنوية عند مستوى 0.05**

ويلاحظ من خلال الجدول السابق أن قيمة اختبار(T) للتحقق من أن متوسط الاجابات يساوي القيمة (3) أم لا، كانت ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 حيث بلغ مستوى الدلالة المحسوب (0.000)، وكان متوسط الإجابات يزيد عن القيمة (3) بمقدار (0.80) درجة، ويشير ذلك لأن موقف أفراد عينة الدراسة تجاه محور "**خطر اختبارات المراجعة**" يتجه نحو الموقف الإيجابي، بمعنى هناك موافقة مرتفعة على هذا المحور.

والجدول رقم (18.5) يلخص نتائج الدرجة الكلية للمحاور المستقلة ككل، حيث نجد أن المحور الأول " **تحليل استراتيجية العميل** " جاء في المرتبة الأولى من بين باقي المحاور بمتوسط (3.95 من 5)، بينما في المرتبة الأخيرة جاء المحور الثالث "**الخطر الحتمي أثناء القيام بعملية مراجعة الحسابات**" بمتوسط حسابي (3.78 من 5)، حيث وبلغ المتوسط الحسابي للدرجة الكلية للمجال ككل (3.86 من 5) بوزن نسبي 74% وتشير هذه القيمة لوجود درجة مرتفعة من الموافقة من قبل أفراد عينة الدراسة على المحاور المستقلة ككل.

جدول رقم (18.5)

ملخص نتائج التحليل الإحصائي للمتغيرات المستقلة

المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة اختبار t	القيمة الاحتمالية sig	الترتيب
تحليل استراتيجية العميل	**3.95**	**0.42**	**79%**	***20.55**	**0.000**	**1**
خطر التشويه الجوهري للقوائم المالية	**3.92**	**0.43**	**78%**	***19.49**	**0.000**	**2**
الخطر الحتمي أثناء القيام بمراجعة الحسابات	**3.78**	**0.43**	**76%**	***16.70**	**0.000**	**5**
خطر تقييم المراجع لبيئة الرقابة الداخلية	**3.82**	**0.47**	**76%**	***15.81**	**0.000**	**3**
خطر اختبارات المراجعة	**3.80**	**0.46**	**76%**	***16.09**	**0.000**	**4**
الدرجة الكلية للمجال	**3.86**	**0.35**	**77%**	***22.18**	**0.000**	

الأوزان النسبية في الجدول مقربة لأقرب عدد صحيح.

***معنوية عند مستوى 0.05.**

6. **النتائج المتعلقة بالمتغير التابع "كفاءة وفعالية عملية المراجعة":**

فيما يلي عرض لأهم نتائج التحليل الإحصائي لفقرات المحور السادس "**كفاءة وفعالية عملية المراجعة**" والذي يعتبر المتغير التابع في هذه الدراسة، حيث تم حساب الوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لكل فقرة من فقرات المحور ومن ثم حساب المتوسط العام والانحراف المعياري والوزن النسبي للدرجة الكلية للمحور، والجدول رقم (19.5) يوضح نتائج التحليل.

جدول رقم (19.5)

نتائج التحليل الإحصائي لفقرات محور (كفاءة وفعالية عملية المراجعة)

الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب	درجة الموافقة
يتم استيفاء المراجعين لكافة إجراءات عملية المراجعة وتحقيق أهدافها.	4.00	0.68	80%	1	مرتفعة
تفيد المعلومات التي تقدمها تقارير المراجعة متخذي القرارات في اتخاذ قرارتهم	4.00	0.64	80%	1	مرتفعة
يشعر العملاء بالثقة بأعمال المراجعة المقدمة	3.88	0.82	78%	5	مرتفعة
يتم استيفاء عملية المراجعة لكافة أهدافها	3.80	0.89	76%	8	مرتفعة
تفي تقارير المراجعة بمتطلبات العميل والمعايير القانونية	3.80	0.75	76%	8	مرتفعة
يتم تصميم وتنفيذ عملية المراجعة وفقاً للمعايير المهنية	3.76	0.73	75%	9	مرتفعة
يتوفر ضمان للقيام بمهام المراجعة وعملياتها وفقاً لمعايير العمل المهني	3.73	0.80	75%	10	مرتفعة
تحتفظ مكاتب المراجعة بسجلات وقيود دقيقة ومنظمة لأعماله	3.89	0.85	78%	4	مرتفعة
تحرص مكاتب المراجعة على إدامة التواصل مع العملاء	3.99	0.82	80%	2	مرتفعة
تتم عمليات المراجعة بعيداً عن أي تأثيرات جانبية	3.93	0.82	79%	3	مرتفعة
تلتزم مكاتب المراجعة بتقديم تقرير المراجعة وفقاً للمبادئ المتعارف عليها	3.88	0.79	78%	5	مرتفعة
تعمل مكاتب المراجعة على تطوير قدرات ومهارات المراجعين	3.81	0.92	76%	7	مرتفعة
تستخدم مكاتب المراجعة التقنيات التكنولوجية الحديثة في أداء مهامها	3.86	0.90	77%	6	مرتفعة
يتمتع المدققون بدرجة عالية من المهنية والاحتراف عند القيام بعملية المراجعة	3.89	0.77	78%	4	مرتفعة
يحصل المدققون على الدعم الكافي من الإدارة للقيام بأعمالهم	3.86	0.72	77%	6	مرتفعة

تلتزم مكاتب المراجعة بأخلاقيات المهنة في عمليات المراجعة	4.00	0.64	80%	1	مرتفعة
الدرجة الكلية للمحور	3.88	0.43	78%	مرتفعة	

الأوزان النسبية في الجدول مقربة لأقرب عدد صحيح.

يتضح من خلال الجدول رقم (19.5) أن درجة الموافقة على جميع فقرات المحور "**مرتفعة**"، حيث تراوحت قيمة الوسط الحسابي لفقرات المحور بين (4 من 5) للفقرات التي تنص على " **يتم استيفاء المراجعين لكافة إجراءات عملية المراجعة وتحقيق أهدافها**"، "**تفيد المعلومات التي تقدمها تقارير المراجعة متخذي القرارات في اتخاذ قرارتهم**"، "**تلتزم مكاتب المراجعة بأخلاقيات المهنة في عمليات المراجعة**" بوزن نسبي 80% والتي جاءت في المرتبة الأولى من حيث قيمة الوسط الحسابي، و(3.73 من 5) للفقرة التي تنص على "**يتوفر ضمان للقيام بمهام المراجعة وعملياتها وفقاً لمعايير العمل المهني**" بوزن نسبي 75% والتي جاءت في المرتبة الأخيرة من حيث قيمة الوسط الحسابي.

وبشكل عام يلاحظ أن الوسط الحسابي العام للمحور ككل قد بلغ (3.88 من 5) بانحراف معياري (0.43) ووزن نسبي 78% ويشير ذلك لوجود درجة مرتفعة من الموافقة على فقرات محور "**كفاءة وفعالية عملية المراجعة**" من قبل أفراد عينة الدراسة.

وللتحقق من مساواة متوسطات الإجابة على المحور ككل للقيمة (3) التي تعبر عن الدرجة الحيادية، وذلك باستخدام اختبار (One Sample T-Test)، والجدول رقم (20.5) يوضح نتيجة ذلك.

جدول رقم (20.5)

نتيجة اختبار (T) للتحقق من مساواة متوسط (كفاءة وفعالية عملية المراجعة) للدرجة الحيادية 3

المحور السادس	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة اختبار t	مستوى الدلالة
كفاءة وفعالية عملية المراجعة	3.88	0.43	*18.66	0.000

***معنوية عند مستوى 0.05**

ويلاحظ من خلال الجدول السابق أن قيمة اختبار(T) للتحقق من أن متوسط الاجابات يساوي القيمة (3) أم لا، كانت ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 حيث بلغ مستوى الدلالة المحسوب (0.000)، وكان متوسط الإجابات يزيد عن القيمة (3) بمقدار (0.88) درجة، ويشير

ذلك لأن موقف أفراد عينة الدراسة تجاه محور "**كفاءة وفعالية عملية المراجعة**" يتجه نحو الموقف الإيجابي، بمعنى هناك موافقة مرتفعة على هذا المحور.

ثالثاً: اختبار ومناقشة فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسية:

تهدف هذه الدراسة لاختبار الفرضية التي تنص على " **وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى 5%، بين المحاور المستقلة (تحليل استراتيجية العميل، خطر التشويه الجوهري للقوائم المالية، الخطر الحتمي أثناء القيام بعملية مراجعة الحسابات، تقييم المراجع لبيئة الرقابة الداخلية، قيام المراجع بإجراء اختبارات المراجعة) وزيادة كفاءة وفاعلية عملية المراجعة**".

ويتفرع من هذه الفرضية خمسة فرضيات فرعية، تم التحقق من صحتها من خلال حساب معامل ارتباط بيرسون لقياس العلاقة بين المحاور المستقلة والمتغير التابع "**زيادة كفاءة وفاعلية عملية المراجعة**"، حيث إحصائياً يتم اختبار الفرضية العدمية (H_o) التي تفترض عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية مقابل الفرضية البديلة (H_1) التي تفترض وجود علاقة ذات دلالة إحصائية، ويتم الحكم على نتيجة الاختبار بناءً على قيمة مستوى الدلالة المحسوبة للاختبار (Sig) حيث يتم رفض الفرضية العدمية والتوصل لصحة الفرضية البديلة في حال كانت قيمة (Sig) أقل من مستوى0.05 ويقال عندها أن الاختبار معنوي ويعني ذلك وجود علاقة حقيقية وذات دلالة إحصائية، ويتم قبول الفرضية العدمية في حال كانت قيمة (Sig) أعلى من 0.05 ونستنتج عند إذن عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية.

وفيما يلي نتائج اختبار الفرضيات الفرعية والفرضية الرئيسية للتحقق من وجود علاقة بين المتغيرات المستقلة (**تحليل استراتيجية العميل، خطر التشويه الجوهري للقوائم المالية، الخطر الحتمي أثناء القيام بعملية مراجعة الحسابات، تقييم المراجع لبيئة الرقابة الداخلية، قيام المراجع بإجراء اختبارات المراجعة**)، والمتغير التابع المتمثل في "**زيادة كفاءة وفاعلية عملية المراجعة**".

1. اختبار الفرضية الفرعية الأولى:

" **وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 بين تحليل استراتيجية العميل وزيادة كفاءة وفاعلية عملية المراجعة**".

بلغ معامل ارتباط بيرسون بين المتغير المستقل "**تحليل استراتيجية العميل**" والمتغير التابع " **زيادة كفاءة وفاعلية عملية المراجعة**"، (r =0.612) وكان هذا الارتباط دال إحصائياً عند مستوى 0.05 حيث بلغت قيمة الدلالة المحسوبة (Sig = 0.000)، ويشير ذلك " **وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 بين تحليل استراتيجية العميل وزيادة كفاءة وفاعلية عملية المراجعة**"، وهذه النتيجة تتفق مع فرضية الباحثة، والجدول رقم (21.5) يوضح ذلك.

جدول رقم (21.5)

نتيجة اختبار "العلاقة بين تحليل استراتيجية العميل وكفاءة وفاعلية عملية المراجعة"

المتغير المستقل	المتغير التابع زيادة كفاءة وفاعلية عملية المراجعة		
	عدد الإجابات (N)	معامل ارتباط بيرسون (r)	مستوى الدلالة (Sig.)
تحليل استراتيجية العميل	83	*0.612	0.000

*دالة إحصائية عند مستوى 0.05.

2. اختبار الفرضية الفرعية الثانية:

" **وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 بين خطر التشويه الجوهري للقوائم المالية وزيادة كفاءة وفاعلية عملية المراجعة**".

بلغ معامل ارتباط بيرسون بين المتغير المستقل "**خطر التشويه الجوهري للقوائم المالية**" والمتغير التابع " **زيادة كفاءة وفاعلية عملية المراجعة**"، (r =0.545) وكان هذا الارتباط دال إحصائياً عند مستوى 0.05 حيث بلغت قيمة الدلالة المحسوبة (Sig = 0.000)، ويشير ذلك " **وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 بين خطر التشويه الجوهري للقوائم المالية وزيادة كفاءة وفاعلية عملية المراجعة**"، وهذه النتيجة تتفق مع فرضية الباحثة، والجدول رقم (22.5) يوضح ذلك.

جدول رقم (22.5)

نتيجة اختبار "العلاقة بين خطر التشويه الجوهري للقوائم المالية وكفاءة وفاعلية عملية المراجعة"

المتغير المستقل	المتغير التابع زيادة كفاءة وفاعلية عملية المراجعة		
	عدد الإجابات (N)	معامل ارتباط بيرسون (r)	مستوى الدلالة (Sig.)
خطر التشويه الجوهري للقوائم المالية	83	*0.545	0.000

*دالة إحصائية عند مستوى 0.05

3. اختبار الفرضية الفرعية الثالثة:

" **وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 بين الخطر الحتمي أثناء القيام بعملية مراجعة الحسابات وزيادة كفاءة وفاعلية عملية المراجعة**".

بلغ معامل ارتباط بيرسون بين المتغير المستقل "**الخطر الحتمي أثناء القيام بعملية مراجعة الحسابات**" والمتغير التابع " **زيادة كفاءة وفاعلية عملية المراجعة**"، (r =0.320) وكان هذا الارتباط دال إحصائياً عند مستوى 0.05 حيث بلغت قيمة الدلالة المحسوبة (Sig = 0.003)، ويشير ذلك " **وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 بين الخطر الحتمي أثناء القيام بعملية مراجعة الحسابات وزيادة كفاءة وفاعلية عملية المراجعة**"، وهذه النتيجة تتفق مع فرضية الباحثة، والجدول رقم (23.5) يوضح ذلك.

جدول رقم (23.5)

نتيجة اختبار "العلاقة بين الخطر الحتمي أثناء القيام بعملية مراجعة الحسابات وكفاءة وفاعلية عملية المراجعة"

المتغير المستقل	المتغير التابع زيادة كفاءة وفاعلية عملية المراجعة		
	عدد الإجابات (N)	معامل ارتباط بيرسون (r)	مستوى الدلالة (Sig.)
الخطر الحتمي أثناء القيام بعملية مراجعة الحسابات	**83**	***0.320**	**0.003**

*دالة إحصائية عند مستوى 0.05.

4. اختبار الفرضية الفرعية الرابعة:

" **وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 بين خطر تقييم المراجع لبيئة الرقابة الداخلية وزيادة كفاءة وفاعلية عملية المراجعة**".

بلغ معامل ارتباط بيرسون بين المتغير المستقل "**خطر تقييم المراجع لبيئة الرقابة الداخلية**" والمتغير التابع " **زيادة كفاءة وفاعلية عملية المراجعة**"، (r =0.629) وكان هذا الارتباط دال إحصائياً عند مستوى 0.05 حيث بلغت قيمة الدلالة المحسوبة (Sig = 0.000)، ويشير ذلك " **وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 بين خطر تقييم المراجع لبيئة الرقابة الداخلية وزيادة كفاءة وفاعلية عملية المراجعة**"، وهذه النتيجة تتفق مع فرضية الباحثة، والجدول رقم (24.5) يوضح ذلك.

جدول رقم (24.5)

نتيجة اختبار "العلاقة بين خطر تقييم المراجع لبيئة الرقابة الداخلية وكفاءة وفاعلية عملية المراجعة"

المتغير المستقل	المتغير التابع زيادة كفاءة وفاعلية عملية المراجعة		
	عدد الإجابات (N)	معامل ارتباط بيرسون (r)	مستوى الدلالة (Sig.)
خطر تقييم المراجع لبيئة الرقابة الداخلية	**83**	***0.629**	**0.000**

*دالة إحصائية عند مستوى 0.05.

5. اختبار الفرضية الفرعية الخامسة:

" وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 بين خطر اختبارات المراجعة وزيادة كفاءة وفاعلية عملية المراجعة".

بلغ معامل ارتباط بيرسون بين المتغير المستقل "**خطر اختبارات المراجعة**" والمتغير التابع " **زيادة كفاءة وفاعلية عملية المراجعة**"، (r =0.654) وكان هذا الارتباط دال إحصائياً عند مستوى 0.05 حيث بلغت قيمة الدلالة المحسوبة (Sig = 0.000)، ويشير ذلك " **وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 بين خطر اختبارات المراجعة وزيادة كفاءة وفاعلية عملية المراجعة**"، وهذه النتيجة تتفق مع فرضية الباحثة، والجدول رقم (25.5) يوضح ذلك.

جدول رقم (25.5)

نتيجة اختبار "العلاقة بين خطر اختبارات المراجعة وكفاءة وفاعلية عملية المراجعة"

المتغير المستقل	المتغير التابع زيادة كفاءة وفاعلية عملية المراجعة		
	عدد الإجابات (N)	معامل ارتباط بيرسون (r)	مستوى الدلالة (Sig.)
خطر اختبارات المراجعة	**83**	***0.654**	**0.000**

*دالة إحصائية عند مستوى 0.05

وبشكل عام يمكن ملاحظة أن قيمة معامل الارتباط بين المحاور المستقلة ككل والمتغير التابع "**زيادة كفاءة وفاعلية عملية المراجعة**"، قد بلغت (r = 0.321) وكان هذا الارتباط ذو دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 حيث بلغت قيمة الدلالة المحسوبة (Sig = 0.000)، ويشير ذلك لوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المحاور المستقلة ككل وزيادة كفاءة وفاعلية عملية المراجعة. والجدول رقم (26.5) يوضح ذلك.

جدول رقم (26.5)

ملخص نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الأولى والفرضيات الفرعية ذات العلاقة بها

المتغيرات المستقلة	المتغير التابع زيادة كفاءة وفاعلية عملية المراجعة		
	عدد الإجابات (N)	**معامل ارتباط بيرسون (r)**	**مستوى الدلالة (Sig.)**
تحليل استراتيجية العميل	**83**	***0.612**	**0.000**
خطر التشويه الجوهري للقوائم المالية	**83**	***0.545**	**0.000**
الخطر الحتمي أثناء القيام بعملية مراجعة الحسابات	**83**	***0.320**	**0.003**
خطر تقييم المراجع لبيئة الرقابة الداخلية	**83**	***0.629**	**0.000**
خطر اختبارات المراجعة	**83**	***0.654**	**0.000**
المحاور المستقلة ككل	**83**	***0.713**	**0.000**

ومن خلال ما سبق يمكن التوصل إلى صحة الفرضية الرئيسية للدراسة والتي تفترض " **وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى 5%، بين المحاور المستقلة (تحليل استراتيجية العميل، خطر التشويه الجوهري للقوائم المالية، الخطر الحتمي أثناء القيام بعملية مراجعة الحسابات، تقييم المراجع لبيئة الرقابة الداخلية، قيام المراجع بإجراء اختبارات المراجعة) وزيادة كفاءة وفاعلية عملية المراجعة**"، وتتفق هذه النتيجة مع فرضية الدراسة الرئيسية.

المبحث الثاني

النتائج والتوصيات

أولاً: نتائج الدراسة

ثانياً: توصيات الدراسة

أولاً: نتائج الدراسة

في ضوء التحليلات السابقة تم التوصل إلى النتائج التالية وهي:

1. تبين من خلال تحليل استراتيجية العميل قدرة المدققين على الكشف عن المخاطر الاستراتيجية الداخلية والخارجية للعميل وبالتالي العمل على رفع كفاءة وفاعلية عملية المراجعة، حيث بلغت الدرجة الكلية للمحور 79%.
2. إن تلافي أي أخطاء مادية في القوائم المالية وزيادة قدرة المراجعين على اكتشاف الأخطاء المادية يعمل على تخفيض الخطر الحتمي، حيث بلغت الدرجة الكلية للمحور 76%.
3. تبين من خلال نتائج التحليل الإحصائي أهمية زيادة الاختبارات التحليلية أثناء عملية المراجعة لتخفيض خطر اختبارات المراجعة إلى أدنى حد حيث إن ذلك يسهم في رفع كفاءة وفاعلية عملية المراجعة، حيث بلغت الدرجة الكلية للمحور 76%.
4. وجود تأثير لخطر تقييم المراجع لبيئة الرقابة الداخلية على كفاءة وفاعلية عملية المراجعة مما يشير إلى أهمية فحص المدقق لأنظمة الرقابة الداخلية بشكل دقيق مهني مما يساهم في رفع كفاءة وفاعلية عملية المراجعة، حيث بلغت الدرجة الكلية للمحور 76%.
5. تشير دقة ووضوح المعلومات الناتجة من النظام المحاسبي ودقة ومعقولية التقديرات المحاسبية إلى تخفيض خطر التشويه الجوهري للقوائم المالية، حيث بلغت الدرجة الكلية للمحور 78%.
6. تبين كفاءة وفاعلية عملية المراجعة من خلال أن مكتب التدقيق يفي بوعوده للعملاء في الوقت المحدد وكذلك يحتفظ مكتب التدقيق بسجلات دقيقة ومنظمة لأعماله ويحرص على إدامة الإتصال والتواصل مع عملائه.
7. لقد أظهرت نتائج التحليل الإحصائي "وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 5%، بين المحاور المستقلة (تحليل استراتيجية العميل، خطر التشويه الجوهري للقوائم المالية، الخطر الحتمي أثناء القيام بعملية مراجعة الحسابات، خطر تقييم المراجع لبيئة الرقابة الداخلية، خطر قيام المراجع بإجراء اختبارات المراجعة) وبين زيادة كفاءة وفاعلية عملية المراجعة"، وهذه النتيجة تتفق مع فرضيات الدراسة.

ثانياً: توصيات الدراسة

تم التوصل إلى عدد من التوصيات نذكر أهمها:

1. ضرورة قيام المدققين باستخدام تحليل استراتيجية العميل لكي نزيد من مستوى كفاءة وفاعلية عملية المراجعة.
2. وجوب حرص المدققين على توفير الاهتمام الشخصي للعميل وتفهم المدققين لمشكلات العملاء.
3. ضرورة تقديم المدققين خدماتهم للعملاء عند لجوئهم إليهم وإدامة التواصل مع العملاء بشكل مستمر وتقديم مختلف المعلومات المهنية اللازمة لتلبية احتياجاتهم، حيث إن ذلك يدعم كفاءة وفاعلية عملية المراجعة.
4. ضرورة قيام المدققين بتحليل البيانات التي توفرها التقارير الدورية ومتابعتها، وقياس مستوى فعالية إجراءات أنظمة الضبط والرقابة على عمليات المنشأة اليومية، حيث إن ذلك يساعد في تخفيض خطر تقييم بيئة الرقابة الداخلية.
5. أهمية استخدام أسلوب المقارنات سواء بمقارنة بيانات العميل مع توقعات العميل، أو بمقارنة بيانات العميل بين الفترات الزمنية المختلفة، حيث إن ذلك يسهم في اكتشاف خطر اختبارات المراجعة وبالتالي يزيد من كفاءة عملية المراجعة.
6. ينبغي على المدققين الحرص على الحصول على الشهادات العلمية والمهنية العليا حيث إن ذلك يسهم في رفع قدراتهم العلمية والعملية والمهنية مما يرفع من كفاءة وفاعلية عملية المراجعة.

الدراسات المقترحة:

1. دراسة تهتم بمستوى الأداء العلمي والمهني في رفع كفاءة وفاعلية عملية المراجعة.
2. دراسة تهتم بمدى تأثير صحة التقديرات المحاسبية على كفاءة وفاعلية عملية التدقيق.

المراجع

القرآن الكريم:

سورة البقرة الآية (32)

سورة النمل الآية (19)

أولاً: المراجع العربية

1. إبراهيم، إيهاب نظمي، (2009)، التدقيق القائم على مخاطر الأعمال حداثة وتطور، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 65،57،27،17.
2. إبراهيم، محمد بهاء الدين، (2008)، مدخل مقترح لتحديد المتغيرات التي تؤثر على قياس جودة الأداء المهني للمراجعة الخارجية، مجلة البحوث التجارية، المجلد 30، العدد2، ص192.
3. إبراهيم، إيهاب نظمي، (2005)، تطوير استراتيجية للتدقيق الخارجي في القطاع المصرفي الأردني بناء على مخاطر الأعمال، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، الأردن.
4. أبو ميالة، سهيل، (2013)، دور الإجراءات التحليلية في تخفيض مخاطر التدقيق، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، المجلد2، العدد31.
5. أبو يوسف، محمد سالم، (2011)، تقييم مدى التزام مكاتب التدقيق العاملة في قطاع غزة بتوفير متطلبات تحسين فعالية رقابة جودة التدقيق الخارجي وفقاً لمعيار التدقيق الدولي رقم 220– دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، ص25.
6. أبو هاشم حسن، السيد (2006)، الخصائص السيكومترية لأدوات القياس في البحوث التربوية باستخدام برنامج spss، جامعة الملك سعود، ص2_6.
7. أبو هين، إياد حسن (2005)، العوامل المؤثرة في جودة تدقيق الحسابات من وجهة نظر مدققي الحسابات القانونيين في فلسطين دراسة حالة مكاتب تدقيق الحسابات في قطاع غزة، رسالة ماجستير، فلسطين.
8. الاتحاد الدولي للمحاسبين، (2007)، إصدارات المعايير الدولية لممارسة أعمال التدقيق والتأكيد وقواعد أخلاقيات المهنة، ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، عمان، الأردن، ص141–258.
9. الاتحاد الدولي للمحاسبين، (2001)، إصدارات المراجعة والسلوك الأخلاقي، المعيار الدولي للتدقيق رقم (400)، 248–261.
10. أحمد، عبدالله عبد السلام، (2009)، تطوير قياس مخاطر الأعمال باستخدام تحليل الاستراتيجية بغرض رفع فاعلية المراجعة، المجلة المصرية للدراسات التجارية، العدد1، المجلد 33، ص175.
11. أحمد، زياد جمال (2002)، "العوامل المؤثرة في جودة التدقيق من وجهة نظر الفئات ذات العلاقة ببيئة التدقيق"، جامعة آل البيت، الأردن.

12. الأهدل، عبد السلام سليمان، (2008)، العوامل المؤثرة على جودة المراجعة الخارجية في الجمهورية اليمنية دراسة ميدانية نظرية، رسالة ماجستير غير منشورة في قسم المحاسبة والمراجعة، ص29،88.
13. الديب، عوض لبيب، وشحاته، شحاته السيد، (2013)، أصول المراجعة الخارجية، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، ص160.
14. المصدر، مرشد عيد، (2013)، أثر مخاطر مهنة التدقيق على جودة التدقيق–دراسة على مكاتب التدقيق في قطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية.
15. الطويل، سهام أكرم، (2012)، تأثير متغيرات بيئة المراجعة الخارجية على جودة الأداء المهني لمراجعي الحسابات في قطاع غزة–دراسة ميدانية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، ص97،51،21.
16. القيق، أمير جمال، (2012)، مدى تطبيق رقابة الجودة في مكاتب التدقيق في قطاع غزة–دراسة ميدانية، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الإسلامية، ص25.
17. المقطري، معاذ طاهر صالح، (2011)، أهمية التخصص المهني للمراجع في تحسين تقدير مخاطر المراجعة– دراسة ميدانية في الجمهورية اليمنية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية، العدد4، المجلد27.
18. الجلال، أحمد محمد صالح، (2010)، تأثير متغيرات بيئة مكتب المراجعة الخارجية على جودة الأداء المهني لمراجعي الحسابات في الجمهورية اليمنية، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة الجزائر، ص82.
19. الجعافرة، محمد مفلح محمد، (2008)، مدى حرص مكاتب التدقيق على توفير متطلبات تحسين فاعلية التدقيق الخارجي للشركات المساهمة العامة الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، ص 22.
20. الحداد، سامح عبد الرازق، (2008)، تحليل وتقييم استراتيجية التخصص المهني للمراجع الخارجي وأثره على جودة الأداء المهني في خدمات المراجعةدراسة تطبيقية على مكاتب التدقيق في قطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، ص129.
21. التويجري، عبدالرحمن علي، والنافعابي، حسين محمد (2008)، جودة خدمة التدقيق: دراسة تحليلية للعوامل المؤثرة فيها من وجهة نظر المراجعين، مجلة جامعة الملك عبدالعزيز، العدد1، المجلد22، ص219– 255 ،247.
22. المطارنة، غسان فلاح (2008)، "تدقيق الحسابات المعاصر"، ط الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع.
23. الخزندار، آية جار الله (2007)، "مدى تأثير التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي في تحسين جودة عملية المراجعة وتعزيز موضوعيته واستقلاله "دراسة تطبيقية على مكاتب المراجعة في قطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة.

24. الحلبي، نبيل (2006)، المشكلات التي تواجه مهنة التدقيق وأثرها على الفائدة والثقة بالقوائم المالية المنشورة من قبل الشركات السورية الخاصة "دراسة ميدانية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد22، ص211.
25. المطارنة، غسان فلاح (2006)، تدقيق الحسابات المعاصرة –الناحية النظرية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ص81، 84، 86،102،85.
26. الذنيبات، علي عبد القادر، (2006)، تدقيق الحسابات في ضوء معايير التدقيق الدولية والأنظمة والقوانين المحلية: نظرية وتطبيق، المكتبة الوطنية، عمان، الأردن، ص154،153،86.
27. النوايسة، محمد (2006)، "العوامل المؤثرة على جودة تدقيق الحسابات: دراسة ميدانية من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين في الأردن"، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، العدد3، ص 390–415.
28. الوشلي، أكرم محمد علي، (2006)، مدى استجابة خطط المراجعة لمخاطر غش الإدارة في ضوء المتطلبات الحديثة لمعايير المراجعة– دراسة ميدانية، رسالة ماجستير غير منشورة، اليمن، ص62.
29. التميمي، هادي عباس، (2004)، مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعملية، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ص68 .
30. الضلعي، وهيب إلياس يحيى (2004)، "مدى تطبيق رقابة الجودة في مكاتب تدقيق الحسابات في اليمن"، (www.yemen–nice.net/studies/detail.).
31. جبران، محمد علي، (2010)، العوامل المؤثرة في جودة خدمة مراجعة الحسابات من وجهة نظر المحاسبين القانونيين في اليمن، ورقة عمل، جامعة صنعاء، ص15_39،19.
32. جربوع، يوسف محمود (2008)، "مجالات مساهمة التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي في تحسين جودة عملية المراجعة الخارجية وتعزيز موضوعيته واستقلاله"، دراسة تطبيقية على المراجعين الخارجيين في قطاع غزة، مجلة الجامعة الإسلامية بغزة، العدد (16)، ص757–780.
33. جربوع، يوسف محمود (2002)، المشاكل الناجمة عن استخدام العينة الإحصائية وموقف المراجع الخارجي منها، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، العدد 42، ص 213.
34. جمعة، أحمد حلمي، (2005)، المدخل إلى التدقيق الحديث، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، ص52.
35. راضي، محمد سامي، (2011)، موسوعة المراجعة المتقدمة، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، ص 347،345،377.
36. صالح، عبدالعزيز (2004)، الإدارة الاستراتيجية، عمان، ص166.
37. عودة، علاء الدين صالح، (2011)، أثر منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال على جودة التدقيق، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الشرق الأوسط، ص24.

38. عرار، شادن هاني (2009)، "مدى التزام المدقق الخارجي في الأردن بإجراءات واختبارات تقييم مخاطر الأخطاء المادية عند تدقيق البيانات المالية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، ص67.
39. عوض، آمال محمد محمد، (2008)، أثر ممارسة المراجعة غير المنتظمة على جودة الأداء المهني لمراجع الحسابات: دراسة ميدانية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، العدد2،المجلد45، ص41_42.
40. عبدالله، فتحي (2007)، "العلاقة بين العوامل المؤثرة في جودة التدقيق ومصداقية الابلاغ المالي في الشركات المساعمة العامة"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، ص47.
41. علي، شحاده (2005–2006)، الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة في بيئة تكنولوجيا المعلومات وعولمة أسواق المال –الواقع والمستقبل، الدار الجامعية، ص39.
42. عبد الله، خالد أمين (2004)، علم تدقيق الحسابات من الناحية النظرية، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص160.
43. عبابنة، أكرم أحمد (2003)، "تقييم مدققي الحسابات في الأردن لمخاطر التكليف للعملاء"، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، ص58.
44. قطب، أحمد، والخاطر، خالد، (2004)، العوامل المؤثرة في تحديد أتعاب مراجعة الحسابات "دراسة ميدانية تطبيقية على دولة قطر"، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والادارة، 18(2): 153–188.
45. كرسوع، أرزاق أيوب (2008)، "مخاطر المراجعة ومجالات مساهمة المراجع الخارجي في التخفيف من تأثيرها على القوائم المالية في عملية المراجعة"، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الإسلامية، غزة، ص145.
46. لطفي، أمين السيد (2007)، التطورات الحديثة في المراجعة، ب ط، الدار الجامعية، ص28
47. مازون، حمد، (2011)، التدقيق المحاسبي من منظور المعايير الدولية ومدى إمكانية تطبيقها في الجزائر، رسالة ماجستير، الجزائر، ص18.
48. مسلم، خالد تيسير، (2011)، مدى فاعلية التدقيق الخارجي للمؤسسات الأهلية الفلسطينية العاملة في قطاع غزة– دراسة استطلاعية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية.
49. محمد النور، أحمد عبدالله (2007)، "مدى تأثير كفاءة وفاعلية الرقابة الداخلية على تخطيط إجراءات التدقيق في الشركات المساهمة الأردنية–دراسة ميدانية، جامعة آل البيت، عمان، ص72.
50. نشوان، اسكندر محمود (2010)، "جودة خدمة المراجعة الخارجية والعوامل المؤثرة فيها من وجهة نظر مراجعي الحسابات الفلسطينيين"، مصر، جامعة عين شمس، مجلة الفكر المحاسبي، العدد 1.

ثانياً: المراجع الأجنبية

1. Abdullatif, M. & Al KHadash ,H (2010), "Putting audit approaches in context: The case of business risk audits in Jordan", International Journal of Auditing, 14(1), 1-24.
2. Arel, B., Brody, R. G & Pany K. (2005). Audit Firm Rotation and Audit Quality. The CPA Journal. New York State Society of CPAs.
3. Arens, loebecke (2000), Auditing An Integrated Approach, 8 th ed, Prentice-Hall International, Inc. N.J. U.S.A, p33.
4. Ballon, B and Heitger, Dan,(2002), The Impact of Business Risk Auditing on Audit Judgment and decision making research, Auburn University.
5. Bell, (2003), The Strategic Systems Approach to Auditing case in Strategic Systems Auditing, pp1-34.
6. Bell, T., Marrs, Solomon, I. & Thomas, H. (1997), Auditing organizations through a strategic system lens, (KPMG: the KPMG Business Measurement process, Peat Marwick).
7. Citron, D. (2002). "The UK S framework approach to auditor independence and the commercialization of the accounting profession", Accounting, Auditing and Accountability Journal, 16. (2), 244-274.
8. Curtis, E. & Turley, S (2007), "The Business risk audit – A longitudinal case of an audit engagement", Accounting, Organizations and Society, 32, 439-461.
9. De Angelo, L. (1981). Auditor size and audit quality. Journal of Accounting and Economics. Vol. (3). Electronic Version, pp183-199.
10. Eilifsen ,Aetal,(2001), Application of the Business Risk Audit Model, vol.15. pp.193-207.
11. Elitzur, Ramy, (1996), "Planned Audit Quality" Journal of Accounting and Public Policy, Vol. (15), No.(3) PP. 1-23.
12. Elmaleh, Michael Sack, (2010). Financial Accounting-Audit Firm Rotation as a good Governance Practice for Non profit organization, C.P.A, C.V.A .
13. Gramling, A, Johnston, k, (2001), Behavioral research in auditing: past, present, future, pp47-75.
14. International Auditing and Assurance Standard Board, (2003), IAS 315 Understanding the Entity and Its Environment and Assessing the Risks of Material Misstatement.
15. Knapp, C. Michael, (1991), That Audit Committee Members Use as Surrogates for Audit Quality, A Journal of Practice and Theory, vol.10, no. 1, p38.
16. Knechel, W.R, (2007), The business risk audit, Origins, obstacles and opportunities, Accounting Organization and Society, pp383-408.
17. Knechel, W.R., (2001), Auditing Risk and Assurance. 2ed,p102.
18. Kotchetova, Natalia, (2003), An Analysis of Clients Strategy Content and strategy Process :Impact on Risk Assessment and Audit Planning. Working paper. university of waterloo.

19. Kotchetova, Natalia, (2007) , The Business Risk Audit: Origins, Obstacles and Opportunities Accounting Organizations, vol.32 pp.383.
20. Kotchetova,Natalia,Kozloski,ThomasM.,Messier,Williamf,(2006)"Linkages between Auditors Risk Assessments in a Risk-Based Audit", working paper, www.ssrn.com.
21. Lemon, W.M, Tatum, K.W, (2000), Development in the Audit Methodologies of Large Accounting.
22. Myers, J. N., Myers, L. A.. & Omer, C. T., (2003), Exploring the term of the auditor-Client Relationship and the quality of earnings: A case for mandatory rotation, The Accounting Review, Vol. (78), No. (3), pp779-799
23. Myring, M. & Bloom, R., 2003, LSB' s Conceptual Framework for Auditor Independence, www.nysscpa.org/cpajournal .
24. Nashwa George (2004), Auditor Rotation and the Quality of audits, The CPA Journal, (Dec. 2004), Vol. (12), No.(12), pp.(4-22).
25. Rezaee, Z, (2005), Causes, consequences, and deterrence of financial statement fraud, p198-277.
26. Salterio, Weirich,(2001), A primer on the strategic system Approach to Auditing, Working paper. university of waterloo.
27. Siegel, Arthur, (2003), "Execuve Director independence Standards Board 6th floor" .
28. Siregar, Sylvia Veronica, Amarullah, Fitriany, Wibowo, Arie & Anggraita, Viska (2012). "Audit Tenure, Auditor Rotation and the Audit Quality: The Case of Indonesia" Asian Journal of Business and Accounting, Vol. (5) No. (1). Electronic Version, pp55-74 .
29. Sun, Lili,(2004),"Three essays on audit risk assessment", The university of Kansas,usa.
30. William, lizabith, (2000) "internet risk and control risk assessment", journal of practice and theory, no.2.

ثالثاً: المواقع الإلكترونية والقوانين واللوائح

www.paaa.ps

.www.socpa.org

www.sqarra.wordpress.com/mater/29k

النظام الداخلي لجمعية مدققي الحسابات القانونيين الفلسطينية لعام 2004م.

اللائحة التنفيذية لقانون مزاولة مهنة التدقيق لعام 2004م.

الملاحق

الملحق رقم (1)

الجامعـــــــــــة الإســـــــــــلامية – غـــــــــزة
شـــــؤون البحـــــث العلمـــــي و الدراســـــات العليـــــا
كليـــــــــــــــــــة التجـــــــــــــــــــارة
قســـــــــــم المحاســـــــــــبة والتمويـــــــــــل

السيد/ السيدة الفاضلة:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

الاستبيان

تقوم الباحثة بإجراء دراسة للحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل بعنوان:

قياس خطر الأعمال باستخدام مدخل تحليل الاستراتيجية بغرض رفع كفاءة وفاعلية عملية المراجعة (دراسة على مكاتب التدقيق في قطاع غزة)

ويمثل هذا الاستبيان أحد الجوانب المهمة للدراسة بهدف التعرف على أراء المراجعين ومدراء التدقيق في مكاتب التدقيق في قطاع غزة في قياس خطر الأعمال باستخدام مدخل تحليل الاستراتيجية بغرض رفع كفاءة وفاعلية عمليات المراجعة، لذلك تم تصميم الاستبيان المرفق لجمع البيانات لإتمام هذه الدراسة.

يرجى التكرم بتقديم إجاباتكم الممثلة لقناعتكم الشخصية والتي تعبر عن وجهة نظركم، علماً أن الإجابات التي تقدموها سيتم التعامل معها بسرية تامة ولن تستعمل إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

شاكرين لكم حسن تعاونكم

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

الباحثة

أماني إبراهيم كلاب

أولاً: البيانات الشخصية

يرجى التكرم بوضع إشارة (x) بجوار البديل المناسب لكل عبارة من العبارات التالية:

1) الجنس

ذكر ☐ **أنثى** ☐

2) العمر بالسنوات

أقل من 30 سنة ☐ **من 30 – 40 سنة** ☐

من 41 – 50 سنة ☐ **أكثر من 51 سنة** ☐

3) عدد سنوات الخبرة

أقل من 5 سنوات ☐ **من 5 – 13 سنة** ☐

من 14 – 20 سنة ☐ **أكثر من 20 سنة** ☐

4) المؤهل العلمي

دبلوم سنتين ☐ **بكالوريوس** ☐

ماجستير ☐ **دكتوراة** ☐

5) المسمى الوظيفي

مدقق حسابات ☐ **مدير تدقيق** ☐

مساعد مدقق ☐ صاحب مكتب التدقيق ☐

6) التخصص العلمي

محاسبة ☐ **إدارة اعمال** ☐

علوم مالية ومصرفية ☐ **أخرى حددها.....**

7) الشهادات المهنية

CPAالأمريكية ☐ **ACPA العربية** ☐

لا يوجد ☐ **أخرى حددها.....**

المحور الأول: تحليل استراتيجية العميل

م	الفقرة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	يعمل المراجعون على التقليل من خطر وجود الأخطاء في القوائم المالية للعميل					
2	يحصل المراجع على الدعم الكافي من إدارة المكتب للقيام بأعماله على أكمل وجه					
3	يتفهم المراجعين مشكلات العملاء					
4	يهتم المراجعون بحل مشكلات العملاء بطرق سليمة					
5	يحرص المراجعون على توفير الاهتمام الشخصي للعميل					
6	يحرص المراجعون على التعرف على حاجات العملاء ومطالبهم بشكل مستمر					
7	يحرص المراجعون على إبداء أراء فنية محايدة وعادلة في القوائم المالية					
8	تحرص مكاتب المراجعة على استمرارية التواصل مع العملاء					
9	تحرص مكاتب المراجعة على الوفاء بالوعود التي تعطيها للعملاء في الوقت المحدد					
10	تفي تقارير مكاتب المراجعة المالية بمتطلبات العملاء.					
11	يعمل المراجعون على معرفة السلوكيات غير الأخلاقية من قبل الإدارة أو العاملين					
12	يساعد المراجعون في الكشف عن المخاطر الاستراتيجية الداخلية والخارجية للعميل.					
13	يركز المراجعين على المخاطر الأكثر أهمية للعميل والتي لها علاقة بالقوائم المالية.					
14	توجيه العميل لكيفية التعامل مع مخاطر الأعمال الداخلية والخارجية مما يؤدي لتحسين أداء العميل.					

المحور الثاني: خطر التشويه الجوهري للقوائم المالية

م	الفقرة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	يطلب المراجعون الحصول على إقرارات كتابية من الإدارة بعدم وجود تلاعب في البيانات المالية.					
2	يقوم المراجعون بتنفيذ عملية المراجعة أخذين بعين الاعتبار احتمال وجود تلاعب في البيانات المالية.					
3	يقوم المراجعون بالإجراءات اللازمة للحصول على المعلومات اللازمة لتحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية.					
4	يقوم المراجعون بإشعار الجهات المسؤولة عن وجود أي خلل في نظام الرقابة الداخلية.					
5	يقوم المراجعون بإجراء مقابلات دورية مع الموظفين الذين لديهم اهتمام في مجالات توجد فيها مخاطر التحريف المادي والتلاعب في البيانات المالية.					
6	يقوم المراجعون بإجراء تدقيق لتحليل حسابات افتتاحية مختارة في الميزانية العمومية لبيانات مالية دققت سابقاً.					
7	يلتزم المراجعون بمراجعة التقديرات المحاسبية لتحديد الانحرافات التي تؤدي إلى أخطاء جوهرية.					
8	يقوم المراجعون بتوثيق أي أعمال للتلاعب والاحتيال يتم الكشف عنها خلال عملية المراجعة.					
9	في حال وجود تلاعب أو أخطاء جوهرية في البيانات المالية وامتناع الإدارة عن تصويب الخطأ يقوم المراجعون باتخاذ الموقف المناسب في تقريره الصادر عن البيانات المالية.					
10	خلال عملية المراجعة يحرص المراجعون على حضور عملية الجرد الفعلي للمخزون والتحقق من الطريقة المتبعة في التقييم.					
11	تؤثر طبيعة عمليات المنشأة محل التدقيق على المخاطر الملازمة					
12	تؤثر دقة ووضوح المعلومات الناتجة من النظام المحاسبي على القوائم المالية					
13	تؤثر حجم المنشأة في خطر التشويه الجوهري للقوائم المالية					

المحور الثالث: الخطر الحتمي أثناء القيام بعملية مراجعة الحسابات

م	الفقــرة	الإجــابة				
		أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	توجد إمكانية لتعرض الحسابات أو العمليات المحاسبية لأخطاء جوهرية					
2	يوجد ضعف في الرقابة الداخلية على عمليات المراجعة					
3	تتعرض المعاملات المالية التي يقدمها مراجع الحسابات إلى أخطاء مادية					
4	تحرص المنشأة على تلافي أية أخطاء مادية في القوائم المالية					
5	يوجد ضعف في قدرة المراجعيين على اكتشاف الأخطاء المادية					
6	إمكانية حدوث منازعات قضائية بعيدة المدى					
7	يتم استخدام أنظمة المعلومات المحاسبية الالكترونية					
8	معرفة البنود والحسابات التي تمثل خطراً بطبيعتها					
9	تسهيل مراجعة تقديرات الإدارة					

المحو الرابع: خطر تقييم المراجع لبيئة الرقابة الداخلية

م	الفقــرة	الإجــابة				
		أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	يوجد نظام محكم للرقابة الداخلية لدى الشركات المالية					
2	تتعاون مجالس الإدارة مع الإدارات التنفيذية في وضع نظام الرقابة الداخلية					
3	يتولى تنفيذ نظام الرقابة الداخلية إدارة المراجعة الداخلية					
4	يوجد في أنظمة الرقابة الداخلية إجراءات للتأكد من القيام بعملية المراجعة					
5	تقوم إدارة المراجعة الداخلية بمناقشة نظام الرقابة الداخلية مع المدقق الخارجي.					
6	يتم فحص الإجراءات من قبل المراجع الداخلي للتأكد من مطابقتها للسياسات والخطط والنظم والقوانين واللوائح					
7	يوجد بيئة رقابية داخلية تضمن مراجعة العمليات المالية					

8	توجد معايير واضحة لتقييم الرقابة الداخلية					
9	تقوم لجان التدقيق بالتأكد من وجود المعايير الأخلاقية والتأكد من مدى الالتزام بها					
10	تتم مراجعة الأهداف المكتوبة لمسؤوليات التدقيق الداخلي من قبل لجنة التدقيق					
11	تساهم تحليل البيانات التي توفرها التقارير الدورية في تخفيض خطر الرقابة					
12	تعمل المنشأة على ارتفاع فعالية إجراءات أنظمة الرقابة الداخلية					

المحور الخامس: خطر اختبارات المراجعة

م	الفقرة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	يقوم المراجعون بإجراء اختبارات المراجعة التحليلية للكشوفات والحسابات التي يتم مراجعتها.					
2	تستعمل اختبارات المراجعة التحليلية بشكل جيد في قطاع غزة للحصول على أدلة إثبات كافية للتأكد من صحة الأرصدة المالية.					
3	تعمل الاختبارات التحليلية المطبقة في قطاع غزة على تحقيق جميع الأهداف الواردة في دليل التدقيق الدولي المتعلق بالمراجعة التحليلية.					
4	يقوم المراجعون بإجراء مقارنات بين الفترات الزمنية المختلفة واستخدام النسب للربط بين المعلومات.					
5	يقوم المراجعون بعملية المقارنة بين المعلومات المالية وغير المالية للتأكد من معقولية الأرصدة الواردة في القوائم المالية.					
6	يقوم المراجعون بالاسترشاد بأدلة التدقيق ومعايير المحاسبة الدولية					
7	يقوم المراجعون بمقارنة بيانات العميل الفعلية مع توقعات العميل					
8	يستخدم المراجعون أسلوب المعاينة الإحصائية للتأكد من صحة القوائم المالية.					
9	يقوم المراجعون باختبار ملائمة القيود المحاسبية في دفتر اليومية والأستاذ العام والتعديلات التي أجريت عند إعداد البيانات المالية.					
10	يستعين المراجعون بخبراء متخصصين عند الضرورة.					
11	يقوم المراجعون بمقارنة البيانات المالية محل المراجعة ببيانات الفترات السابقة					
12	يقوم المراجعون بتحديد نطاق عملية التدقيق بدقة					

المتغير التابع: كفاءة وفعالية عملية المراجعة

م	الفقــرة	الإجــابـة				
		أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	يتم استيفاء المراجعين لكافة إجراءات عملية المراجعة وتحقيق أهدافها.					
2	تفيد المعلومات التي تقدمها تقارير المراجعة متخذي القرارات في اتخاذ قرارتهم					
3	يشعر العملاء بالثقة بأعمال المراجعة المقدمة					
4	يتم استيفاء عملية المراجعة لكافة أهدافها					
5	تفي تقارير المراجعة بمتطلبات العميل والمعايير القانونية					
6	يتم تصميم وتنفيذ عملية المراجعة وفقاً للمعايير المهنية					
7	يتوفر ضمان للقيام بمهام المراجعة وعملياتها وفقاً لمعايير العمل المهني					
8	تحتفظ مكاتب المراجعة بسجلات وقيود دقيقة ومنظمة لأعماله					
9	تحرص مكاتب المراجعة على إدامة التواصل مع العملاء					
10	تتم عمليات المراجعة بعيداً عن أي تأثيرات جانبية					
11	تلتزم مكاتب المراجعة بتقديم تقرير المراجعة وفقاً للمبادئ المتعارف عليها					
12	تعمل مكاتب المراجعة على تطوير قدرات ومهارات المراجعين					
13	تستخدم مكاتب المراجعة التقنيات التكنولوجية الحديثة في أداء مهامها					
14	يتمتع المدققون بدرجة عالية من المهنية والإحتراف عند القيام بعملية المراجعة					
15	يحصل المدققون على الدعم الكافي من الإدارة للقيام بأعمالهم					
16	تلتزم مكاتب المراجعة بأخلاقيات المهنة في عمليات المراجعة					

الملحق رقم (2)

قائمة بأسماء المحكمين

الرقم	الاسم	المهنة
1	د. ناهض نمر الخالدي	أستاذ مساعد قسم المحاسبة_ الجامعة الإسلامية
2	أ.د. سالم عبد الله حلس	أستاذ وعميد كلية التجارة _الجامعة الإسلامية
3	د. نافذ محمد بركات	أستاذ مشارك قسم الاقتصاد_الجامعة الإسلامية
4	د. ماهر موسى درغام	أستاذ مشارك قسم المحاسبة_ الجامعة الإسلامية

الملحق رقم (3)

قائمة ببعض أسماء مكاتب التدقيق في قطاع غزة

مكتب الرباط للمحاسبة والمراجعة	مكتب صافي و أبو شعبان للمحاسبة والمراجعة	شركة مطير وعلمي وشركاهم للمحاسبة والمراجعة	مكتب الشرق الأوسط (ترك وشركاه) للمحاسبة والمراجعة	مكتب تيسير داوود الصايغ للمحاسبة والمراجعة
مكتب عبد الحكيم العلمي للمحاسبة والمراجعة	مكتب سلسبيل للمحاسبه والمراجعة	مكتب ابن خلدون الدولية للاستشارات للمحاسبة والمراجعة	مكتب المجد للمحاسبة والمراجعة	مكتب عبد المالك صيام للمحاسبة والمراجعة
مكتب سبيل للمحاسبة والمراجعة	مكتب أبو خليل الخروبي للمحاسبة	الوفاء وشركاه للمحاسبة والمراجعة	مكتب دليل للمحاسبة والمراجعة	مكتب الخبراء العرب للمحاسبة والمراجعه
مؤسسة حمادة للمحاسبة والمراجعة	مكتب شعاع للمحاسبة والمراجعة	مؤسسة كنعان للمحاسبة والمراجعة	سابا وشركاهم للمراجعة	مكتب نبيل فروانة للمحاسبة والمراجعه
المكتب العصري للمحاسبة والمراجعة	المكتب القانوني سلامة القيشاوي للمحاسبة والمراجعة	مكتب نصار للمحاسبة والمراجعة	مجموعة الأعرج للمحاسبة والمراجعة	مكتب النور للمحاسبة والمراجعة

مكتب علاء الدين للمحاسبة والمراجعة	شركة طلال أبو غزالة وشركاءه للمراجعة	مكتب الأهرام للمحاسبة والمراجعة	مكتب إيهاب للمحاسبة والمراجعة	مكتب الخطيب للمحاسبة والمراجعة
مكتب ابن خلدون الدولية للاستشارات للمحاسبة والمراجعة	شركة نشوان للمحاسبة والمراجعة	مكتب حسام الدين عويضة للمحاسبة والمراجعة	مكتب نصار للمحاسبة والمراجعة	الوفاء وشركائهم للمحاسبة والمراجعة
مجموعة الغد للمحاسبة والمراجعة	مكتب خبراء الزيتون للمحاسبة والمراجعة	مكتب حسام الدين عويضة للمحاسبة والمراجعة	مكتب عكيلة للمحاسبة والمراجعة	مكتب المختارللمحاسبة والمراجعة
مكبت محمد غراب للمحاسبة والمراجعة	مكتب عبد الجليل شعلان للمحاسبة والمراجعة	مكتب ماهر أبو شعبان للمحاسبة والمراجعة	مكتب أبو سمرة للمحاسبة والمراجعة	مكتب بدر الدين للمحاسبة والمراجعة
مكتب العباس للمحاسبة والمراجعة	مكتب القدس للمحاسبة والمراجعة	مكتب الرحمة للمحاسبة والمراجعة		

	للمحاسبة والمراجعة			
مكتب علاء الدين للمحاسبة والمراجعة	شركة طلال أبو غزالة وشركاءه للمراجعة	مكتب الأهرام للمحاسبة والمراجعة	مكتب إيهاب للمحاسبة والمراجعة	مكتب الخطيب للمحاسبة والمراجعة
مكتب ابن خلدون الدولية للاستشارات للمحاسبة والمراجعة	شركة نشوان للمحاسبة والمراجعة	مكتب حسام الدين عويضة للمحاسبة والمراجعة	مكتب نصار للمحاسبة والمراجعة	الوفاء وشركائهم للمحاسبة والمراجعة
مجموعة الغد للمحاسبة والمراجعة	مكتب خبراء الزيتون للمحاسبة والمراجعة	مكتب حسام الدين عويضة للمحاسبة والمراجعة	مكتب عكيلة للمحاسبة والمراجعة	مكتب المختارللمحاسبة والمراجعة
مكبت محمد غراب للمحاسبة والمراجعة	مكتب عبد الجليل شعلان للمحاسبة والمراجعة	مكتب ماهر أبو شعبان للمحاسبة والمراجعة	مكتب أبو سمرة للمحاسبة والمراجعة	مكتب بدر الدين للمحاسبة والمراجعة
مكتب العباس للمحاسبة والمراجعة	مكتب القدس للمحاسبة والمراجعة	مكتب الرحمة للمحاسبة والمراجعة		